وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامـــعة محـــمد خيـــضر* بسكـــرة *

كلية العلـــوم الإنسانية والاجتماعية ـــ قطب شتمة ـــ

قســـــــم العلـــوم الإنسانية

شعبة التاريخ

أزمة مالي وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي (2010 ـــ 2015 م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذة:

إيمان هباز فتيحة شلوق

السنة الجامعية:2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

يقول تعالى في محكم تنزيله :"رب أوزعني أن اشكر نعمتك علي وعلى والدي وان أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

صدق الله العظيم.سورة النمل الاية 19

لا شكر إلا بعد شكر الله ,لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم, ويسرت لي سبله و هيأت لي من يعينني على تحصيله و وفقتني لإتمام هذه المذكرة.

وصدق رسول الله حين قال :"من لم يشكر الناس لم يشكر الله , ومن أسدى إليكم معروفا فكافؤه فإن لم تستطيعوا فادعوا له" (أخرجه الترمذي)

يطيب لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

الأستاذة الفاضلة " فتيحة شلوق " شكرا على سعة صدرها وتقبلها الإشراف علي.

إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا الأستاذ ميسوم بلقاسم والأستاذ فؤاد جدو كل الشكر والعرفان.

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد بجهده أو بوقته ودعائه

وأخص بالذكر: الأستاذ بشير شايب , الأستاذ عمران كربوسة ،الأستاذ رابح زاوي,الأستاذة مريم براهيمي ،السيد محمد المولود رمضان

إهداء

ها أنا أقتطف ثمرة جهدي في مشواري الجامعي, فأهدي هذا العمل إلى أحبة كثر يسري حبهم في عروقي:

إلى من علمني أن الحياة عطاء وكفاح, إلى من كان قدوتي في هذه الحياة, إلى الذي أحيا لأجله وأعيش لرضاه: أبي حفظه الله

إلى التي غمرتني بحنانها الفياض و دعائها المستمر: أمي الحبيبة أمد الله في عمرها

إلى أغلى ميراث و أجمل هدية من والديا العزيزين أخواتي الأعزاء :حليمة ,خديجة ,نسرين ,نور الهدى وكل إخوتي الذكور

إلى الغالية : منصورة

إلى كل من لهن في قلبي مكان : أمال، أحلام، رقية ،وسيلة، زينب, سعدية ،أية ، دعاء، شفاء حبيبة قلبي ألاء

إلى رفيقات الدرب كل واحدة بإسمها

إلى كل من دعمني روحيا بالنصيحة والدعاء أخوتي :خلاديه ،نعيمة ،شفيقة ،منجية .....وخالاتي وعمتي مريم

إلى رموز البراءة :مينوشي ,هبهوباتي ,فاطمة ،أحمد زياد ,أماني ،أنفال، خديجة، تسابيح ،عبد الودود ،عبد الله

إلى كل من يهمه المولود العلمي أهدي ثمرة جهدي هذا

إيمان

مقدمـــــــــــة

شهدت البيئة العالمية بداية القرن الواحد و العشرين ،تنامي مجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية ذات الأبعاد المختلفة ، والمستويات المتباينة من منطقة لأخرى ،فمنطقة الساحل الإفريقي باعتبارها جزء يتفاعل ضمن تلك البيئة العالمية المضطربة ،جعلها عرض لمجموعة من التحديات الأمنية ،تباينت من حيث طبيعتها بين ما هي سياسية ،عسكرية،اقتصادية ...الخ ،وكذا من حيث مصدرها .

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم الفضاءات الجيوسياسية التى جدبت اهتمام الدوائر السياسية و اهتمامات مراكز الدراسات عبر العالم ، بعد أن كانت هامشية و معزولة فترة الحرب الباردة ،وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها ،ولكن لحسابات تتعلق بالاهتمام الدولي والتداخل الحاصل بين المصالح الأجنبية و المصالح الوطنية و نقصد هنا مصالح (الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ،الصين،الهند، اسرائيل)،بشكل افضى إلى ميزة تنافسية بين تلك الدول .

فالتحولات التى يعيشها الساحل الإفريقي من تناحر على السلطة و الجريمة المنظمة و انتشار الجماعات المسلحة و هشاشة البنى السياسية و طبيعة الخلافات الاجتماعية والظروف الاقتصادية ،جعل منها بؤرة تهدد بانفجار الأمن على عدة مستويات من الإقليمي الى العالمي .

وتتضح طبيعة التهديدات الأمنية التي تقف وراء المشكل في الساحل إلى تهديدات مرتبطة بالدولة ،أوجدت الدولة في حالة عجز تام عن أداء وظيفتها و تقوية مركزية مؤسساتها.

وتعددت الأمثلة في هذا السياق و لعل ما يجري في دولة مالي يعكس واقع الأمن داخل الدول، إذ أن التنافس على السلطة جعل من الانقلابات إحدى وسائل التحكم المشروعة لفض النزاع بين شريكين في الحكم مما نتج عنه اضطرابات أمنية لا تخدم أي طرف، كما يمكن ان تعصف بمستقبل البلاد ،فبعد تمرد قبائل الشمال المالي و الانقلاب على النظام سنة 2012م، فتح الباب أمام الحركات الانفصالية للمطالبة بالاستقلال عن مالي ،وهو حال التوارق الذين أعلنوا الانفصال عن الدولة المالية سنة 2012م ،وإعلان الشمال المالي دولة مستقلة ، هذا ما إستوجب مبادرات لحل الأزمة بين تدخل العسكري الفرنسي لاسترجاع الأمن وبين المقاربات الإقليمية التى تدعوا للحوار و الحل السلمي .

وفي هذا السياق يتوجب دراسة خلفيات الأزمة في مالي منذ بدايتها ومراحل تطورها،ومدى تأثيرهاعلى الساحل الافريقي.

الإشكالية

يعتبر إقليم الساحل بخصوصياته وتناقضاته و صراعاته من الناحية الجيوسياسية ،خط فاصل بين شمال افريقيا و افريقيا ما وراء الصحراء ، وهذا ما جعله يواجه تحديات تتجاوز خطورتها حدود الدول،ولعل الأزمة المالية جعلت منه بؤرة توتر تهدد بإنفجار الأمن في الساحل الأفريقي وبغرض الوقوف على حقيقة المعضلة الأمنية في الساحل نطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت أزمة مالي على منطقة الساحل الإفريقي 2010 ـ ـ2015 م ؟

التساؤلات :

- ✓ ما هي الخصائص المميزة للساحل الافريقي و دولة مالي ؟
- ✓ ما هي دوافع تمرد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد على الحكومة المالية ؟
- ✓ ما هي أبعاد الأزمة المالية على منطقة الساحل الإفريقي ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في:

- ✓ محاولة تفسير و فهم طبيعة البيئة الأمنية في المنطقة الساحل الافريقي عامة و دولة مالي خاصة.
- ✓ النظر في كيفية ضعف الدولة في منطقة ساحل في تحقيق رغبات أفردها يدفعهم الى التحول لتحقيق هذه المطالب على حساب أمن الدولة ،و هو الذي حدث بتمرد التوارق على السلطة المالية.
- ✓ مشاركة الجزائر المتواصلة لدعم السلام أمر بالغ الأهمية لنجاح إدارة الصراعات وحلها في المنطقة .

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الميول الشخصية لدراسة تاريخ إفريقيا ،خاصة الساحل الإفريقي.
- ✓ أهمية موضوع الدراسة كون الجزائر طرف فعال في هذه الأزمة .
- ✓ فرض الموضوع نفسه على الساحة السياسية و الإقليمية وحتى الدولية.
- ✓ محاولة فهم الواقع وما يعرفه من صراعات خاصة الإقليمية .

منهج الدراسة:

المنهج التاريخي :تقتضي دراسة المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي و دولة مالي ،التطرق إلى الخلفية التاريخية للنزاعات الإثنية منذ استقلال دول الساحل الإفريقي ،بدءا بالقضية التارقية الناشئة سنة 1963م ،ثم تتبع الأحداث التاريخية الحاصلة في المسار السياسي لدولة مالي ،كون مالي كانت ولا تزال في سياق مرمى الأطماع الخارجية لبعض الدول الكبرى والتي سيطرت على شبكة الانساق السياسية الدولية في حقبة تاريخية ما.

المنهج التحليلي:والذي تفرضه حقيقة الأزمة بين التوارق و الحكومة المالية وانعكاس ذلك على الساحل الإفريقي ،بتحليل الظروف وكشف عن دوافع التمرد ، ومن خلال هذا المنهج يمكن التعرض للأزمة(عوامل و فواعل)كل على حدى بتفكيك تحليلي يهدف للتعمق في الأزمة،وتحليل المعطيات لتكون نظرة كلية سليمة و شاملة لجميع العناصر .

أما فيما يتعلق بدراسة معطيات المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي ،يتوجب استعمال أو اللجوء إلى مقاربة تفكيكية .

الدراسات السابقة:

لقد كان للأحداث السريعة والمتتالية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة دورا كبيرا في إقبال العديد من الباحثين ووسائل الإعلام على حد سواء إلى تناول المشكلة الأمنية بالساحل، من زوايا متعددة فعلى الرغم من أن هناك إجماعا على أن الأمن في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة يرتبط ارتباطا وثيقا بالانقسامات العرقية أو الدينية في المجتمع الواحد ،إلا أنهم اختلفوا من حيث الرؤية لها ومنهج فهمها و دراستها،وكيفية التعامل معها ،اذ اختلفت الآراء السياسية بشدة في تفسير عملية التحول التي تنتقل بموجبها هذه الانقسامات من الإطار السلمي إلى مرحلة الانفجار المسلح ، و زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل، فكان من الطبيعي أن تتعدد الدراسات التي عنيت بهذا الموضوع ، لكن رغم قله توفر المراجع إلا بعض المقالات، ذلك فإن القليل منها فقط ما استطاعت أن ترقى إلى دراسة علمية ومنهجية قائمة على تحليل معمق لحقيقة الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي ، لأنها تناولت الأحداث بطريقة سطحية دون النظر والتعمق في جذور المشكلة.

و من ضمن الدراسات المتميزة حول منطقة الساحل، نجد دراسة قام بها الباحث مهدي تاج تحت إشراف كلية الدفاع للحاف الأطلسي، الدراسة تحمل عنوان "الاستقرار والأمن في الساحل الإفريقي الوضعية الراهنة والمستقبلية . Sécurité et stabilité dans le sahel (africain, situation présente et prospectives) وتناولت الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، أين خلص الباحث في الدراسة أن مكونات البشرية تلعب دورا كبير في العملية الإثنية داخل المنطقة.

كما تناولت مذكرة للباحث ظريف شاكر بعنوان "البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات" تحت اشراف بن عنتر عبد النور لسنة الجامعية (2010.2008م)، مظاهر تعقد البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي،من خلال التطرق الى الخلفية النظرية لتفسير النزاعات الداخلية ،بالإضافة الى تحليل تطور تمرد التوارق وامتداده الإقليمي .

الصعوبات:

- ✓ بالرغم من أن الموضوع يعنى بالدرجة الأولى بالبعد الإفريقي للأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي ،والذي يمثل محورا استراتجيا بالنسبة للجزائر ،إلا أنه هناك نقص كبير في المراجع خاصة الكتب.
- ✓ اغلب المراجع المستعملة هي مقالات منشورة في مواقع الكترونية فقط.
- ✓ حداثة الموضوع وعلاقته بالدراسات في العلوم السياسية .
- ✓ نقص الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع بالجامعات و المكتبات الوطنية صعب عملية جمع المراجع.

حدود الدراسة

ينحصر موضوع هذا البحث ضمن إطار زماني ومكاني:

الإطار الزماني : يتمثل في الفترة الممتدة من (2010 الى 2015م) وهي الفترة التي تم فيها تأسيس الحركة الانفصالية لتحرير الأزواد سنة 2010م ، وبداية الأزمة بتمرد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و الإنقلاب العسكري على الحكومة المالية سنة2012م، الى أن جاء التدخل

العسكري الفرنسي سنة 2013م، لإعادة الأمن ،وكذا المقاربات السلمية التي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام بالجزائر سنة2015 م.

الإطار المكاني : يتم حصره في منطقة الساحل الإفريقي ،التي تقع بين دول شمال افريقيا و البحر الأبيض المتوسط و افريقيا الوسطى و الجنوبية ،والممتد من خليج غينيا الى منطقة القرن الإفريقي ، والتي تشمل الدول التي كانت في الماضي مستعمرات فرنسية.

عرض الموضوع

قسم موضوع الدراسة إلى مقدمة والتي ألمت بموضوع وثلاثة فصول وخاتمة رصدت فيها النتائج ،واقتراح توصيات ،بالإضافة لمجموعة من الملاحق و قائمة ببليوغرافية.

الفصل الاول : يستعرض أولا الأهمية الجيوستراتجية لمنطقة الساحل الإفريقي من تحديد للموقع الجغرافي إلى الأوضاع العامة في الساحل (سياسية ، اقتصادية ،أمنية) وينتهي بالدور المهم للمنطقة ،والتى تتوفر على ثروات هائلة ،جعلتها محل تنافس بين الدول الكبرى خاصة فرنسا الصين و الولايات المتحدة الأمريكية،أما ثانيا استعرضنا فيه السياق التاريخي و جغرافية دولة مالي من خلال العناصر الطبيعية والتركيبة السكانية فيها، بالإضافة لطبيعة نظام الحكم القائم منذ الإستقلال.

الفصل الثاني:يستعرض أولا واقع الأزمة من خلال التطرق للأسباب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التى قادت للتمرد التوارق وثانيا التطور التاريخي للأزمة من بدايتها منذ 1963 م،الى غاية تشكل الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وانفجارها وإعلان استقلال الشمال المالي عن الجنوب انتهاءا بالتدخل العسكري الفرنسي بطلب من السلطة الحاكمة في مالي .

الفصل الثالث :يستعرض أولا مواقف المنظمات الدولية(منظمة الإيكواس، الأمم المتحدة الإتحاد الإفريقي)، من الأزمة في مالي ،وإيجاد حلول للخروج منها، بالإضافة الى الموقف الإقليمي و الدولي حولها،خاصة موقف الجزائر الداعي للحل السلمي بدل التدخل العسكري، ثانيا انعكاسات الأزمة محليا وعلى دول الجوار خصوصا الجزائر التى تأثرت بالأزمة كثيرا بحكم القرب وشساعة الحدود .

وأخيرا تتوج الدراسة بخاتمة تتضمن إجابة على الإشكالية المطروحة بالإضافة لأهم النتائج المتوصل إليها، ثم محاولة رسم خطة مستقبلية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي عامة و دولة مالي خاصة .

الفصل الأول:الساحل الإفريقي ـ ـ دراسة في الأهمية الجيوستراتجية

أولا: الساحل الإفريقي نظرة جيوسياسية

1. الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي
2. الأوضاع العامة لمنطقة الساحل الإفريقي
3. الدور الجيوستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

ثانيا: الأهمية الجيوسياسية لدولة مالي

1. الموقع الجغرافي والسياق التاريخي لدولة مالي
2. التركيبة الاجتماعية لدولة مالي
3. النظام السياسي لدولة مالي

تمهيد

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بخصوصيات متعددة تختلف عن باقي المناطق الإفريقية الأخرى ،هذا ما تؤكده الدراسات و الأبحاث المنجزة حول المنطقة ،اذ تحتل موقعا هاما في استراتجيات القوى الكبرى ،نتيجة لما تمتلكه من موارد طبيعية محركة للاقتصاد العالمي، كما يخضع الاهتمام بالمنطقة وتناول القضايا المتعلقة بها البحث في الجوانب الجيوسياسية و الاقتصادية والاجتماعية ،قصد ايضاح الخلفيات والأبعاد التي بنيت عليها بعض الأحداث وأنتجت إفرازات تتعلق بمشكلة الاستقرار فيها .

سنحاول في هذا الفصل دراسة الأهمية الجيوستراتجية للمنطقة الساحل الإفريقي انطلاقا من تحديد جغرافية الساحل الإفريقي و دراسة الأوضاع العامة به مع إبراز الدور الإستراتيجي بحصر الثروات التي تكتنزها المنطقة ،كما يتناول هذا الفصل جغرافية دولة مالي و السياق التاريخي لها مع تحليل التركيبة الاجتماعية المتنوعة وطبيعة النظام فيها .

أولا : الساحل الإفريقي ـ دراسة في الأهمية الجيوستراتجية

تعرف منطقة الساحل الإفريقي بصفتها الخط الفاصل بين الشمال الإفريقي و إفريقيا جنوب الصحراء ،و بين المغرب العربي و بلاد السودان ،فهي المعبر التقليدي التجاري بين منطقة غرب إفريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى ،كما انها منطقة تتقاطع فيه الحضارة الإفريقية مع الحضارة العربية الإسلامية ،هذا ما جعل المنطقة تواجه جملة من التحديات منها المزيج المعقد للإثنيات و أزمة الهوية وإشكالية الإندماج الوطني والخصائص الطبيعية القاسية ،بالإضافة الى الثروات الطبيعية الهائلة .

1. المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

الساحل كلمة عربية الأصل وهي الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر بمعنى الشاطئ أما تسمية الساحل الإفريقي فقد جاءت كنتيجة لتشبيه الصحراء الإفريقية بالمحيط نظرا لكبر مساحته ،واستعمل المدونون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الإفريقي للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء ،كما أن شساعة الساحل جعلت عملية تعريفه تختلف بإختلاف المهتمين بالمنطقة ،كما تختلف المقاربات التي تتبناها الدول في التعاطي مع هاته المنطقة ،وكذلك اختلاف معيار التقسيم وعلى هذا الاساس يمكن حصر التعريفات الموجودة كما يلي: [1]

أ ـ **الساحل الجغرافي:** يقع الساحل الإفريقي جنوب الصحراء الكبرى ، يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الاطلسي ، ما بين خطوط عرض12^0و20^0 درجة شمال خط الإستواء(الخريطة 01) لتشمل كل من السودان، التشاد جنوب ليبيا، أقصى جنوب الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا السنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل: بوركينافاسو، نيجيريا، جزرالرأس الأخضر، إثيوبيا، إريتريا ،وتقدر مساحة الإقليم بـ9 مليون كلم^2 ،64 %منها صحراء جرداء ،و30 %منها أراضي صالحة للزراعة[2]،وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الساحل الإفريقي على أنه شريط

[1] فاضل علي باري ،**المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة** ،دار الكتب العلمية ،لبنان ،2007،ص 21 .

[2] الحسين الشيخ العلوي، **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي** ،مركز الجزيرة للدراسات ،(د ب ن) ،2015 م، ص ص (1 ـ 10)،ص 2.

يمتد خطه الأفقي من شمال العاصمة موريتانيا ـ نواكشوط ـ الى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة ـ أثبره ـ السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال ـ داكار ـ الى غاية البحر الأحمر ،بحيث يمتد هذا الشريط على طول 5500 كلم^{2}وعرض يتراوح ما بين 400و 500 كلم^2. [1]

ويعرف كذلك بأنه منطقة غير منيعة للمخاطر الطقس وتشمل من الشمال الى الجنوب ،كل من ساحل الرحل و ساحل الحضر والمنطقة الساحلية السودانية: [2]

- ساحل الرحل: وهي المنطقة التي تلي الصحراء مباشرة ، ما يجعلها تعاني نقص واضحا في معدل الأمطار، إذ يتراوح المعدل السنوي لتساقط بين 400 إلى 450 ملم .
- ساحل الحضر: رغم أنّ مستوى تساقط الأمطار في هذه المنطقة محصور بين 600 و650 ملم إلا ان ذلك لم يمنع من إنتاج بعض المحاصيل الزراعية بالمنطقة.
- المنطقة الساحلية السودانية: تقع هذه المنطقة جنوب منطقة ساحل الحضر، يتراوح المعدل السنوي للأمطار في هذه المنطقة بين 800 إلى 850 ملم،كما تعرف المنطقة بكثافة أشجارها وتنوع محاصيلها الزراعية لأنها أقل عرضة لمخاطر الطقس مقارنة بالمناطق الأخرى .

ب ـ **الساحل السياسي**

أما التعريف السياسي للساحل الإفريقي ، بالرجوع الى مجموعة الدول التي تضمها "**اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف**"(cilss)*التي أنشئت في 1971م، فإن دول الساحل الإفريقي تضم كل من :السنغال ، غامبيا ،موريتانيا ،مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، ثم أضيفت كل من غينيا بيساو، الرأس الأخضر ،ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان ،إثيوبيا ،الصومال كينيا، كما يضم الساحل الإفريقي الدول الأكثر فقرا في إفريقيا ،حيث أن حزام الفقر الأسود يلتف حول البلدان الصحراوية و جنوب الصحراوية ليشمل :النيجر، مالي، بوركينا فاسو موريتانيا.[3]

---

[1] Mehdi Taje, « **Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain »** ,college de defence del'OTAN,**NDC occasionel paper**19,décembre 2006, p 6 **.**

[2] فريال منايفي ،**الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل و انعكاساتها على الأمن في الجزائر** ،مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية ،بسكرة ،الجزائر، 2010.2011 م ،(غير منشورة) ،ص 70.

[3] فليب عطية ،**امراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث** ،مطابع السياسة ،الكويت ،1992،ص49.

***اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف:** تأسست اللجنة المشتركة لمكافحة اثار الجفاف فى الساحل في 12 ديسمبر 1971م بواقادوقو في أعقاب اجتياح ظاهرة الجفاف لمنطقة الساحل، حيث ارتأت الدول الأعضاء وقتها تنسيق الجهود من أجل مواجهة هذه الظاهرة من منطلق عجز كل دولة عن التصدي لها بوسائلها الخاصة مما تطلب تضامنا اقليميا ل لمواجهتها وقد شاركت في

وهناك أيضا من يختزل المنطقة في ما يسمى بدول المحور المكونة من ثلاثة دول هي النيجر تشاد ومالي، على اعتبار أن هذه الدول تتقاسم خصائص مشتركة مرتبطة بعوامل تاريخية فهي التي خضعت للاستعمار الفرنسي وحصلت على استقلالها في نفس السنة 1960م .[1]

ونظرا لحاله اللاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ،فإنه يطلق عليها قوس الأزمات انطلاقا من الأزمات الأثنية المستعصية بالسودان (أزمة دارفور)،والتشاد وصولا الى الانقسامات الداخلية و التهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي ،موريتانيا، والتي من الممكن أن تتوسع وتتفاقم ذلك لتوفر عدد من الحركات السببية منها: الطبيعة الاجتماعية، المفككة الإثني والعرقي ،ضعف العدالة التوزيعية ، تأثر الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها النزاعات الداخلية ،بالإضافة إلى هشاشة وميوعة الحدود ،والاهتمام المتزايد للقوى العالمية بهاته المنطقة والذي تحول الى صراع من اجل السيطرة على ثروات المنطقة (النفط الغاز ،اليورانيوم الذهب...الخ).[2]

وبتحديد المجال الجغرافي يتضح أن منطقة الساحل الإفريقي منطقة محورية هامة بتداخلها مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولا الى البحر الأحمر، لكن الاعتماد في دراسة جغرافية الساحل انطلاقا من كونه قوس أزمات ،والاعتماد على عامل التصحر في تحديد مجال الجغرافي للساحل غير ممكن ،بحيث يجعل المجال واسع جدا يصعب دراسته لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي إجتمعت عليه الكتابات المتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي باعتبارها تضم ثمانية(8) دول هي: السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فسو، تشاد، السودان، شمال نيجيريا.(خريطة 02)

المؤتمر التأسيسي ستة دول هي : موريتانيا والسينغال ومالي والنيجر وبركينا افاسو واتشاد وانضمت الى لجنة لاحقا دول غامبيا وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر .وتبلغ مساحة الدول الاعضاء في اللجنة التي يوجد مقر مكتبها التنفيذي بالعاصمة البوركينابية واقادوقو، 3,5 مليون كلم مربع ،وتتميز هذه المنطقة بضعف الإنتاج الزراعي حيث لا يتجاوز مستوى التساقطات المطرية فيها ما بين 100إلى 1200ملم سنويا ،وهي منطقة شبه قاحلة إلى جافة في أغلبها ،ما أدى إلى محدودية المساحات المستصلحة وتراجع الزراعة المروية بالإضافة إلى خصائص من أهمها انهيار البيئة وبالتالي تناقص الغطاء النباتي وانعدام الأمن الغذائي في ظل تزايد سريع للسكان ونزوح مكثف إلى المدن (ينظر :http://www.ami.mr/Depeche-23144.html ,يوم 2016/04/02م على 09:14

[1] Gérard-François Dumont , **"la sécurité du Sahara et du Sahel: la géopolitique des population du sahe**l" ,Paris, Cahier du CREM, n° 13, December 2009,p 13 .

[2] محند برقوق ،**الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية ،العالم الاستراتيجي**، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،العدد: 01،الجزائر، 2008م، ص 2.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم منطقة الساحل الافريقي الى ثلاثة مستويات :

- المستوى الاول :دول المركز و عمق الساحل الافريقي المتمثل في مالي ،النيجر التشاد.
- المستوى الثاني :هم حواف دول الساحل الافريقي المتمثل في السودان ،موريتانيا.
- المستوى الثالث :هم الدول الثانوية التى تمس جغرافية الساحل ونجد كل من الجزائر بوركينا فاسو ،نيجيريا ،اريتريا ،السنغال، جزر الراس الاخضر.

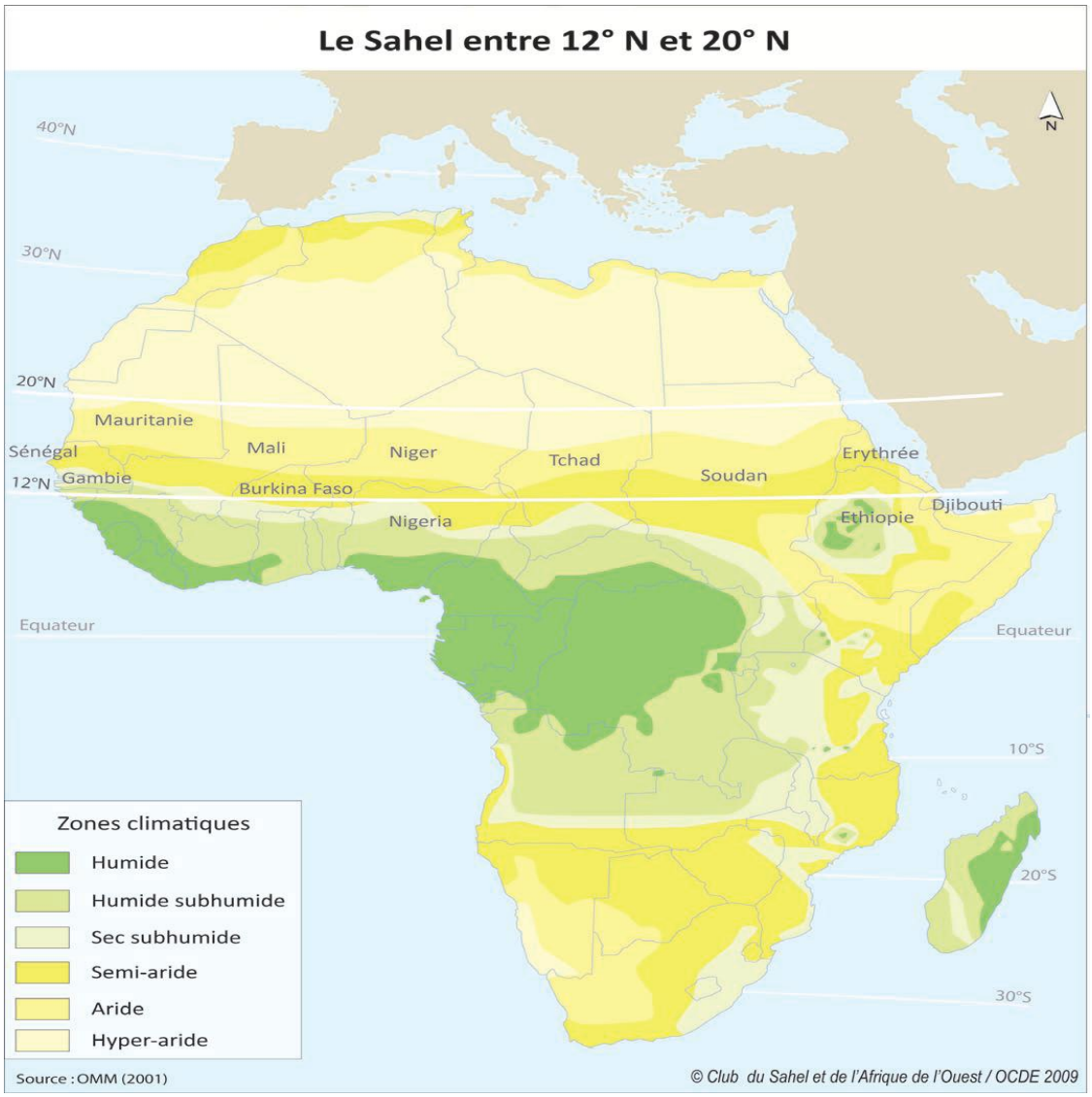

الخريطة رقم:(01)

الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

عن:

MehdiTaje, "**Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au SaheL**" ***CLUB***n:01, aout2010, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest CSAO/OCDE

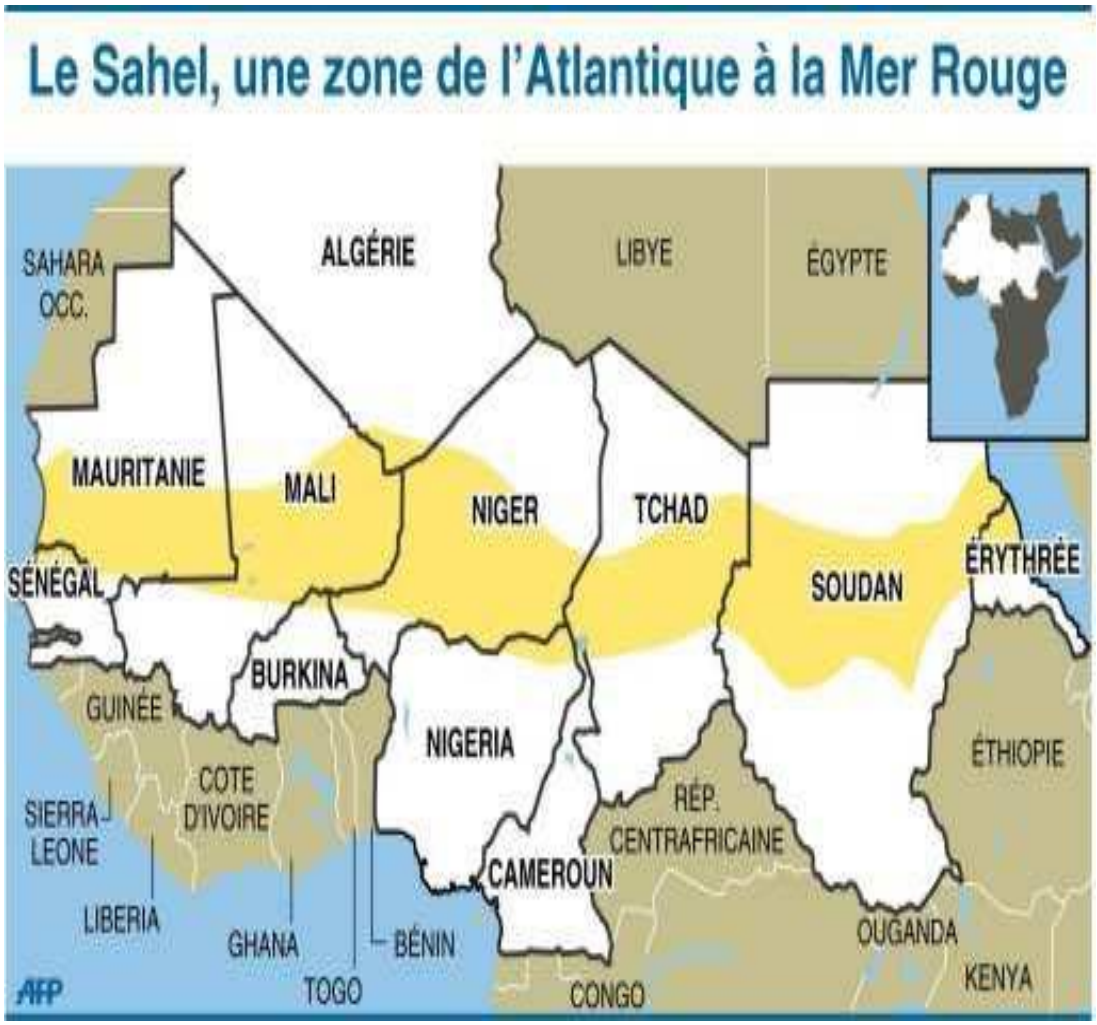

خريطة رقم: (2)

دول الساحل الأفريقي

عن:

http://www.europesolidaire.eu/article.php?article_id=880 يوم 2016/01/23م على 12:33

2. الأوضاع العامة في منطقة الساحل الافريقي

تتسم البيئة العامة في منطقة الساحل بمجموعة من التعقيدات نتيجة تراكمات تاريخية باعتبار أن جل المنطقة كانت تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية ،فبعد مرحلة الاستقلال دخلت دول الساحل الافريقي في نزاعات وصراعات أثرت بشكل مباشر على الوضع العام في المنطقة خاصة الوضع الاقتصادي و الأمني .

أ. الوضع الاقتصادي

ان خصوصية اقتصاديات دول الساحل الإفريقي المتميزة بهشاشة البنية الاقتصادي ،جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات ومشاكل اقتصادية متعددة ، منها ضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول ،والفساد المنتشر في الاجهزة السياسية و الاقتصادية ، ،اذ تقع أربعة دول(النيجر ،مالي التشاد ،موريتانيا)،في قائمة أفقر خمسة عشر (15)دولة في العالم ،ويرجع ارتفاع مؤشر الفقر الى غياب العدالة في توزيع الموارد ،وهي إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الإفريقي في حين تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة ،ويقع عبء الحرمان على الكثرة المحكومة وهو ما ادى الى تفاوت طبقي حاد،[1]وحسب احصائية 2014م قدرت نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر بين 43%و54% ،اما نسبة الامية في دول الساحل قدرت بـ 42% من مجموع السكان في موريتانيا الى 83% في النيجر.[2]

وفي القطاع الزراعي واجهت دول الساحل الافريقي مشاكل كبيرة ،فمالي تعتمد على هذا القطاع بشكل كبير ،إلا أن الاراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 20% ،كما يواجه الانتاج الزراعي مخاطر التصحر كقلة الامطار، بالإضافة الى الظروف المناخية الصعبة خاصة الجفاف الذي ضرب الساحل والذي قضى على ملايين الماشية واضعف الانتاج الزراعي ،ففي النيجر واجه قرابة 2.5 مليون شخص المجاعة نتيجة الجفاف ،أما موريتانيا مازال النشاط الزراعي التقليدي يمثل أهم النشاطات الاقتصادية التي تستوعب شريحة عريضة من سكانها ،اذ وصلت نسبة المشتغلين بالقطاع 53%من اليد العاملة ،كما أن استعمال سكان الساحل للخشب بنسبة 80% كطاقة و الرعي الجائر أدى إلى انجراف التربة و تقلص مساحة الغابات مما فاقم مشكل

[1] الحاج علي احمد، **الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية** ،**السياسة الدولية** ،العدد: 1،مصر ،2004،ص ص (1 – 30)ص 19.

[2] الحسن العلوي ،**المرجع السابق** ،ص 2.

التصحر .[1]

يعاني معظم دول الساحل من المديونية ،و ارتفاع نسبة المساعدات و الهبات من المنظمات الأممية و الدولية ،الشيء الذي يرهن القرار الوطني ،ويعيد هيكلة اقتصاديات دول الساحل وفق استراتيجيات و خطط الدائنين ،كما ترتبط السياسة الاقتصادية لدول الساحل ارتباطا وثيقا بالهيئات العالمية الاقتصادية ،وهو ينتج عليه تحكم القوى الكبرى في حركية الاقتصاد الاقليمي ،من خلال ما يعرف بالهياكل الاقتصادية الاقليمية كمنطقة الفرنك الإفريقي او الاتحاد النقدي و الاقتصادي لدول غرب افريقيا .

كما تأثرت منطقة الساحل الافريقي بالكوارث الانسانية التي انتجتها الحروب الداخلية او البينية (نزوح اللاجئين من السودان الى الصومال ،ومن اريتريا الى السودان ،ومن البحيرات الكبرى و سيراليون وكوت ديفوار نحو الساحل ،وهذا ما جعل من الساحل نقطة فاصلة للعبور نحو الشمال للمهاجرين ،وسوقا مفتوحة للسلاح الخفيف ،وبيئة خصبة لانتقال الامراض ،والذي يضاف الى شدة العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقد بالحاجيات الجديدة التي تفرزها ضروريات التعامل مع التبعات الإنسانية لحركات تدفق اللاجئين ،يضاف الى ذلك انتشار الأوبئة و الأمراض مثل الملاريا و السل و الايدز الذي وصلت نسبته الى 22,5 مليون شخص بهذا الداء حسب تقرير للأمم المتحدة لعام 2010م المتعلقة بمكافحة داء السيدا .[2]

حسب تقرير التنمية البشرية عن برنامج الامم المتحدة الانمائي لسنة 2011م لدول الساحل الافريقي جاء الاحصاء كالتالي :[3]

مالي: بلغ عدد سكانها 15مليون نسمة سنة(2011م) بمعدل نمو سنوي قدر بـ **3%**، تقدر مساحتها 124000كم^2,اما الناتج الإجمالي للفرد 1.185 دولار. واحتلت الرتبة 175 في تقرير التنمية البشرية 2011 م.

[1] الحسين الشيخ العلوي ،**المرجع السابق** ،ص 3.

[2] عمورة اعمر ،**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي ـ مقاربة جيوأمنية ـ** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 03،الجزائر ،2011,2010م،(غير منشورة) ،ص ص37,36.

[3] United Nations Development Programme ,New York Ny 10017a : Colorcraft of Virginia2011 p175

النيجر: بلغ عدد سكانها 16.1 مليون نسمة سنة(2011م) بمعدل نمو سنوي قدر بـ 3.5% وقدرت مساحتها 1.267000كم^2،أما الناتج الإجمالي للفرد 690 دولار، كما تعاني الجفاف وهي أفقر دولة في العالم تحتل مرتبة 186 وفقا لتقرير التنمية البشرية عام 2011م.

التشاد:, بلغ عدد سكانها 11.5مليون نسمة سنة(2011م) بمعدل نمو سنوي قدرت بـ **2.6%**,قدرت مساحتها1.284000 كم^2,اما الناتج الإجمالي للفرد 1.300 دولار ، أحتلت الرتبة 183 في تقرير التنمية البشرية 2011م .

موريتانيا: بلغ عدد سكانها 3.5مليوننسمة سنة(2011م) بمعدل نمو سنوي قدر بـ **2.2%**, مساحتها 1.32445كم^2, الناتج الإجمالي للفرد 1.929 دولار. احتلت الرتبة 159 في تقرير التنمية البشرية 2011م.

السودان: بلغ عدد سكانها 44.6مليون نسمة سنة(2011م) بمعدل نمو سنوي قدر ب **2.4%**., مساحتها2.503890كم^2, الناتج الإجمالي للفرد 2.210 دولار ،احتلت المرتبة 169 في تقرير التنمية البشرية 2011م.

من خلال هذه المعطيات يتضح بان دول الساحل الافريقي رغم ما تحتويه من امكانيات الى ان تقرير التنمية البشرية صنفها ضمن الدول الاقل نمو وفقرا رغم التعداد السكاني الضعيف .

وأخير يمكن القول أن ضعف الاقتصاد في منطقة الساحل راجع لضعف التنمية والظروف الطبيعية و العوامل المناخية الصعبة ،رغم ما تزخر به المنطقة من ثروات ضخمة والتي تتحول مداخلها نحو الانفاق العسكري او لتمويل اقلية معينة في السلطة .

ب. الوضع السياسي

هناك جملة من المتغيرات تسببت في إنتاج حالة أو وضعية ساهمت بشكل كبير في خلق مشكلة أمنية في الساحل الإفريقي ومن بين الأسباب الرئيسية التي أدت الى تفاقم هذه الظاهرة نجد المتغيرات التالية :

1. المتغيرات السياسية الداخلية :

تعاني منطقة الساحل الإفريقي ضعف سياسي ،بسبب ارتباطها بمفهوم الانتماء العرقي و ليس بمفهوم الدولة ،كما أن سيطرة الحكم الديكتاتوري على الحياة السياسية أوجد صور الصراع على السلطة ،وذلك بممارسة اشكال العنف عبر حالات (الانقلابات العسكرية ،الاغتيالات الحروب الاهلية المتكررة ...الخ)،وأن عدم قدرتها على ممارسة وظيفتها السيادية على كامل اراضيها هي القضية المركزية التي زادت من مخاطر عدم الاستقرار ،و تغذية النزاعات المسلحة وهذا الضعف صنفها ضمن قائمة الدول الفاشلة*[1].

وترجع أسباب الفشل الدويلاتي في أنظمة دول المنطقة الى ما يلي:

- فقدان الدولة للسيطرة على اراضيها اي فقدانها لخاصية الاحتكار لشرعية ،و بالتالي أصبح العنف واستعمال القوة في يد الاشخاص وليس الهيئات الرسمية .

- شيوع سياسة امراء الحرب ،حيث أصبح العنف أداة لاقتسام الثروة ،وتشكيل التحالفات السياسية وبالتالي يصبح من الصعب التفرقة ما بين امراء الحرب و الأجهزة الحكومية.

- حصول الكوارث الانسانية كانتشار الفقر والمجاعة والأوبئة ،بالإضافة الى انتهاك حقوق الإنسان.

---

[1] حمدي عبد الرحمن ،**افريقيا و القرن الواحد والعشرون رؤية مستقبلية** ،مركز الدراسات ،القاهرة ،1997،ص9

***الدولة الفاشلة** :دخل مفهوم الدولة الفاشلة النقاشات الأكاديمية الاستراتيجية مند 1990م،بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ،حينما أشار المنظرين الجيوسياسين إلى أنه مند 1945م كانت اغلب النزاعات التي وقعت حروب أهلية والتي أثرت بشكل كبير على الدولة وبداية ربط المصطلح بالحالة في الصومال ،ثم امتد الى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة (هايتي ليبيريا رواندا...)؛ثم الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفيتي ،كما أطلق المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد"بيل كلينتون "لوصف بعض الدول التى بات فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي ،فالدولة الفاشلة اذا هي :التي ضعفت سلطتها و أجهزتها المؤسساتية بشكل لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية و السيطرة الكلية على الأقاليم ينتج عدم استقرار سياسي و اجتماعي و ضعف اقتصادي و تطور النشاطات الغير قانونية و ،وهو ما أدى الى ظهور العنف الاجتماعي ضد السلطة وتأسست كيانات انفصالية .(ينظر :قلاع الضروس سمير ،**المقاربة الجزائرية للبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03،(غير منشورة)،2013,2012م،ص 14).

- تحويل المساعدات الإنسانية الخارجية والقيام بعمليات النهب والسطو من طرف الجماعات المسلحة .

وتبرز سمات الدولة الفاشلة بمنطقة الساحل الإفريقي في الجانب السياسي فيما يلي :[1]

- فقدان الشرعية الدولية "اجرام الدولة" جراء فساد النخبة الحاكمة و غياب الشفافية وضعف الثقة في المؤسسات ،وفي العمليات العسكرية مما يفسر مقاطعة الانتخابات وكثرة المظاهرات والعصيان المدني* ،فدول الساحل تعاني أزمة مركبة و متشابكة للديمقراطية تدور حول اسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم ،ونتج عن غياب النموذج الديمقراطي وسيادة النظم التسلطية وتكريس نمط من الحكم الشخصي ،حيث اضحى شخص الزعيم محور النظام السياسي في معظم دول الساحل الإفريقي .

وهو الأمر الذي أدى الى فشل المجالس المنتخبة في أداء دورها الرقابي و المحاسباتي ،من خلال ضعف الأحزاب التي تمارس عملها السياسي بشكل موسمي ،كما أن ضعف مستوى التمثيل السياسي للأحزاب داخل المجالس المنتجة من خلال قوى خارج الأطر النظامية في تحديد قوائم المترشحين بحيث أصبح المال و الجهوية و القبلية هي المعايير المعتمدة في الترشح و الترتيب في القائمة ،مما أفقد الثقة في العملية السياسية عموما و العملية الانتخابية خصوصا .

- نقص في تقديم الخدمات العامة وعدم تأدية الدولة لوظيفتها يؤدي الى فقدان التواصل بين الانظمة الحاكمة و شعوبها ،والعجز في ايجاد الحلول للمشاكل السياسية .

- الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون ،وانتشار انتهاكات حقوق الانسان كقوانين الطوارئ ،الاعتقالات السياسية ،العنف المدني ،تقيد حرية الصحافة .

- تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة كالانقسام بين النخب الحاكمة و مؤسسات الدولة.

---

[1] عمورة اعمر،المرجع السابق ،ص 30.

***العصيان المدني** :هو أحد الوسائل السلمية المكفولة دستوريا والمتاحة للمواطنين من أجل المطالبة بحق من الحقوق المهدورة أو المسلوبة او رفض نشاط حكومي ما، يعتقد العاصون أنه يضر بالمصلحة العامة أو بمصالحهم على وجه خاص، ولكن هذا الحق كثيرا ما يساء فهمه أو يساء التعبير عنه من قبل العاصين من جهة، أو من قبل الحكومات التي تقلل من أهميته باعتباره لا يضر بنشاطاتها ضررا بالغا مما يدفع العاصين إلى استخدام أدوات العنف بأشكاله المختلفة كوسيلة للضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم، لان الكثير من الحكومات لا تعير أهمية لمن يرفع لافته يطالب فيها بحقه ولكنها تولي اهتماما واسعا لمن يحمل السلاح بوجهها.(ينظر: جميل عودة ،**العصيان المدني** ، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث متوفر على الرابط http://www.alshirazionline.org/news/034.htm يوم 2015/12/23 على 11:22

2. المتغيرات الإقليمية و الدولية :

إن الموقع الطبيعي أو الجيوسياسي لدول الساحل الإفريقي من ميوعة الحدود و شساعتها وقسوة الطبيعة وعجز الدولة على مراقبة حدودها، كلها عوامل ساعدت على استمرار حالة اللأمن و اللإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ،كما ساهمت العوامل الخارجية في تفاقم المشكلة الأمنية في المنطقة ،فالاهتمام المتزايد للقوى الكبرى خاصة في ظل وجود مؤشرات إيجابية على مستوى الإكتشافات النفطية ،خلق تنافسا بين فرنسا و الصين و الولايات المتحدة الامريكية حول ثروات المنطقة ،وهو ما عكس الحضور الأجنبي ،والذي يحمل مظهر القوة "تواجد عسكري قواعد عسكرية "تحت مبرر التعاون و التحالف "شراكة أمنية ـ دعم عسكري "من أجل القضاء على الجماعات المسلحة وهذا ما جعل المنطقة مسرحا للصراع .

كما أن تدخل القوى الإقليمية و الدولية خاصة ليبيا و فرنسا ،فليبيا بعد عجزها عن تحقيق الوحدة العربية إتجهت نحو الوحدة الإفريقية ،وتبنت في الساحل سياسة"**س . ص**" *أو ما يعرف "**الساحل . الصحراء**"*(الملحق 01)،كما أن ليبيا ساعدت المهاجرين التوارق بعد قمع ثورتهم 1964م بتكوينهم عسكريا، أما فرنسا فسعت لإحياء مبادرة "**المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية**"(**ocrs**)**،من أجل تحقيق الرفاهية الإقتصادية في المنطقة خريطة (3).[1]

---

[1] عمورة اعمر ،**المرجع السابق** ،ص 38.

* **تجمع "الساحل ـ الصحراء** "أسس تجمع دول الساحل والصحراء فى 4 **فيفري** عام 1998 بناءً على مبادرة طرحها الرئيس الراحل معمر القذافي فى نهاية عام 1997 م ،لبناء آلية للتعاون الإقليمي بين دول شمال إفريقيا والدول الإفريقية جنوب الصحراء وتم الإعلان الرسمي عنه فى قمة شارك فيها 6 رؤساء لدول (ليبيا – تشاد – النيجر – مالي –السودان – بوركينا فاسو) وشاركت مصر بصفة مراقب، ليبدأ التجمع بـ 6 دول على أن يكون مقر الأمانة العامة للتجمع فى العاصمة الليبية طرابلس، ثم انضمت إلى التجمع لاحقًا خلال مؤتمرات القمة المتعاقبة حتى عام 2010 م العديد من الدول الإفريقية ،إلى أن أصبح يضم فى عضويته 27 دولة وتم الاعتراف بتجمع دول الساحل والصحراء (س .ص) كتجمع اقتصادي إقليمي خلال الدورة العادية الـ (36) لمؤتمر قادة ورؤساء و حكومات منظمة الاتحاد الإفريقي ،خلال الفترة من 4-12 **جويلية** 2000 م، فى مدينة لومى بتوجو، وتم منح التجمع صفة مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (92/45)(ينظر: ابوزيد كمال الدين، تجمع دول الساحل والصحراء، **بوابة الوفد ،القاهرة .2016م على الرابط** http://alwafd.org/%D8D9%88 يوم **2016/04/12 على 14:33**

المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء: بعد صدور قانون رقم 57.27المؤرخ في 10جانفي 1957م ،يحوي 13مادة اقترحه السيد **هوفوي بوانيي** و الذي ينص على انشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ، من أجل تحقيق تنظيم اقتصادي للصحراء الكبرى ،يضم غالبية مساحة الصحراء الكبرى الجزائرية (بشار، تندوف، حقول النفط)و الاراضي المأهولة بالتوارق و العرب في النيجر (طاوه،ازواكا)وشمال مالى(تمبكتوا ،غاو)وشمال تشاد(التويو،قرعان) وعينت لهذا الكيان ادارة تنفيذية و مجلسا استشاريا

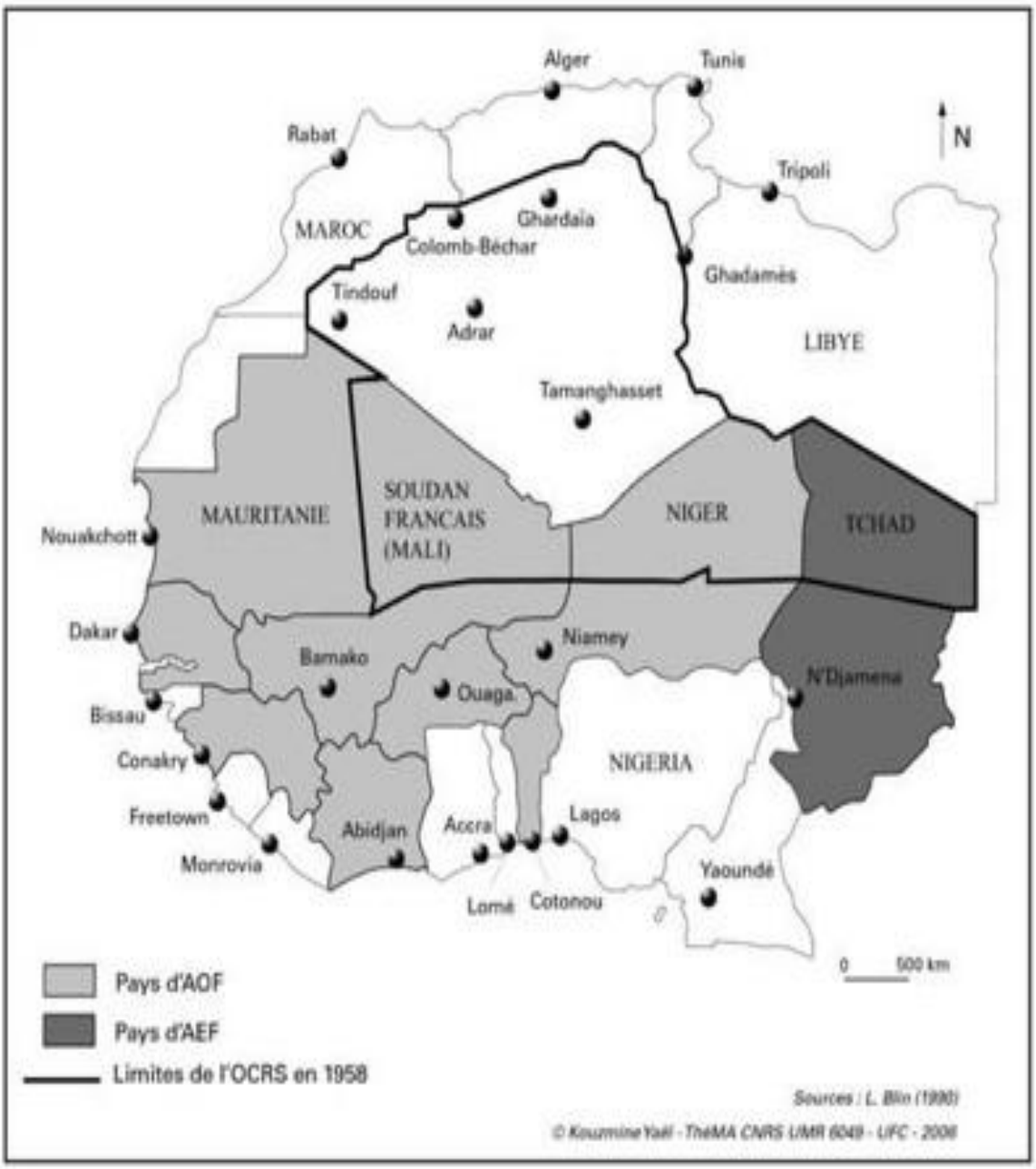

الخريطة رقم :(3)

حدود دول المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية:[1]

عن

http://ewrag.blogspot.org/2012/06/blog: يوم 2016/04/12 على 11:12

ينظر :رضوان شافو ،**قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957-1962م المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية انمودجا**،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الوادي ،العدد: 11،الجزائر ،2013م،ص ص(241 ـ 249)،ص242

كما يتميز التاريخ السياسي لدول المنطقة بكثرة الإنقلابات و المؤامرات و التخطيطات الداخلية و المشاريع الأجنبية ،ففي مالي قام الجيش بالعديد من الانقلابات العسكرية كان اولها انقلاب "**موسى تراوري**"وفي 1985 م قام صراع حاد بين دولة مالي و بوركينافسو بسبب الحدود الاستعمارية الموروثة ،وفي 2012م تم الانقلاب على "**امادو تومانى**"بسبب تهميش الشمال المالي أما موريتانيا شهدت هي الاخرى انقلابات ،اذ تم في سنة 2003م الانقلاب على "**معاوية ولد سيدي احمد الطايع** " فدخلت موريتانيا في دوامة العنف و اللأمن الى غاية 2005م ،وفي 2007م تم اجراء انتخابات ديمقراطية وتم انتخاب "**سيدي ولد الشيخ عبد الله**"،والذي لم يلبث إلى سنة واحدة حتى نفد قادة الاجهزة العسكرية بقيادة الجنرال "**محمد ولد عبد العزيز**" انقلابا وتم إعتقال الرئيس ووزرائه ،وفي 2009م فاز" **محمد ولد عبد العزيز**" بالانتخابات بالأغلبية الساحقة.

وفي النيجر المصنفة 186 عالميا حسب مؤشر تنمية البشرية لسنة 2013م ،فتاريخها حافل في المجال السياسي بالأزمات السياسية ،ففي سنة 1999م قتل الرئيس "**ابراهيم باري**"من خلال الانقلاب العسكري عليه من طرف الرائد "**داوود مالام وانكي**"،الذي قام بتأسيس مجلس الحكم العسكري معلنا قيام الجمهورية الخامسة النيجيرية ،ثم تلاه انقلاب تزعمه العقيد"**سالو جيبو**"، و بعد الاطاحة ب"امادو ماندي"، تم الاعلان عن الجمهورية السادسة وقام بحل جميع مؤسسات البلاد،أما التشاد فقد عانت من الحروب الاهلية الطائفية والعرقية والاثنية* . [1]

[1] سمير قلاع الضروس ،**المرجع السابق**،ص 27.

* (ـ **الطائفية:** يحدد بعض المفكرين الطائفية على أنها وحدة بنيوية تنظيمية ثقافية و اجتماعية، يعرفها البعض الأخر على أنها جماعة يرتبط أعضاؤها بعضهم البعض بشعور عميق المشاركة ، بينما اعتبر علماء الاجتماع الغربيين كل جماعة مختلفة بمثابة جماعة طائفية سواء كانت جماعة دينية أو مذهبية أو لغوية أو حتى جماعة ذات نمط معيشي متميز مثل البدو والحضر.

ـ **الاثنية:** يعتبر فريديريك بارث Frederic Barth من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية، فالإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. وأكد Barth أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد.

ـ **العرقية:** فيذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف "العرق" بأنه "مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض إنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة". ويعرفه دينكن ميشيل على إنه إصطلاح "يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية

كما أثرت أزمة دارفور على الحياة السياسية و الاقتصادية للتشاد، حيث شهدت مجموعة من الانقلابات و الاغتيالات السياسية ابرزها اغتيال الرئيس "طمبلاي " وتصاعدت أعمال العنف بعد إكتشاف البترول سنة 2004م ،أما السودان التي عانت من أعنف حربين في إفريقيا ،الأولى في إقليم دارفور والثانية في إقليم جنوب السودان، أين تأزم الوضع الانساني في المنطقة ،حيث أعتبرت هاته الدولة بالنسبة للدارسين بأنها دولة الأزمات السياسية و الصراعات العرقية و الثقافية و الدينية كما يعتبر فصل الجنوب عن الشمال من أبرز الاحداث السياسية و المحطات التاريخية في السودان الحديث.[1]

وبعد القراءة السياسية لدول الساحل الإفريقي يتضح بأن أبرز العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الفساد السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وضعف التجربة الديمقراطية هي في واقع الامر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها ،فهناك عوامل سياسية واجتماعية ذات صلة بالبنية الداخلية للمجتمعات وما أفرزته كذلك القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة .

الواحدة عن الأخرى". ويذهب قاموس المورد ليعرف "العرق" على انه مصطلح بيولوجي، ولكن مع انتقاله إلى فروع العلوم الاجتماعية الأخرى تسبب في الخلط والاختلاف حول مضمونه.(ينظر:

ـ فرهاد ابراهيم، **الطائفية والسياسة فى العالم العربى : نموذج الشيعة فى العراق** ، مكتبة المدبولى، القاهرة، 1996م،ص 88.

ـ احمد وهبان ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001،ص106.

[1] سمير قلاع الضروس، **المرجع السابق** ،ص 28.

ج . الوضع الامني

شهدت منطقة الساحل الإفريقي مخاطر وتهديدات أمنية متباينة ،ألقت بضلالها على مستقبل المنطقة ،ويرجع ذلك إلى فشل الدولة السياسي والاقتصادي في خلق نظام يحقق المساواة بين الجميع وكذلك المشاكل الإنسانية كالأوبئة و المجاعة و الفقر ،جعلت الوضع الأمني غير مستقر بسبب اتساع مجال أنشطة الجماعات الارهابية ،والانتشار الواسع للأنشطة الموازية كتجارة الأسلحة ،المخدرات، الهجرة غير الشرعية، وكذلك الأزمات الداخلية ،مما يجعلها شبكات متداخلة في تشكيلها بين توجهات متشددة ومصالح إقتصادية محلية ،لها امتدادات اقليمية و دولية.

أ. **الجريمة المنظمة:** عرف الساحل الإفريقي تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها من غسيل للأموال الى التجارة بالأعضاء البشرية الى تهريب الاسلحة والسجائر، خاصة منطقة كيدال المالية التي تعتبر الحلقة الأساسية لتهريب السجائر، كما تعرف المنطقة ظاهرة المخدرات التي تعرف نمو سريع بعد تحول المنطقة الى نقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل الكوكايين والهيروين ،من أمريكا اللاتينية الى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل ،وتتقاطع الجريمة المنظمة مع الإرهاب في بعض الاهداف ،غير أن الجريمة المنظمة هدفها مالي بينما الإرهاب هدفه سياسي.[1]

- تجارة بالأسلحة :ان انتشار العديد من بؤر التوتر في الساحل أتاح فرصة انعدام الرقابة على الأسلحة ،سواء ما تعلق بامتلاكها من طرف المدنيين أو تجارتها غير الشرعية ،فالصراع في مالي ، ساحل العاج ، بوركينافاسو والنيجر ،أتاح بيئة استطاع من خلالها تجار الأسلحة تأمين كميات كبيرة من الاسلحة الخفيفة ،استغلتها الجماعات الإرهابية لشن هجوماتها في المنطقة الخريطة (04) [2]، ويتضح من خلال الخريطة أن تجارة الاسلحة لعبت دور كبير في تردي الوضع الأمني ويرجع ذلك للطرق الكبرى المؤمنة من طرف بارونات التهريب من جنوب إفريقيا إلى غاية شمال إفريقيا .

[1] عبد الوهاب بن خليف ،**الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ـ تهديدات و حلول ـ** الملتقى الدولى حول **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** ،يومي 24-25،جامعة قالمة ،الجزائر ،2013م،ص ص(2 ـ 15)ص5.

[2] محند برقوق ،**المرجع السابق** ،ص 2.

●غسيل الأموال :مع انتشار الجريمة المنظمة و الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي اكتسى موضوع تبيض الأموال خطورة بالغة ،تذهب إلى إمكانية تغلغل البارونات و أباطرة هذه النشاطات الى النظام السياسي لدوله ،بما يعزز الخطر الامني و يزعزع الاستقرار الإقليمي ،حيث يحاول مرتكبو الجرائم المختلفة تحويل جميع الممتلكات و العائدات المالية للأعمال الاجرامية مثل (تجارة الأسلحة ،تجارة الرقيق ،المخدرات ،التهريب الضريبي والرشوة ...الخ) وتوظيفها في استثمارات ومشاريع قانونية ،حيث تنتشر هذه العمليات في كل من مالي و النيجر و بوركينافاسو.[1]

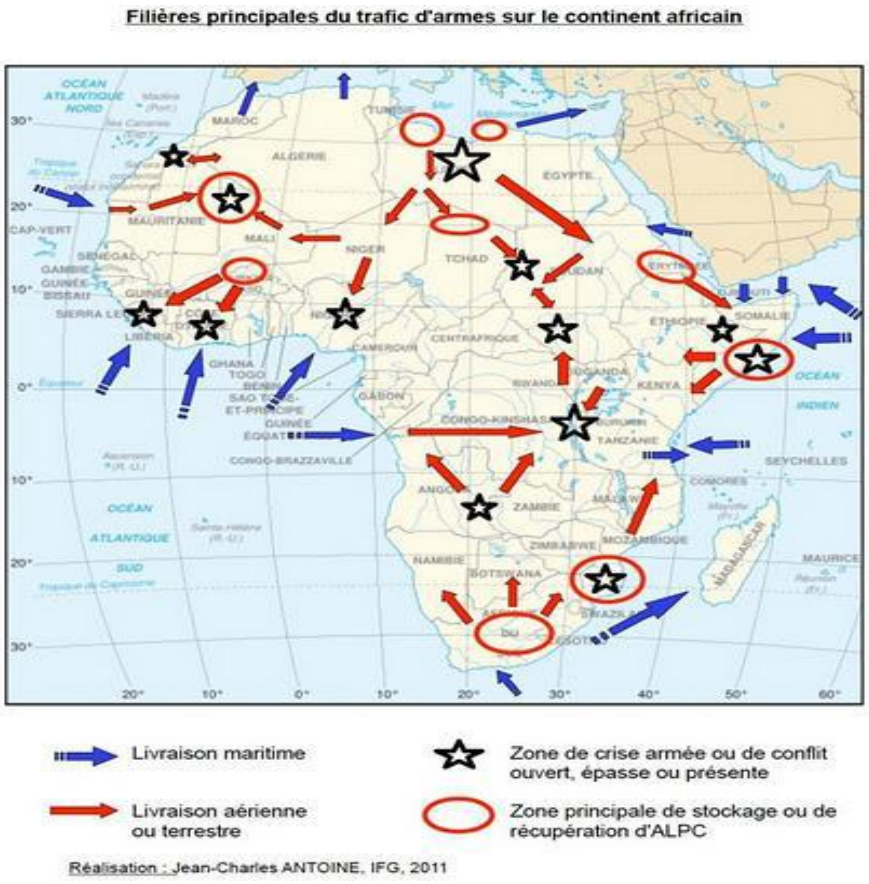

خريطة رقم:(04)

طرق تهريب السلاح في افريقيا

عن

Jean-Charles ANTOINE ,Le trafic d'armes légères en provenance d'Europe de l'Est: L'expansion mondiale. - http://www.regard-est.com/home/breve_contenu.php?id=1283

[1] عبد الوهاب بن خليف ،**المرجع السابق** ،ص 10.

ب ـ الإرهاب : وجدت التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ملاذا أمنا (خريطة 05)،أين أقامت قواعد للانطلاق وتنفيذ كل أنواع العمليات القتالية ،من اختطاف للأجانب(،وعمليات انتحارية ضد الدول المجاورة مثل الغارة على شركة "areva" الفرنسية بآرليت بالنيجر ،وخطف سبعة موظفين في سبتمبر 2010م ،والتفجير الذي هز مدينة الجزائري ضد قيادة الدرك الوطني 29 جوان2012 م، وحادثة تيقنتورين في 2013م،كما شنت التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي أكثر من 1200 عملية إرهابيه متنوعة ،اشتملت على القتل ،الاغتيال ،تفجير خطف الأجانب ،في كل من الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا ،النيجر ،التشاد ومالي ،إضافة الى الأضرار التي ألحقتها بالمؤسسات الحكومية والبنية التحتية ،في ضل فشل الدول المركزية في بسط سيطرتها على المساحات الشاسعة التي تتجاوز 1,241كلم^2 ،اذ يقول في هذا الشأن أحمد محمد الحجار*"**أن الساحل الإفريقي يمثل لوحده خزانا كافيا للإرهاب الدولي ككل**" كما تشير بعض الدراسات بأن هناك تجانس كبير بين الجماعات الإرهابية ،ذلك أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" AQMI "(خريطة 06) يتقاطع كثير في الأدوار مع حركة التوحيد والجهاد هاته الأخيرة تتواصل مع حركة أنصار الدين ،بالإضافة إلى حركات مسلحة أخرى.[1]

[1] أميرة محمد عبد الحليم ،**تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي والثورات العربية** ،مجلة أفاق أفريقيا ،العدد :38، 2013م،ص ص(117ـ 130).ص 121.

*أحمد محمد الحجار :رئيس المجلس الإداري للمركز الثقافي للأبحاث و الدراسات الإفريقية و العربية في التشاد (ينظر:محمد رمضان **شباب الساحل الإفريقي الخزان البشري للإرهاب** ،جريدة العرب
متوفر على الرابط : www.alarab.ca.uk/m/id=67116 يوم 2016/04/10 على 12:15

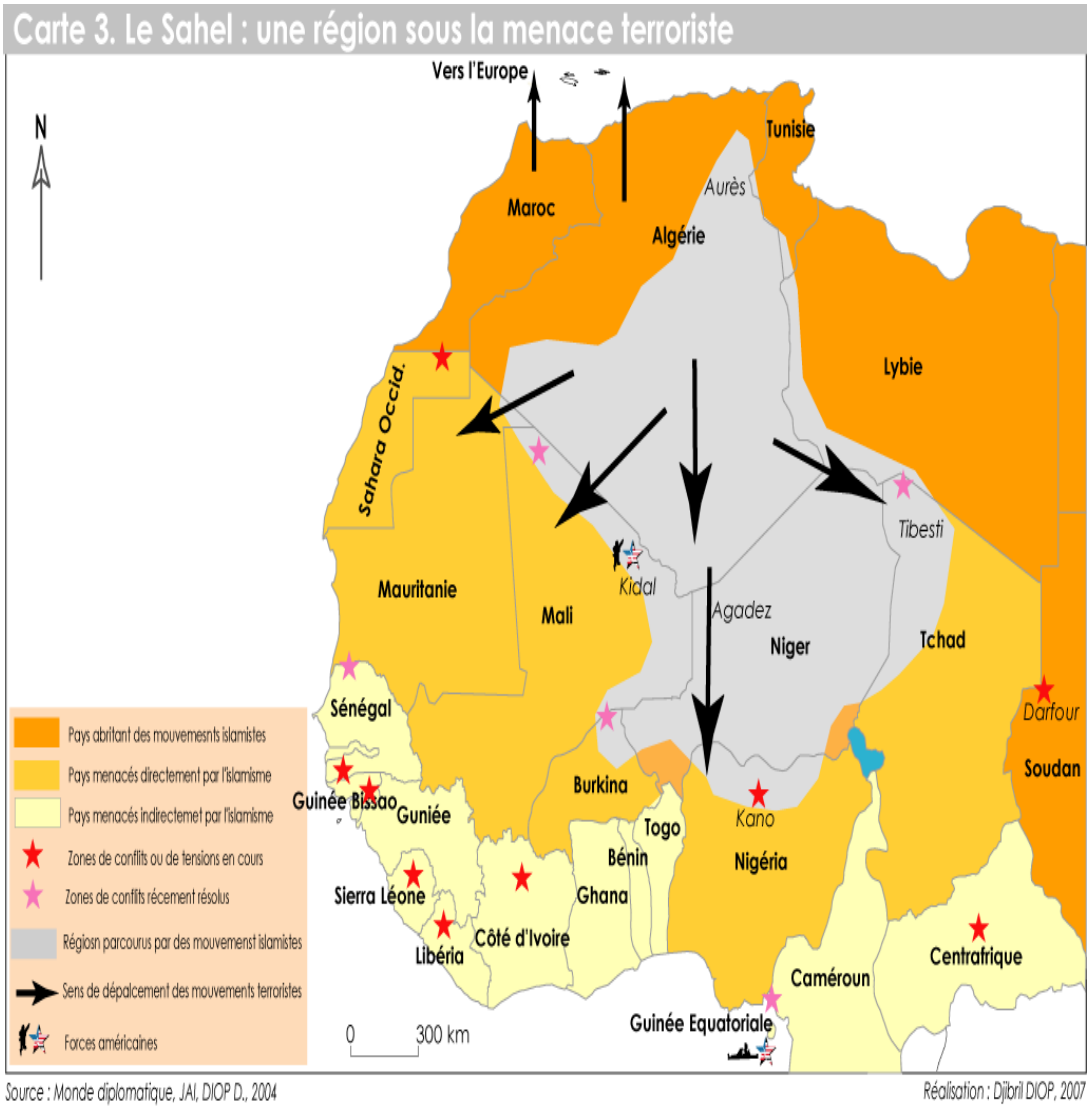

خريطة رقم:(05):

مناطق تواجد التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي:

عن

http://www.agoravox.fr/actualites/international/article/sahel-une

يوم2016/04/12 على10:50

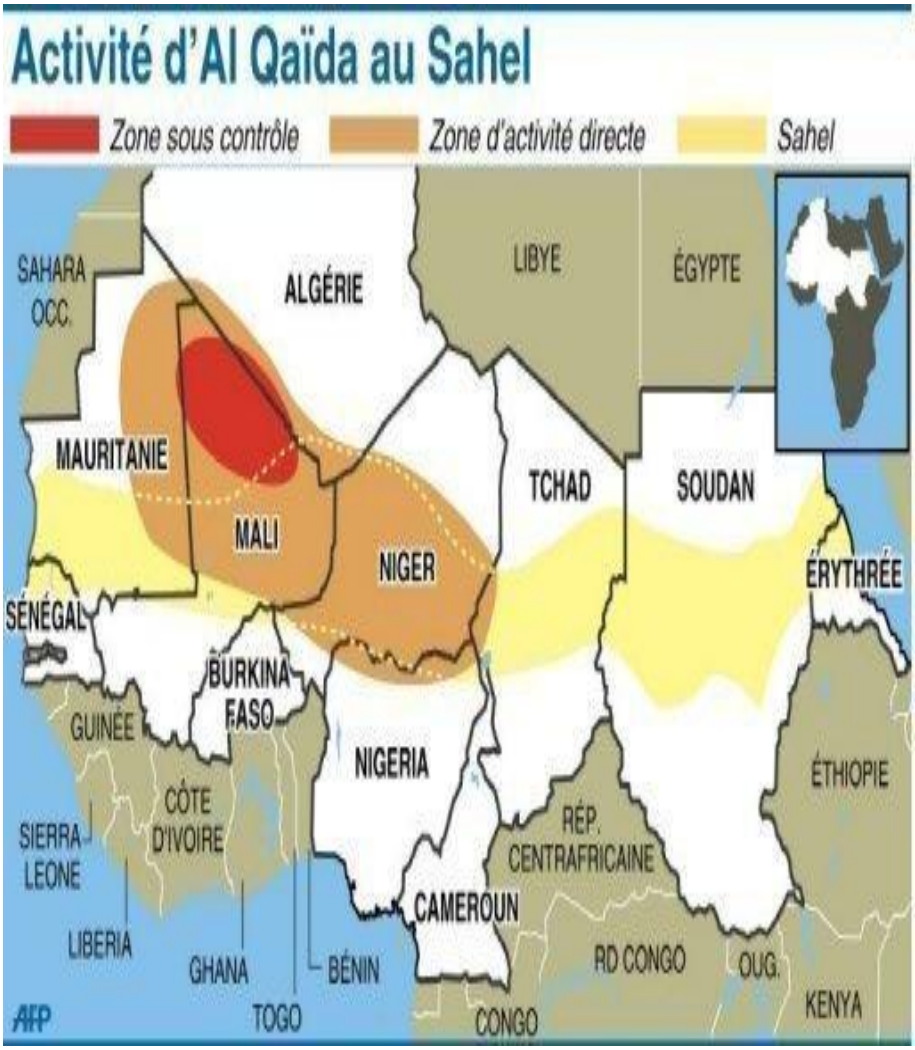

خريطة رقم:(06)

نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على مستوى منطقة الساحل الإفريقي

عن:

http://www.avomm.com/La-mefiance-reciproque-entre-pays-d

يوم2016/04/12 على12:10

ج ـ الهجرة غير الشرعية: تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور دولية للمهاجرين غير الشرعيين ،على غرار التهريب و السجائر، ساعدت تجارة المهاجرين أيضا في ظهور شركات نقل في المنطقة متخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة ،أو وضع ترتيبات مع المسؤولين من أجل تسهيل التنقل ،اذ تزايدت الهجرة غير النظامية من إفريقية جنوب الصحراء، مرورا بأوروبا عبر الشمال الإفريقي من خلال ممر البحر الأبيض المتوسط عبر تونس وليبيا إلى إيطاليا أو عبر المغرب إلى إسبانيا مرورا بالجزائر ،أو عبر السواحل الأطلسية وجزر الكراييب عبر موريتانيا و السنغال، وبرزت غاو شمال مالي و أغاديز في النيجر كمركزين رئيسيين لرحلات المهاجرين غير شرعيين . [1]

وتشمل الهجرة غير الشرعية بعدين أساسيين، يتمثل البعد الأول في الهجرة المحلية والتي ترتبط بهجرة سكان منطقة الساحل الإفريقي (مالي، تشاد، بوركينافاسو النيجر، غينيا، السنغال ساحل العاج ،جزر الرأس الأخضر) هذا الجانب يرتبط بالشبكات المحلية لتهريب المهاجرين ،أما البعد الثاني فيرتبط بالمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء مرورا بالساحل إلى أوروبا.(خريطة 07). [2]

كما تشكل الهجرة غير الشرعية منبع تهديد للمنطقة فهي ترتبط بالأشكال المختلفة للجريمة المنظمة وهذا ما يشكل إحساس بلا أمن وينعكس سلبا على البنية التحتية لدول المنطقة ،اذ تحدث اضطراب في التنمية الاقتصادية خاصة اليد العاملة الرخيصة التي تطور وتنمي سوق العمل غير الشرعي، وتؤدي إلى ظاهرة الاحتيال و التزوير للوثائق و الأوراق المالية ،كما تشكل خطر انتقال الأمراض المعدية كالملاريا و السيدا ...الخ.[3]

[1] ولفرامل لآخر ،**الجريمة المنظمة في منطقة الساحل و الصحراء** ،مؤسسة كارنيغي ،بيروت (لبنان)، 2012،ص06 .

[2] عمورة اعمر ،**المرجع السابق** ،ص 78.

[3] عبد الكريم بوحميدة ،مراد اولاد النوي،**دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير قانونية في منطقة الساحل** ،ملتقى دولي ،دور الجزائر الاقليمي المحددات والأبعاد ،يومي(28ـ29) ،جامعة تبسة ،الجزائر ،2014م،ص ص (1 ـ 24)ص 20.

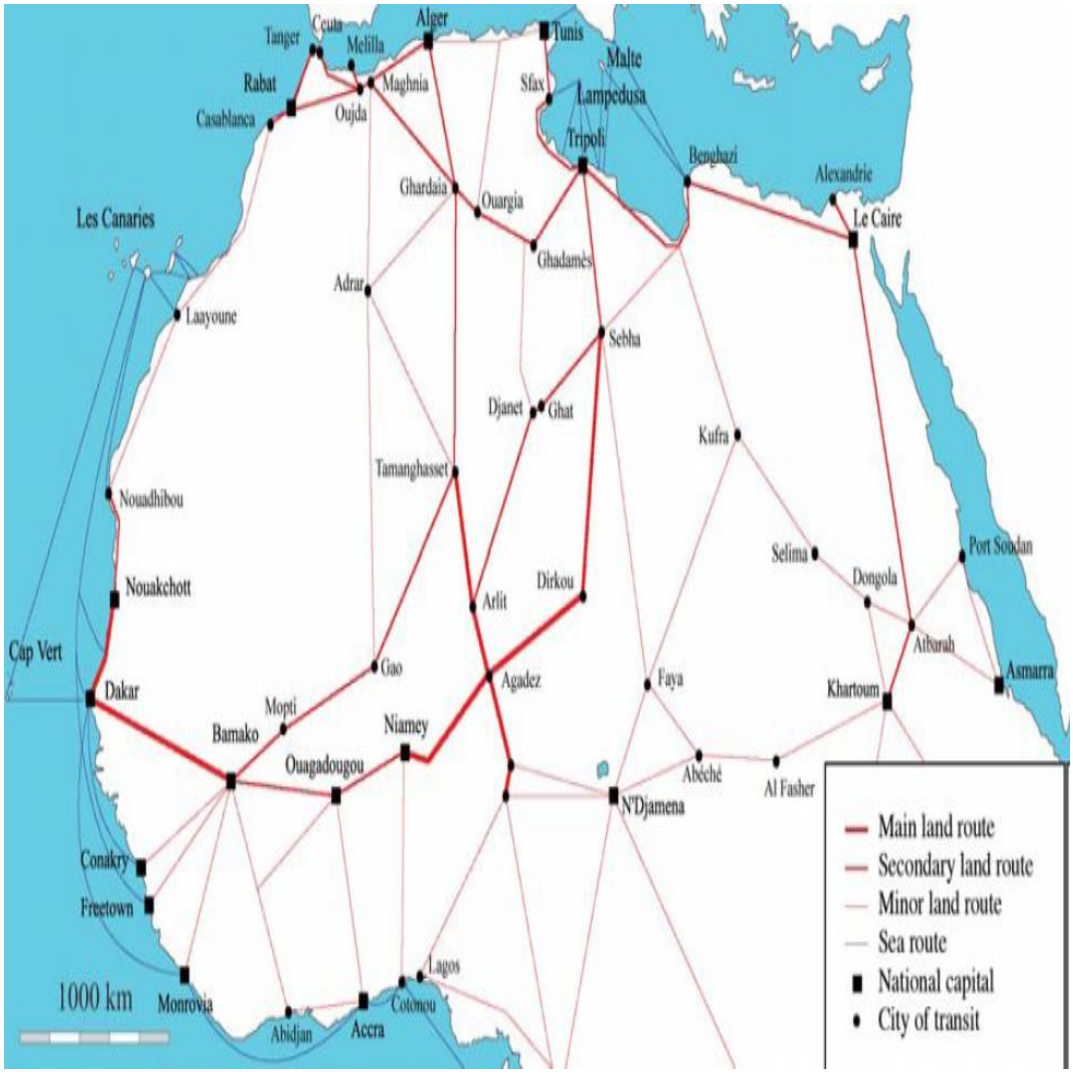

الخريطة رقم :(07)

طرق الرئيسية للهجرة غير شرعية

عن:

Thomas More Institut ,"Towards a Sustainable Security in the Maghreb: An Opportunity for the Region, a Commitment for the Europea Union". Spacial Report , 2010 ,p11.

د. الوضع الإجتماعي

تتميز مجتمعات دول الساحل الإفريقي بتركيبة عرقية معقدة و متعددة، ، أدت بدورها إلى بروز أزمات اثنية هددت أمن المنطقة ،وخلقت مستوى اجتماعي ضعيف وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة في غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة ،فقبل الاستعمار كانت منطقة الساحل تتسم بنمط شامل للحياة و التقاليد واللغة ،إلا أن الاستعمار بوسائله السياسية وأبحاثه الأنثروبولوجية، صاغ نمط جديد من العلاقات وأسس لما يعرف بالنزعات القبلية و الاثنية.[1]

وتنقسم الأجناس العرقية في منطقة الساحل الإفريقي إلى قسمين رئيسين، **الجنس الأبيض** ذو البشرة الفاتحة، يتمركز في الجزء الشمالي للساحل، و**الجنس الأسود** ذو البشرة السوداء يتمركز في الجزء الجنوبي لكن ضمن هاذين الجنسين الرئيسيين تتفرع مجموعات إثنية أخرى،حيث يتفرع السكان في موريتانيا إلى عنصرين: عنصر **المور** يمثلون ثلث السكان في موريتانيا، ثم عنصر **الأرتان** أي الزنوج الذين ينحدرون من سلالة العبيد، يقطنون الشريط الساحلي لنهر السنغال، كما يخضعون لسيطرة العنصر الأول منذ استقلال موريتانيا، وهو ما ولدّ الشعور بالقهر والنقص وانعكس ذلك بوضوح على الحياة السياسية والاجتماعية متخذا شكل مواجهة وتنافس بين كلا الطرفين .[2]

أما في مالي نجد ثلاثة وعشرون(23) مجموعة عرقية، تنقسم عموما إلى خمس مجموعات رئيسية هي :**ماندي** (بامبارا)، **البولس، فولتا العليا،الصحراء**(التوارق،العرب)،**سونغاي** أما دولة النيجر التي تتوسط منطقة الساحل بامتياز، يتألف نسيجها الاجتماعي من عنصر **الهوسا** ،**الدجيرما**،**سونغاي**،**توارق**،**العرب**،وما يلاحظ هو وجود تقسيم في توزيع القوة بين الجماعات العرقية في النيجر فعنصر **الدجيرما** يمتلك القوة العسكرية،أما عنصر **الهوسا** فيمتلك القوة الاقتصادية،اما تشاد تضم حوالي مئتي(200) إثنية وأبرزها **الباجيومي الغولا** ،**التوبو الفولاني، العرب**،**الهوسا** ،إلا أن العرب المسلمون الاكثر انتشار بحوالي 30,3% ،أما ما يُميز السودان من حيث التشكيلة العرقية هو التمايز الموجود بين **الجنس الأسود** الذي يمثل حوالي

[1] محمد سعيد القشاط،**عرب الصحراء الكبرى التوارق**،مركز الدراسات وابحاث شؤون الصحراء ،طرابلس،2005،ص 9.
[2] Gérard-François Dumont، ,Op.Cit.,p .36

52 ٪ من السكان وبين **العرب** بنسبة 39 ٪، إضافة إلى عنصر **البجا** بنسبة 6٪،أما بوركينافاسو فتتمتع بتشكيلة اثنية متنوعة جدا ،تضم كل من البامبارا ،الموري،الموسي،وغيرها من الاثنيات الأخرى ،مع نسبة تارقية ضعيفة تمثل نسبة 0،8% من إجمالي السكان.[1]

ومن خلال ذلك يتضح ان الساحل الإفريقي يتميز بتركيبة عرقية معقدة ،رغم محاولة الباحثين تصنيف جميع العرقيات و الأجناس داخل الفضاء الساحلي ،إلا أن ذلك بقي أمرا في غاية الصعوبة و التعقيد ،جعل إمكانية القيام بجرد دقيق لمجموعة الاثنيات و العرقيات شيئا مستحيلا فقد تتفرع الجماعة الواحدة الى مجموعات عرقية متباينة ،لتتفرع بدورها تلك العرقيات الى مجموعات عرقية اخرى.

3. الدور الجيو ستراتيجي للساحل الإفريقي

يرتكز الدور الاستراتيجي للساحل الافريقي في كونه المجال الجغرافي القريب لمجموعة من الأقاليم الجنوبية ،فالشريط أو خط الساحلي يشكل محورا استراتجيا مهم في القارة الإفريقيه و شريان الحياة للقوافل و الحركة التجارة الخارجية، أذ تزخر منطقة الساحل الإفريقي بموارد باطنية هامة كالذهب، النفط، الغاز، الحديد، الفوسفات النحاس، القصدير واليورانيوم، وهي الثروات التي جعلت المنطقة محل أنظار العديد من القوى الخارجية. [2]

– **النفط:** تمتلك دول الساحل الإفريقي احتياطات نفطية كبيرة ،جعلها محطة للإهتمام العالمي وبديلا قويا للشرق الأوسط في النفط (الخريطة 08)،فالنيجر تمتلك خزانا نفطيا هائلا ،خاصة في منطقتي أوجاديم و دجادو ،وفي 2012م تم حفر أحدى عشر(11) بئر بقدرة إنتاجية وصلت 200000 برميل يوميا ،كما بلغ إحتياطي نفط النيجر إلى 324 مليون برميل، تم الكشف عنها في منطقتي تينيري و بيلما، أما التشاد فيعتبر النفط مصدر الدخل الأول في صادراتها قبل القطن و المحاصيل الزراعية ،فقد بدأ إنتاج النفط في جويلية 2003م في حوض دوبا جنوب البلاد.

[1] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الامريكية بعد 11سبتمبر** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر ،2011,2010،(غير منشورة)،ص 80.

[2] يحي زبير ،**الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل** ،مركز الجزيرة للدراسات .2012م،ص ص (1 -5)،ص2.

أما السودان فيزخر بالمواد الطبيعية ويعتبر البترول من أهم صادراتها ،يعد النفط المشكل الأساسي في الصراع بين الشمال و الجنوب ،حيث ترتكز الثروة النفطية في منطقتي النوير و الدينكا ،أما نيجيريا تعتبر المنتج الاول للنفط باحتياطي قدر بستة وثلاثين (36) مليار برميل وبحجم يومي يصل الى سبعة وعشرون(27)مليون برميل ،حيث ارتفعت القدرة الانتاجية إلى سقف أربعة (4)ملايين برميل عام 2010م ،أما غينيا الاستوائية فتمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط ،فهي تنتج يوميا 420 الف برميل ،أما موريتانيا فبدأت إنتاج النفط عام 2006م في بئر شنقيط باحتياط يصل الى 120 مليون برميل ،وتشير التقديرات أن موريتانيا تندرج ضمن الدول الممتلكة للنفط المؤكد والمقدر بـ 100 مليون برميل ومصنفة 67 عالميا حسب احصائيات 2011م .[1]

– **الموارد الطبيعية:**إضافة الى النفط تزخر دول الساحل الإفريقي بموارد طبيعية كبيرة، فالنيجر أهم دولة إفريقية منتجة لليورانيوم ،وتعتبر ثالث منتج عالمي ليورانيوم بعد أستراليا و كندا بنسبة 10% من الإنتاج العالمي ،أي بقيمة 3300 طن،اذ يشارك بنسبة 72% من صادرات النيجر خاصة بعد اكتشاف منجمين جديدين من اليورانيوم قرب أرليت شمال النيجر و اكوتا ،كما تمتلك مالي خزانا كبير من الذهب فهي ثالث أكبر منتج في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا و غانا،أما في غينيا بيساو و السنغال فتتوفر كلهما على الحديد الخام ،النحاس و الفوسفات ،أما موريتانيا تقدر كمية إنتاجها للحديد إلى 10 مليون طن سنويا ،إضافة إلى وجود النحاس ،الذي يقدر احتياطه بـ27،3 طن من النحاس العالي الجودة ، كما يتوفر الساحل الإفريقي على خزان هائل من المياه العذبة ،أهمها نهر النيجر المصنف الرابع عالميا من حيث الطول و كمية التدفق، و نهر السنغال المصنف في المرتبة السادسة بين انهار العالم من حيث الطول ،و نجد أيضا نهر باؤلي و باغي اللذان ينبعان من دولة ساحل العاج ويصبان في جمهورية مالي [2].

[1] يونس ازروال ،ليلى لعجال ،**اثر المشايع الفرنسية و الاجنبية في منطقة الساحل الافريقي على دور الجزائر** ،ملتقى دولي :دور الجزائر الاقليمي المحددات والابعاد، ،جامعة تبسة ،الجزائر ، يومي 28 و29 افريل 2014م،ص ص(2 ـ 22)ص 06.

[2] باكير على حسن ،**التنافس الدولي في افريقيا الدوافع و الاهداف و السيناريوهات المستقبلية** ،مركز الجزيرة للدراسات ، د ب ن ،2009 م،ص ص (1 ـ 19)ص 15.

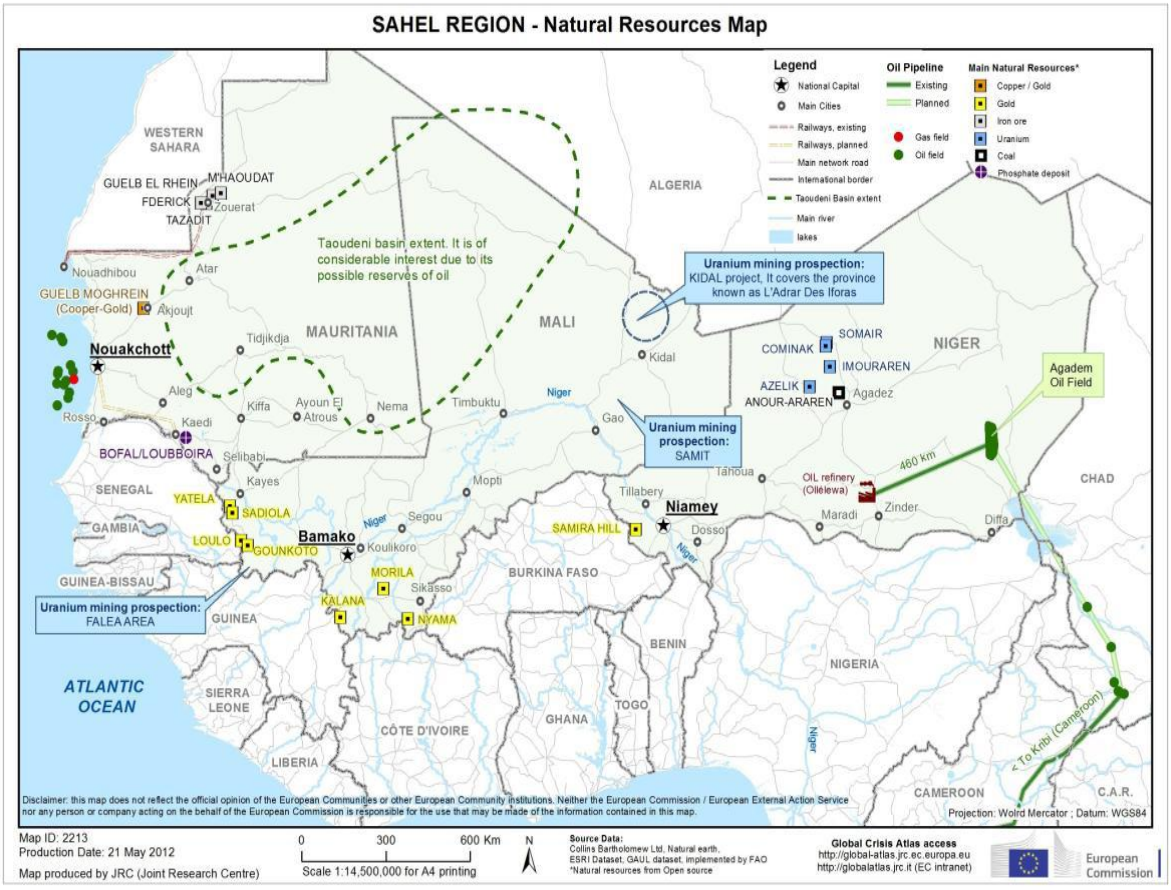

الخريطة رقم: (08)

الموارد الطاقوية في دول الساحل :

عن

WWW.ALQUDS.CO. UK/MAY يوم 2016/04/13 على 11:14

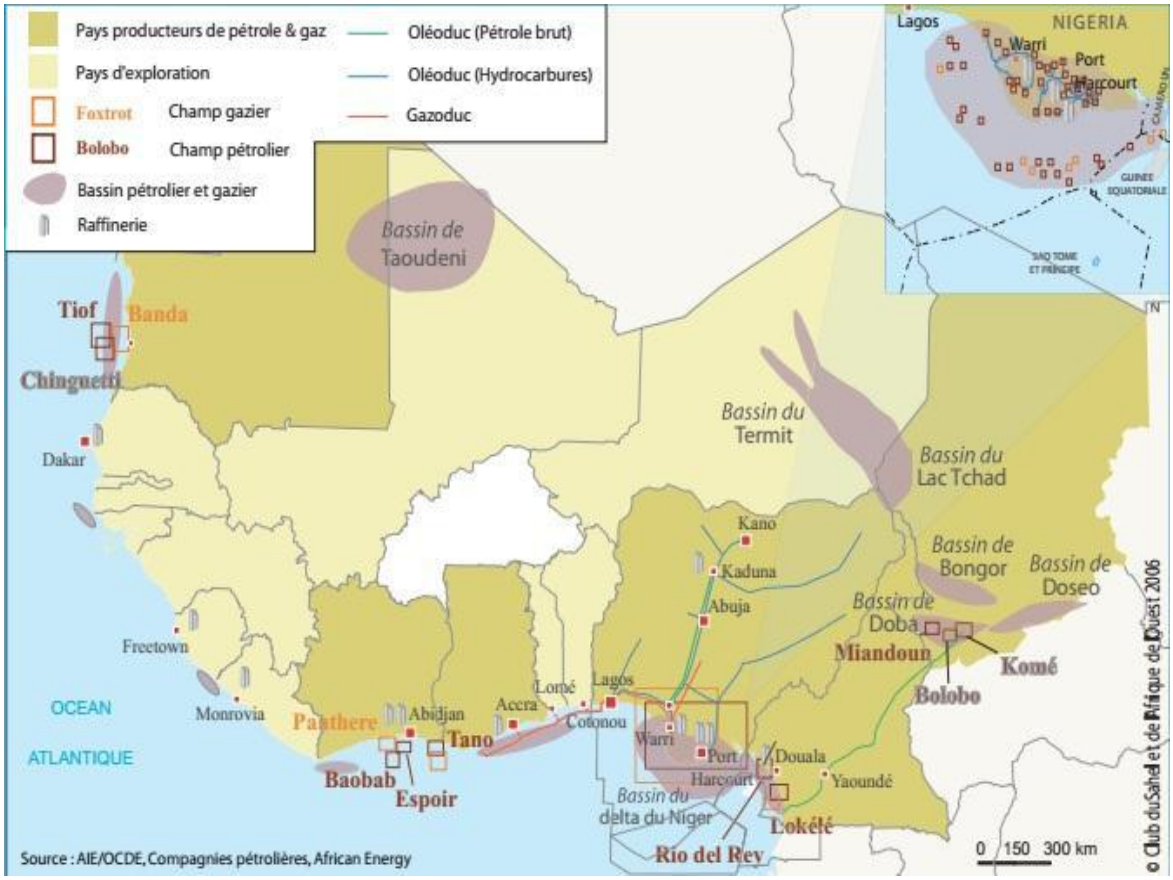

الخريطة رقم : (09)

موقع الموارد الطبيعية للساحل الأفريقي

عن

Source: Mehdi TAJE, Enjeux ouest-africains: Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel, Note publiée par le Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE), No 1, août 2010, p4.

ثانيا :الأهمية الجيوسياسية لدولة مالي

تعد مالي دولة محورية في منطقة الساحل الإفريقي لما تحتويه من تنوع عرقي وثروات باطنية هائلة ، جعلها محل أطماع الدول الكبرى،التى تدخلت في مالى بدواعي حفظ الامن لكن في باطنها حماية مصالحها في المنطقة.

1. الموقع الجغرافي و السياق التاريخي لدولة مالي

أ ـ **الموقع الجغرافي** : تقع جمهورية مالي في شمال غربي قارة أفريقيا ،يحدها من الشمال الشرقي الجزائر و من الشرق النيجر و من الجنوب بوركينا فاسو و ساحل العاج وغينيا و من الغرب موريتانيا و السنغال الخريطة(10) ،تمتد بين خطي عرض 10^0ـ25^0 شمالا و4 ^{0}غربا تمتد شمال خط الإستواء حتى مدار السرطان ،تبلغ مساحتها 1.240.192 كلم^2،وتقدر الحدود البرية لها بـ7243كم ،تحدد أطوال حدودها البرية مع الدول المجاورة كالتالي :الجزائر :1376كلم النيجر:821 كم،بوركينافاسو: 1000كم،ساحل العاج : 532 كم،السنغال : 419 كم،غينيا: 858 كم،موريتانيا :2237كم ،وتنقسم مالي الى ثلاثة (3) أقاليم طبيعية : الصحاري القاحلة في الشمال السهول الشبه صحراوية في الوسط بنسبة 65% من المساحة الكلية و أراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب،حيث تصل نسبة المساحة الصالحة للزراعة الى 5,3 %وتوجد مرتفعات جبلية قليلة تصل أعلى قمة نحو 1,155 فوق مستوى سطح البحر،وهي قمة جبل **همبوري** في الجنوب[1].

أما المياه فتتوفر مالي على نهران رئيسيان هما :نهر السنغال ونهر النيجر ،حيث يجري نهر السنغال في الجنوب الغربي من مالي ،في حين يتوغل نهر النيجر في أراضي مالي قرب العاصمة باماكو ، ثم يتجه نحو الشمال الشرقي في دلتا الداخلية ،و هي أكثر الأراضي خصوبة في مالي ويعد نهر النيجر ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد نهر النيل و الكونغو،و يبلغ طوله داخل الاراضي المالية حوالي 1500كم ،أما نهر السنغال فيبلغ طوله 100كم ،كما تتميز مالي بان نصف مساحها صحراء.[2]

---

[1] عبير شليغم ،**التدخل الفرنسي في مالي ـ البعد النيوكولونيالي ـ تجاه افريقيا**،المركز العربي للابحاث و الدراسات ،متوفر على الرابط:http://www.acrseg.org/36650 ،يوم 2016/05/16 على 09:00

[2] جمال عبد الهادي ،**المجمع الاسلامي المعاصر(ب) افريقيا** ،الوفاء للطباعة ،1995م،ص 78.

أما المناخ فهو شبه مداري ،جاف شديد الحرارة خلال الفترة الممتدة من فيفري إلى جوان فهو مطر رطب معتدل خلال الفترة الممتدة من جوان إلى نوفمبر ،بارد جاف خلال الفترة الممتدة من نوفمبر إلى أفريل ،يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوية ما بين 29^0و 27^0 في معظم انحاء البلاد كما يرتبط نظام و غزارة الشبكة المائية في مالي بالأمطار ارتباطا كبيرا ،حيث تزداد هذه الغزارة في فصل الصيف ،وتشح حتى تكاد تنعدم في فصل الشتاء[1].

ب ـ **السياق التاريخي** : قامت في إفريقيا الغربية في القرن الثالث عشر (13)مملكة واسعة سميت مملكة مالي،تمتد من المحيط الأطلسي غربا الى بلاد البونو شرقا ـ أي نيجيريا ـ ومن جنوب المغرب الأقصى شمالا الى ما يقرب من المحيط جنوبا ،تضم خمسة (5)أقاليم هي: مالي،غانا، صوصو، تكرور، كوكو،وكان لهذه المملكة تاريخ مضيء بالعلم ،كما انتشر بها الاسلام مبكرا ، و أصبحت أسبق دول إفريقيا السوداء في الحضارة و التقدم والثقافة بفضل رحلات العلم العديدة .[2]

وفي القرن التاسع عشر (19)أخضع الفرنسيون هذه المنطقة ،وأصبحت مستعمرة فرنسية وتحول أسمها إلى السودان الفرنسي سنة 1904م،و انضمت إلى إفريقيا الغربية الفرنسية،ثم منح للسودان الفرنسي مرتبة الولاية في الإتحاد الفرنسي سنة 1946م،حتى سنة 1958م أصبحت جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسية ،وفي سنة 1959م أتحد السودان الفرنسي و السنغال ليكونا أتحاد مالي الفدرالي،وكان موديبو كايتا * رئيسا للإتحاد،لكن سرعان ما انهار الإتحاد في 22 اوت 1960م،ثم نال السودان الفرنسي استقلاله التام،باسم جمهورية مالي في 22 سبتمبر 1960م،وبعد الاستقلال شهدت مالي حركات تمرد وانقلابات ضد السلطة.[3]

---

[1] شاكر محمود ،**مالي مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا**،المكتب الاسلامي، ط2،،بيروت (لبنان)،ص 9

[2] صلاح الذين المنجد ،**مملكة مالي عند الجغرافيين المسلمين** ،دار الكتاب الجديدة ،بيروت(لبنان)1982،ص 05.

[3] ابراهيم كونتاو،**النزاع المسلح في مالي**،**قراءات افريقية** ،العدد 6،السعودية ،2013م ،ص 32.

* **موديبو كايتا:** رجل سياسي ولد بتاريخ 04جوان 1915م بمدينة باماكو توفي 16 ماي 1977م،كان اول رئيس لجمهورية مالي(ينظر :عبير شلغيم ،المرجع السابق)

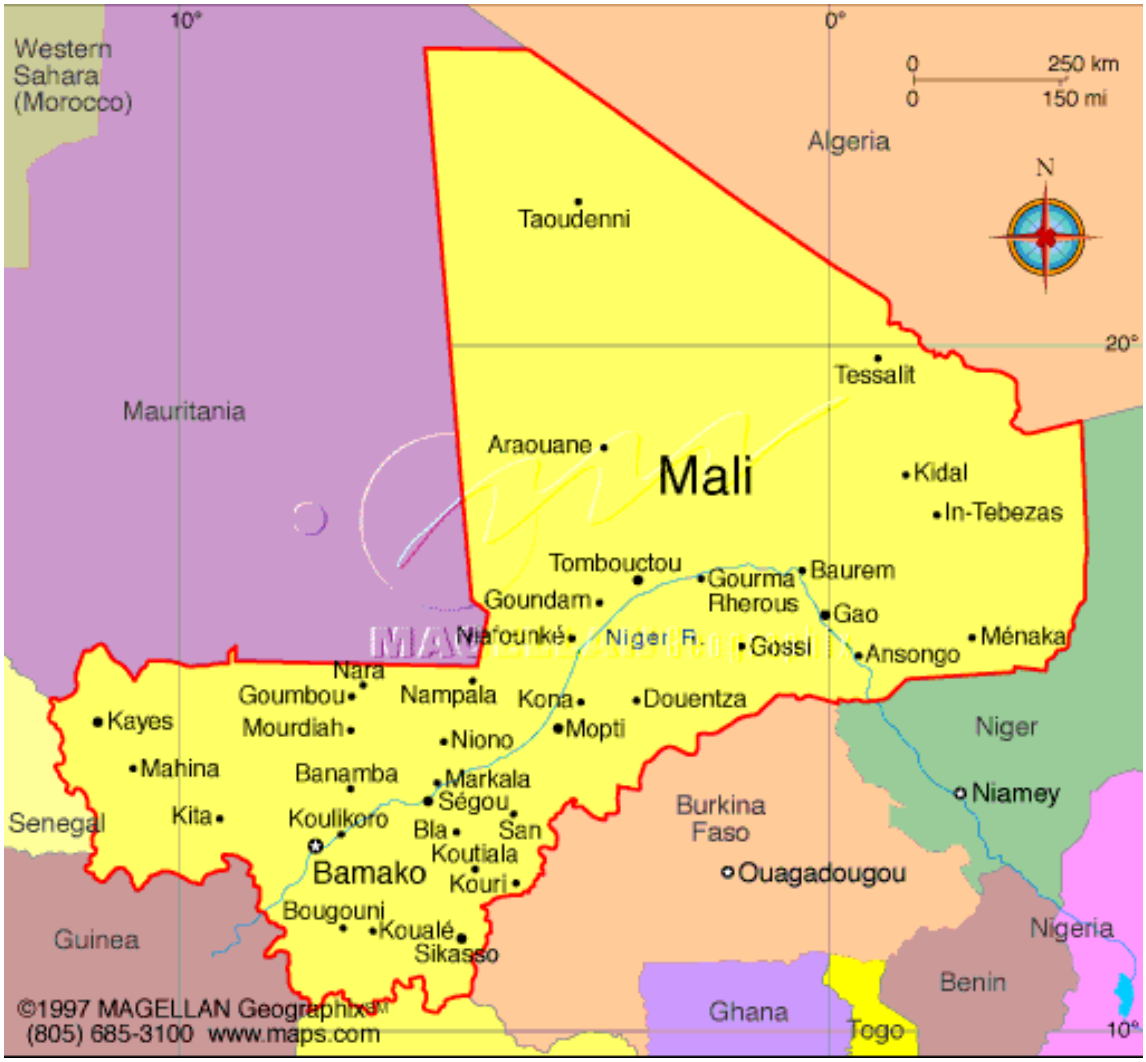

الخريطة رقم : (10)

الموقع الجغرافي لدولة مالي:

عن

www.opendemocracy.net510 × 472Recherche par image
يوم2016/04/23على 12:25

2. التركيبة الاجتماعية

تتميز التركيبة الاجتماعية في مالي بتنوع ،ويكون الفولان أكبر مجموعة سكانية في مالي فمعظمهم من الأفارقة الأصلين ،يعيشون في قرى ريفية صغيرة يشتغلون بالزراعة ،أما سكان المناطق الصحراوية يعتمدون على رعي الغنم.و يتركز معظم سكان مالي في الجزء الجنوبي من البلاد حول نهر النيجر،إذ أن الأجزاء الشمالية معظمها صحراء ، ومن أهم الجماعات السكانية نجد:[1]

- **الماندينغ** :تعني مجموعة الشعوب التي تتكلم لغة الماندي ،ولهذه المجموعة أسماء كثيرة فالعرب يسمونهم "مليل" ،أما الفولاني يسمونهم "مالي" ،أما البربر يطلقون عليهم إسم "مليت"،قدرت نسبتهم بـ40 % من مجموع السكان ،يتميزون بالقامة الطويلة ،بشرة سوداء رمادية و يقول عنهم حسن الزران "أنهم أعظم الأجناس الأفريقية رقيا وأشدهم ذكاء و أجدرهم بالإحترام ".ومن فروعهم نجد

- المندنكا أو المالنكا : هم الفرع الرئيسي في البلاد.
- السونتكي أو الساراكولية :هم الفلاحين في المناطق الغربية .
- الديولا أو الجولا :يشتغلون بالتجارة ،يتوزعون على كافة التراب المالي .
- البوزو : يشتغلون بالصيد.
- البامبار : يشتغلون بالصيد.

وهناك فروع أخرى كالكاسونكا ، الجالونك

ـ **الصنغاي** : هم زونوج يعيشون بمحاذاة نهر النيجر تقدر نسبتهم بـ 12 % من سكان البلاد يشتغلون بالصيد .

ـ**الفولاني** : و لهم أسماء كثيرة الفولا – فيللاتا – الهيل ،شكلت أسرا حاكمة في كثير من المناطق .

–**البونو** :تضم من عدة أجناس أهمها : الكنوري –الكري ،أغلبهم مسلمين .

–**التكلور** : يشتغلون بالزراعة وكذا الصناعة.

[1] الهادي مبروك الدالى ،**التاريخ السياسي و الاقتصادي لإفريقيا** ،دار المصرية اللبناني،1999م،القاهرة ،ص 48.

-**الموش** :يشتغلون بالزراعة

-**السنوفو** : تشكل 3.5 % من سكان مالي

-**الماركاكا** : نسبتهم 6 % من السكان

-**الدوجون** : نسبتهم 3.5 % من السكان

-**التوارق** :يعرفون بالملثمين ،يستوطنون تمبكتوا ،ويشكل التوارق مجموعتين :

- المجموعة الشمالية :يعشون في الصحراء يرعون الأغنام و الجمال
- المجموعة الجنوبية :يعيشون في الهضاب و أرض السافانا و يربون الابقار

يمتاز التوارق بطول القامة ،أجسامهم قوية ،البشرة أقرب إلى الصفرة ،كلهم مسلمون

-**العرب** :وهم جماعات من الرحل

يشكل المسلمون في مالي نسبة 80 % من سكان البلاد ،أما المسيحيون تقدر نسبتهم 15 % معظمهم من قبائل البامبارا،ولكل مجموعة لغتها الخاصة أما اللغة الرسمية في مالي فهي الفرنسية ،والتى فرضت بعد دخول الفرنسيين إلى البلاد.[1]

بلغ عدد سكان مالي 15.3 مليون نسمة حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة 2014 م ،بمعدل نمو سنوي قدر بـ 2.13%، احتلت الرتبة 176 في تقرير التنمية البشرية لنفس السنة ،ومن المشكلات التي تعاني منها دولة مالي تدني المستوى الصحي،اذ بلغ متوسط العمر 48 سنة ، وعدد الأطباء لكل 1000 تقدر بـ0.8 ،أما معدل الوفيات لكل 1000 شخص فيقدر بـ369.[2]

[1] محمد عوض الهزايمية ،**حاضر العالم الاسلامي و قضايا السياسية المعاصرة** ،دار حامد ،الاردن، 2012م،ص 271 .

[2] تقرير التنمية البشرية ،برنامج الامم المتحدة الانمائي ،2014،ص 15.

3.النظام السياسي في مالي

نظام الحكم في مالي هو نظام جمهوري بغرفة برلمان واحد فالسلطة التنفدية بيد الرئيس و حكومته لفترة خمس سنوات (5)ولا يجوز انتخاب الرئيس لأكثر من ولايتين،اما السلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني الذي ينتخبه الشعب لمدة خمس سنوات (5)يتكون من مئة وسبعة اربعون (147)عضو اما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد .[1]وتنقسم مالي الى ثمانية (8)مناطق وهي :غاو ،كيدال ،كايس ،تمبكتوا ،سيكاسو ،موبتي ، سيكو ،كوليكورو . وهذه المناطق تنقسم بدورها الى 49 دائرة ،وتقوم الحكومة الوطنية في مالي بتعين الحكام المحلين في هذه الاقاليم . وينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع الشعبي ،ولقد تداول على السلطة المالية بعد الاستقلال كلا من : [2]

- موديبو كايتا من 1962 الى 1968 واطيح به بانقلاب عسكري من قبل الملازم موسى تراوري (امتاز حكمه بتأسيس نظام الحزب الواحد ذي الميول الاشتراكية الدكتاتورية) .
- موسى تراوري من 1968الى 1991 واطيح به بانقلاب عسكري من طرف الكولونيل امادو توماني توري .
- أمادو توماني توري ،رئيس الهيئة الانتقالية لانقاد الشعب 1992.1991
- الفا عمر كوناري ،انتخب 1992 و اعيد انتخابه للمرة الثانية سنة 1997 (انتخب لعهدتين متتاليتين حسب ما يسمح به الدستور حيث عمل على محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي، وأصبح وسيطًا بارزًا في النزاعات الأفريقية).
- أمادو توماني توري 2002 واعيد انتخابه 2007 اطيح به بانقلاب عسكري بقيادة أمادو سانوغو في 22 مارس 2012.
- ديانكوندا تراوري ،رئيس الفترة الانتقالية افريل 2012 (رئيس البرلمان السابق وأحد المقربين من الرئيس المخلوع أمادو تومانيتوري) .

[1] محمود حسين،**جمهورية مالي** ،افاق افريقية ،العدد: 26،د ب ن ،2007م،ص ص(106،108)

[2] عبير شلغيم ، المرجع السابق ،متوفر على الرابط:http://www.acrseg.org/36650 ، يوم 2016/05/18م على20:50

أما ما يميز النظام القانوني في مالي أنه مستمد من النظام القانوني المدني الفرنسي ، إذْ تجرى مراجعة القوانين قضائيا في المحكمة الدستورية والتي تأسست رسميًا في التاسع من مارس 1994 إلا أنّ جمهورية مالي لم تقبل بالسلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية،اما القوى السياسية فقد بلغ عدد الأحزاب في مالي 91 حزبًا منها 51 حزبًا فاعلًا ومؤهلًا سياسيًا تتلقى الدعم من السلطات المالية.[1]

وفي ظل هذا الوضع القائم للنظام السياسي المالي، ووفقًا للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية مع الأنظمة الحاكمة في الدولة المالية الموالية لها، تترسخ عقيدة سياسية وأمنية، لدى صناع ومتخذي القرارات والسياسات في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على تلك الأنظمة المشايع لها، ومن ثم فإن أية تغييرات يمكن أن تطرأ على الواقع السياسي للدولة المالية ويتعارض مع أهدافها ومصالحها، يحتم عليها التحرك والتدخل السريع والعاجل لاستعادة الأوضاع، والحيلولة دون حدوث تغييرات سياسية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على منظومة المصالح الفرنسية.

[1] عبير شليغم ،المرجع السابق ،http://www.acrseg.org/36650، يوم 2016/05/18م على21:30

استنتاج

من خلال تطرقنا لمنطقة الساحل الإفريقي التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ، يتبين أن المنطقة تتميز بتوليفة إجتماعية متعددة الأعراق و الإثنيات ،أدت إلى بروز أزمات إثنية ،وقد ساهم الإمتداد الجغرافي للاثنيات في تغذية الولاء الهوياتي لهذه العرقيات التى قسمتها الحدود الجغرافية ،ولكن بقيت على ارتباط بالولاء الهوياتي دون انتماء إلى الدولة الوطنية ،كما أن عدم فاعلية آليات المجتمع المدني صنع الهوة بين الحاكم و المحكوم ،وأصبحت الدولة غير قادرة على تأمين حقوق مواطنيها ،وهو حال دولة مالي التي عانت من هذا التعدد الإثني وضعف مؤسساتها الحكومية ،الأمر الذي اثر على أمنها وإستقرارها .

وأخير يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي منطقة تناقضات وهذا راجع لإمكانياتها الطبيعية او البشرية و بين الوضع المزري الذي تعيشه شعوبها،وعدم الاهتمام بالعامل البشري كفاعل أساسي في التنمية المستدامة

الفصل الثاني:أزمة مالي ـ ـ دراسة في الأسباب و التطور

أولا : أسباب أزمة مالي

1. الأسباب السياسية
2. الأسباب الاقتصادية
3. الأسباب الاجتماعية

ثانيا : التطور التاريخي للازمة المالية

1. السياق التاريخي للأزمة المالية
2. بداية الأزمة المالية2012م
3. التدخل العسكري في مالي

تمهيد

تعتبر مشكلة التوارق في مالي من المشاكل الأمنية التقليدية التى ميزت منطقة الساحل الإفريقي،فهي في واقع الأمر نتيجة حتمية للمجموعة من العوامل لعل أهمها وأقدمها التقطيع الجيوسياسي الذي فرضته الإدارة الاستعمارية في منطقة الساحل،بعد أن أخضعتها لنفوذها إلى جانب ذلك إنتهاج سياسة قمعية اقصائية من قبل الأنظمة الحاكمة ،التى تعاقبت على حكومة مالي بعد رحيل المستعمر،بالإضافة الى الظروف المعيشية القاسية والتمايز العرقي، حيث قاد كل ذلك الى سلسلة من التمردات كان آخرها تمرد التوارق في الشمال المالي سنة 2012م، قادتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد ، مما ترتب عليه انقلاب عسكري على الحكومة المالية من طرف العسكريين ،مما أدى لتدخل عسكري من طرف القوات الفرنسية والقوات الإقليمية ،من أجل بسط الأمن وإعادة الاستقرار للمنطقة.

وللوقف على مجريات الأزمة و تطورها ودوافع تمرد التوارق،سنستعرض في هذا الفصل أهم الأسباب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي قادت التوارق في الشمال المالي إلى التمرد وتتبع الجذور الأولى للأزمة و تطورها ،وصولا الى التدخل العسكري الفرنسي ومبرراته

أولا: أسباب تمرد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد في مالي

يتوزع سكان التوارق* على معظم دول الساحل الإفريقي من النيجر و مالي إلى الجزائر و ليبيا و حتى بوركينا فسو و تشاد (خريطة 11) . إلا أن النزاع القائم محصور في دولتين رئيسيتين هما :مالي و النيجر ،مع إمتداد أثاره إلى الدول المجاورة الموجودة بها عنصر التوارق نتيجة للتضامن الإثني ،وهي خاصية تتميز بها النزاعات الإثنية،نتيجة لميوعة الحدود الشكلية فمن شمال مالي و النيجر تمتد جبال **ادغاغ ايفوغاس** الشاهدة على تاريخ مشترك للبلدين على الاحتلال الفرنسي.

التعريف بأقلية التوارق في الساحل الإفريقي

عرف التوارق بأسماء متعددة كصحراء الملثمين، صحراء التوارق، وصحراء الرجال الزرق لكن يفضل التوارق أن يطلق عليهم إسم أمازيغن Imazighan أو إيموهاغ Imuhagh وهما مرادفان لأمازيغ ومعناها الرجال الأحرار أو الرجال الشرفاء ، و ينقسمون الى مجموعتين توارق الشمال :تضم قبائل اموشق ،افوقاس ،وتوارق العرب :يعيشون في مدينة تمبكتو ومركز ليره وأغلب المصادر تشير إلى أن عدد التوارق حوالي مليون أو مليون نصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر، أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي 50 ألف بليبيا، 35000 ببوركينا فاسو، وحوالي 25000 بالجزائر ،ويشترك التوارق في مجموعة من الصفات اهمها :[1]

اللغة: يتحدث التوارق لغة التماشق الأمازيغية ، والتي تكتب وفق نظام هجائي متميز يعرف بـ "تيفيناغ " (tifinagh).

الدين: يعتنق معظم التوارق الإسلام (المذهب المالكي) .

***التوارق** :إسم التوارق يعني بلغتهم كيل تماهق و يسمون أنفسهم أموهاج أما إسم التوارق الذي عرفوا به فقد جاء مع الفتح العربي الإسلامي لمنطقة المغرب.وقيل بأن الاسم جاء لكونهم تركوا الاسلام في البداية ،فسموا التوارك أو تركوا المسيحية إلى الاسلام بأن كلمة توارق تنقسم الى قسمين :توا :تعني الشعب ،رق :تعنى اسم المكان .و انهم تسموا على اسم قبيلة تدعى تاركة و يقال ان اصلهم يمني ومنهم من ينسبهم لطارق بن زياد (ينظر.: أحمد عبد الدايم محمد حسين ،**تاريخ القضية الأزوادية** ،قراءات افريقية العدد: 1،2013م،ص ص (01-128)ص 20.

[1] محمد سعيد القشاط ،**الطوارق عرب الصحراء الكبرى** ،مركز دراسات وابحاث شؤون الصحراء، القاهرة(مصر) ،2001م، ص 20

البنية الاجتماعية : تنظيم المجتمع هرمي على قمته الطبقة الأرستقراطية ،يضم أربعة طبقات رئيسية في المجتمع التارقي هي:

- طبقة النبلاء أي الارستقراطيون والمحاربين ويطلق عليهم اسم "**إيماجغن**".
- طبقة رجال الدين المتعلمين ويطلق عليهم اسم "**إينسلمن** ".
- طبقة الحرفيين أي الذين يمتهنون الصناعات التقليدية ويطلق عليهم اسم "**اينادن**" .
- طبقة العبيد ويطلق عليهم اسم "**إيكلان** ".

هذه الخصائص المميزة والمعقدة للمجتمع التارقي لا تزال تتحكم بقوة في أسلوب حياة التوارق ،وهي إحدى أهم الأسباب الرئيسة التي أعاقت هذه الأقلية في بناء حركة موحدة يناضلون من خلالها من أجل نفس القضية.[1]

كما يخفي مجتمع التوارق بداخله الكثير من عوامل اللاتجانس ،والتى تعبر عن فروق اجتماعية قبلية وعرقية، حيت ينقسم التوارق إلى عدة قبائل (**Kel**) او سلطنات(الخريطة 12) تختلف باختلاف المناطق التي يتوزع فيها التوارق:[2]

توارق الشمال أو الصحراء وينقسمون إلى:

- **كل أهقار**:يوجدون بتمنراست بالجزائر،
- **كل آزجر باطاسيلي ناجر**: يوجد جزء منهم بمدينة جانت بالجزائر، وجزء بمدينة غات بليبيا

توارق الجنوب أو الساحل:

- **كل أيير و كل قرس**: يوجدون بالنيجر.
- **أولمادن أو أدغاغ بالأدغاغ إفوغاس** :يوجدون بشمال جهورية مالي.
- **طوارق بوكال** :يتواجدون بمنعطف مجرى واد النيجر جنوب جمهورية مالي.

[1] حسين بوقارة، "**مشكل الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**"، **العالم الإستراتيجي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد: 7، الجزائر،2008م،ص28.

[2] نبيل بوبيه ، **الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الاجنبية** ،مذكرة ماجستير في الدراسات السياسية ،مصر ،2009م(منشورة)،ص 26.

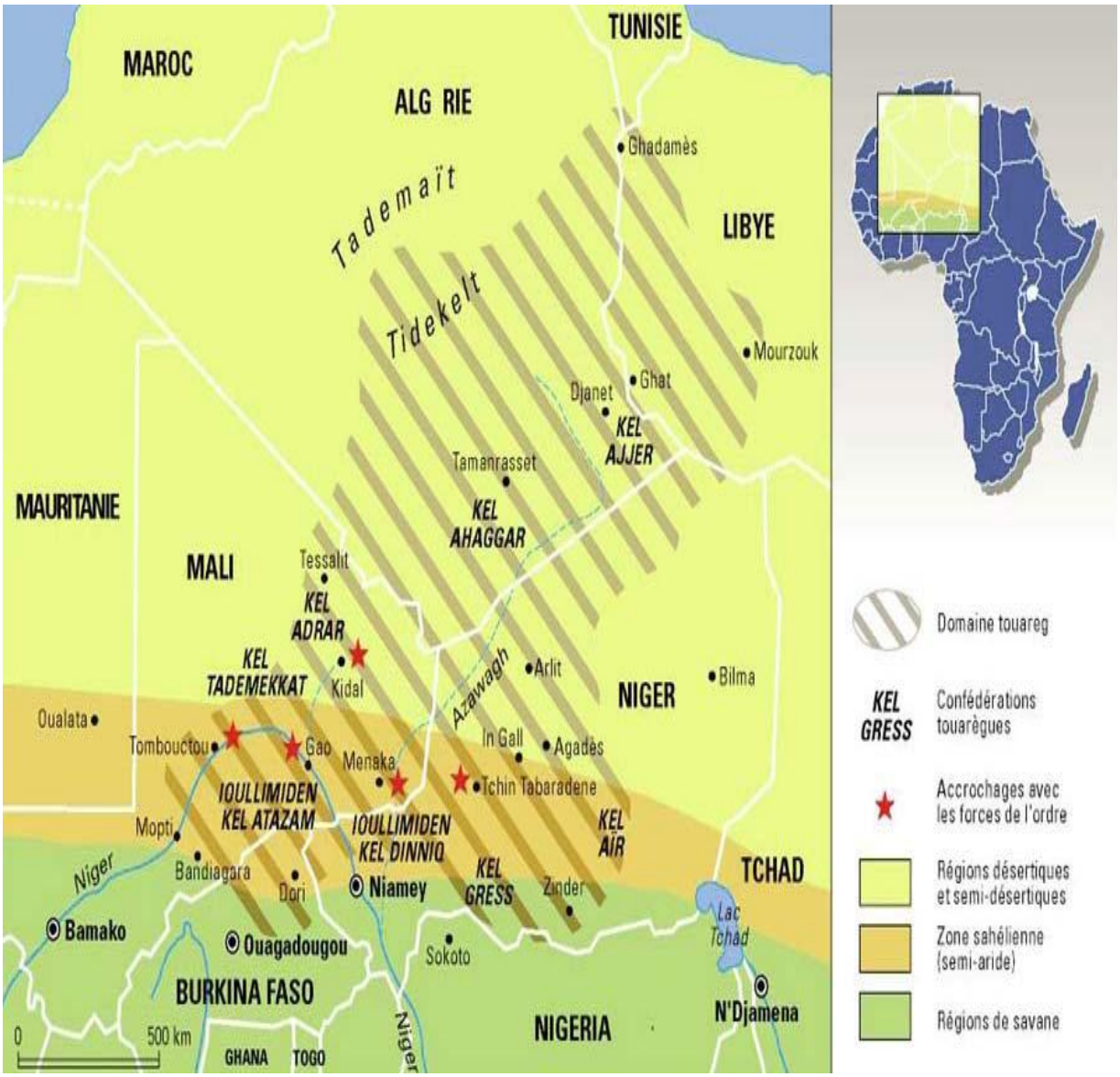

الخريطة رقم : (11)

توزع التوارق في منطقة الساحل الافريقي

عن:

http://www.temoust.org/local/cache-vignettes/L500xH345/les-touaregs-carto-02f74.jpg

يوم 2016/04/18م على 21:20

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

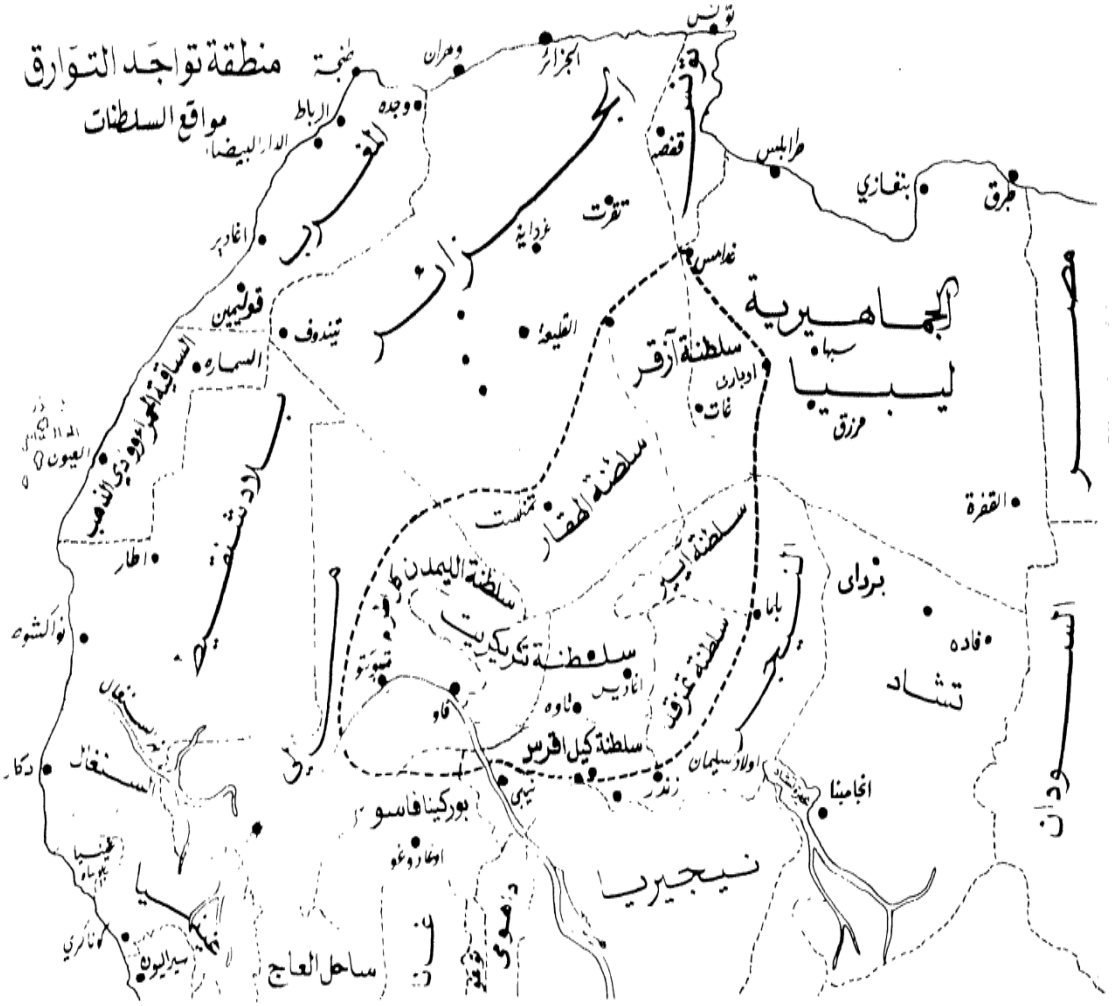

الخريطة رقم : (12)

سلطنات التوارق في الساحل الإفريقي

عن:

محمد سعيد القشاط ،المرجع السابق ،ص 15

الحركيات السببية المنتجة لتمرد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

من المهم الإشارة إلى وجود ثلاثة اتجاهات من الدراسات التى حاولت وضع فهم و إدراك صحيح لقضية التوارق ،فالاتجاه الأول يعتبرها قضية سياسية وضفتها الأنظمة السياسية لأغراضها الخاصة ،و يمثل هذا التوجه "**مانودياك** "من خلال مؤلفة **touareg la tragrdi** وهو من توارق النيجر،أما الاتجاه الثاني فيصنفها كقضية إثنية من خلال تكريس الفروق الاجتماعية و الطبقية بين مختلف الإثنيات،و تأثير الفقر و مسألة العدالة الاجتماعية و برز في هذا الصدد "**اندري سال يفون**" في كتابه **مسألة التوارق في النيجر، و** الإتجاه الثالث حاول الجمع بين العوامل السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية و البيئية ، هذا العامل الأخير يتمثل في ظاهرة الجفاف و التصحر التى ضربتا المنطقة التى يسكنها التوارق والذي هدم البناء الاجتماعي لهم ،هذا ما اكده "**فارما مايقا** و **محمد تيسا**" في كتاب :

Le Mali. De La Sécheresse à La Rebellion Nomade, Chronique Et Analyse D'un Double Phénomène Du Contre-développement En Afrique Sahélienne

والذي أبرز بشكل مفصل وضعية التوارق أثناء التحول المناخي في المنطقة الساحلية ،و فشل سياسات التكيف التى وضعتها السلطات في هذه المناطق المعنية بالتصحر والجفاف، إلى جانب تلك الفرضيات الثلاثة ،ظهرت فرضيات أخرى أرجعت أسباب التمرد إلى الصراع الأزلي بين البيض و السود. ويمكن إجمال هذه الأسباب في ما يلي :[1]

1. الأسباب السياسية :

كانت نقطة التحول في القضية التارقية سنة 1957م مع حصول منطقة السودان الفرنسية على استقلالها الشبه التام ،وهي الخطوة التى دفعت بقبائل التوارق إلى رفض تشكيلة الحكومة المركزية ،كونها كانت مشكلة من غالبية قبائل الهوسا و الإثنيات الأخرى ،الذين يعتبرون في السابق عبيدا للتوارق،فما كان من فرنسا إلا الرد بتشكيل ما يسمى أنداك التنظيم الموحد و المشترك لأقاليم الصحراء ،والذي ترمي من وراءه إلى اقتلاع منطقة الجنوب الصحراوي الجزائري

[1] ظريف شاكر ،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل الافريقي– تحديات و رهانات** –،مذكرة ماجستير،جامعة الحاج لخضر الجزائر ،2010,2008م.(غير منشورة)ص54.

المالي التشادي ،كون المنطقة غنية بالموارد الطاقوية ، لكن هذا المشروع قبل بالرفض من طرف قبائل المنطقة . [1]

فالأزمة التارقية هي نتاج إرث استعماري ،يرجع تاريخها إلى استقلال كل من ليبيا سنة 1951م،والنيجر ومالي وبوركينا فسو سنة 1960م، والجزائر1962م. حيث وجدت قبائل التوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هاته الدول ذات سيادة ،والتى إتفقت على مبدأ عدم المساس بالحدود المورثة عن الاستعمار،[2] بالإضافة للسياسات الاستعمارية التى تأسست على سياسة (فرق ــ تسد) .بتفضيل قوم على قوم و بإثارة النعارات العرقية والقبلية ،[3]حيث مثل التوارق البيض كأقلية أسياد الصحراء، بينما الأفارقة السود كانوا يشتغلون عندهم كحرفين ،حيث أن خروج الاستعمار الفرنسي خول للأفارقة السود الهيمنة على إدارة شؤون الدولة ،وأهمل العنصر التارقي. [4]

فطبيعة النظام الذي تشكل في مالي بعد الاستقلال ،تميز بالدكتاتورية القائمة على سيطرت نخبة على الحكم ،حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة ،وإقصاء التوارق و عزلهم عن التمثيل السياسي في نظم الحكم و المؤسسات المركزية ،والفشل في تحقيق الاندماج السياسي وفق منطق الرضا والاقتناع بالانتماء لهذه الدولة،الذي هو أساس الوحدة الوطنية ،لذلك نرى أن الأنظمة السياسية لدول الساحل كلها تعاني أزمات سياسية مركبة ممثلة في أزمة الهوية ،أزمة الشرعية ،أزمة المشاركة السياسية ...الخ.بالإضافة إلى تعصب القادة السياسيين لإثنيتهم في سلوكياتهم ،و بقاء النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية ،و استخدمها لوسائل الإعلام المختلفة ،كأدوات لتسريب معلومات تساهم في نشر الكراهية العرقية.مما كرس العنف كوسيلة

---

[1] أحمد طالب أبصير ،**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر 2009,2010م ،(غير منشورة)ص 37.

[2] بوحنية قوي ،**الاستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن 2012 ص ص(1-10)ص 3.

[3] رأفت اجلال ،**السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء** ،**مجلة السياسية الدولية** ،متوفر على الرابط: http// www.degitalahram.org.egy/article.aspex/serial=22019700eid=26. يوم 2016/04/17م على 20:30

[4] محمد أمين بن عائشة ،**الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية** ،المركز الديمغرافي العربي،متوفر على: http://democraticac.de/?p=8205 يوم 2016/04/18 على 22:00

لترجمة الأهداف ،و الفساد السياسي و الإداري كظاهرة مألوفة في أجهزة الدولة خاصة فترة حكم الرئيس "**أمادو توري** "لاسيما أجهزة الجيش،و قطاع التعليم و الصحة .[1]

2. الأسباب الاقتصادية

إن جغرافية مالي ساهمت بشكل كبير في تمرد التوارق ضد السلطة المركزية ،خاصة بعد الجفاف الذي ضرب المنطقة في الفترة الممتدة من 1972م إلى 1985م،والتى أدت إلى قحط شديد وقضت على المحاصيل الزراعية وهلاك العديد من رؤوس الماشية ،وأصبح التوارق دون مورد مالي ،هذا ما دفع لهجرة الآلاف منهم نحو الجنوب الجزائري خاصة تمنراست،ولكن بعد الأزمة النفطية التي عانت منها الجزائر، أرجعت الآلاف منهم إلى مالي ،مما أدى بهم إلى صدام بين الإثنيات الأخرى و السلطات السياسية داخل البلاد.[2]

إن فشل مشاريع التنمية في مالي طرح إشكالية كبيرة حول مستقبل التوارق ،وأصبحت مواجهة الحكومة الحل الوحيد لإثبات وجودهم،بعد تضيق الخناق عليهم بالاستيلاء على ممتلكاتهم وإحياء الحقد العرقي الدفين،حيث بدأ السود بتطبيق سياسة الأرض المحروقة بإستيلائهم على متاع التوارق وإبلهم و تسميم الأبار،و الإستيلاء على المساعدات الخارجية الموجهه للتوارق وفرض ضرائب ثقيلة على الرعاة ،ومنع القوافل التجارية الوصول اليها، كما أن إختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية رسم خط إفتراضي بين جزئيين مختلفين شمال الأكثر تضررا والأقل تنمية يشمل كل من تمبكتو ،غاو ،كيدال ،والذي يستقر به مليون شخص من التوارق ،الذين يمتهنون الرعي،و الجنوب الأقل تضررا و الذي تقع فيه العاصمة بامكوا ،ويرتكز باقي سكان مالي في الاقاليم الجنوبية ومعظمهم مزارعون، كما تتركز فيه الأنشطة الإقتصادية الأساسية في البلاد.[3]

إنعكس الضعف الاقتصادي على المنطقة ببروز عدة مؤشرات طبعت الجو العام أهمها الثالوث الأسود(الفقر،المجاعة،المرض)والذي زاد من معاناة السكان ،والتى وصلت نسبه الى

---

[1] نبيل بوبيه ، **المرجع السابق**،ص 39.

[2] أحمد ايداير ، **التعددية الاثنية و الامن الاجتماعي ، دراسة حالة مالي** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(غير منشورة)،الجزائر ،2012م،ص 124.

[3] السعيد ملاح ،**التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي** :"تأثير مشكلة التوارق على استقرار منطقة الساحل الافريقي" ملتقى وطني،يومي 15-16،جامعة بسكرة ،الجزائر، 2008 ،ص ص (01-09) ص3.

خمسون بمئة (50%)يعيشون تحت خط الفقر وصنفت مالي في المرتبة مئة واثنين وثمانين (182)من أصل مئة وستة وثمانين(186)حسب تقرير الأمم المتحدة سنة 2012م ، صنفت تحت خط الفقر حيث لا يتعدى دخل الفرد نصف دولار يوميا .[1]

3. الأسباب الاجتماعية

إن نمط عيش التوارق يختلف عن باقي الأعراق الاخرى،فهو يعيش حياة البداوة والترحال هذا راجع إلى البيئة الصحراوية القاسية التي تميز منطقة الساحل،والتي لا توفر ظروف الاستقرار بسبب ندرة المياه وإهمال الأراضي الزراعية، مما دفع السكان إلى التنقل في كل مرة من أجل البحت عن مصدر الرزق، فالتركيبة الإجتماعية في منطقة الساحل حددت طبيعة التفاعل ومستواه بين التوارق و مختلف العرقيات الأخرى ،حيث طالب التوارق الإعتراف بهم كمواطنين لهم حقوق وعدم التفرقة بين الأبيض والأسود ،بعد أن قلبت معادة الأسياد (التوارق)والرقيق (الهوسا) بأن صار عبيد الأمس الأفارقة من ذوي البشرة السوداء أسيادا على توارق الصحراء، فالدولة بنسبة للتوارق ليست سوى إثنية البومبارا المسيطرة على البلاد،فبذلك تكون مالي قد فشلت في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة ،تتجاوز حدود الانتماءات الاثنية و القبلية.[2]

كما أدت المطاردة التى شملت التوارق الى اللجوء العديد منهم إلى دول الجوار و بخاصة ليبيا،بعد ان ألقى الرئيس معمر القدافي خطابا في بلدة أوباري بالجنوب الليبي يوم 16اكتوبر 1980م، شرح فيه الاضطهاد الذي يعانيه التوارق ،وأعلن أن الجماهيرية مفتوحة الأبواب لهم ليعودوا إلى وطنهم ليبيا و يعيشوا مع إخوانهم الليبيين ،ومند ذلك التاريخ أندفع الآلاف نحو ليبيا للعيش هناك. ونتيجة لهذا الوضع تهدمت البنية الاجتماعية و انهارت الطبقات ونشط بعض تجار الرقيق لبيع صغار التوارق في نيجيريا و غيرها[3] .

[1] نبيل بويه ،المرجع نفسه ،ص 39.

[2] ظريف شاكر،**المرجع السابق** ،ص21.

[3] محمد السعيد القشاط ،المرجع السابق ،ص 268.

ثانيا :تطور التاريخي للأزمة المالية

تعود جذور الأزمة المالية إلى الحقبة الإستعمارية ، فبعد حصول مالي على استقلالها الشبه التام سنة 1957م ،فكر التوارق ببناء دولة أو إقليم مستقل عن دولة مالي و النيجر في الساحل الإفريقي.

1. السياق التاريخي للأزمة المالية

يعود أول تمرد قام به "**محمد الطاهر**" والذي أعتبر زعيم التوارق الاستقلاليين سنة 1959م للمطالبة بالاستقلال في منطقة اداغ افوغاس، ضد النظام "**موديبو كيتا**" إلى سنة 1963م ،الذي حاول تطبيق النظام الشيوعي ،فعقب الاستقلال لم يبدي الرئيس أي إهتمام بتنمية مناطق التوارق والتي عانت من فقدان مقومات البنية الأساسية،بحيث مارس سياسة تعسفية إتجاههم مما ولد لديهم شعورا بالغبن و التهميش، ما جعلهم يعلنون تمردهم إنطلاقا من كيدال مطالبين بحقوقهم السياسية إلا أن القوات المالية تمكنت من قمع تمردهم بشدة،ومارس الجيش الحكومي سياسة العقاب الجماعي بمهاجمة المخيمات وقتل المدنيين العزل ،وتنفيذ حكم الإعدام بالجملة و تسميم الأبار. [1]

وخلال فترة الجفاف ما بين 1972و1974م هاجرت مجموعة كبيرة من التوارق إلى الجزائر إذ يقول "**إياد غالي** "في هذا الصدد "***ان الذي لم يفقد عائلته او قريب من اقاربه بسلاح الجيش المالي 1963م فقد بالموت جوعا***" ،إذ ساهمت هذه الهجرة في تبلور الفكر التحرري لدى الشباب الترقي الذي قام بالإتصال بحركات التحرر الخارجية، حيث كانت هناك اتصالات سنة 1978 و 1979م مع جبهة البوليساريو و كذا الليبيين ،و توج ذلك بعقد مؤتمر لمناقشة قضية الأزواد وهو ما عرف بمؤتمر" **خميس**" الليبية يوم 1سبتمبر 1990م، وتم إفتتاح أول معسكر تدريبي لهم في ليبيا.

وفي الفترة ما بين 1988و 1989م تم تشكيل أول خلية سرية في مدن كيدال و غاو تمبكتو شمال مالي،ثم تأسست الحركة الشعبية لتحرير الازواد (MPLA)بالإضافة الى حركات اخرى، [2] ولعل تنامي مشاعر التمرد عند التوارق هو العودة الواسعة للاجئين من الجزائر ،حيث

[1] إبراهيم كونتاو ،**النزاع المسلح في مالي** ،قراءات افريقية ،العدد 16،ب ب ن، 2013 م،ص ص(1-138)ص 33.

[2] أحمد ابدابير ،المرجع السابق ،ص 126.

هاجر العديد منهم بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة ،وفي جانفي 1990م قررت الجزائر إرجاعهم إلى مالي، وقدر عددهم حوالي 20,000 الى 25,000 لاجئ وقد كانت سنة 1990م بداية التمرد الحقيقي في مناطق التوارق ،بقيادة "**إياد اق اغالي** " و كانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين الهجوم على مقر الدرك الوطني في" **تشين تيرادن**" في 7ماي 1990م ،ومند ذلك الوقت دخل التوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دام عشر سنوات ، قاده عدد من الحركات (ملحق 02)مثل الحركة الشعبية لتحرير الازواد "**MPLA**"و الجبهة الموحدة لتحرير الازواد "**MFUA**"، وفي 26 ماي 1990م بدأت عمليات مسلحة أخرى وذلك بالاستيلاء على مدينة مانكا (تمبكتو)ثم على قاعدة تايكار(غاو)وذلك لتزويد بالأسلحة،وتمكنت الحركة من بناء ثلاثة قواعد عسكرية في تايكار(غاو) ،و بروسا وغرغر(كيدال)، والحقو الضرر بالجيش المالي،وإمتدت الحركة حتى شملت كل المدن الازوادية* تمبكتو و غاو ،بعدما كانت تشمل قبائل اداغ ايفوغاس ،[1]

وسرعان ما تطور النزاع حيث تدخلت بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا و الجزائر و السنغال وأشرفت على توقيع بعض معاهدات السلام بين الطرفين مثل إبرام إتفاقية تمنراست بالجزائر (ملحق 03)بين المتمردين و حكومة موسى تراوري في جانفي 1991م لوضع حد لحوالي ستة أشهر من التمرد ،ونص هذا الإتفاق على منح منطقة الأزواد حكما ذاتيا وتنمية المنطقة .[2]

و التى استكملت بملحقات سميت بالميثاق الوطني، بعد أن تجدد الصراع بين الطرفين بعد الاتفاق الأول، والذي تقرر فيه الوقف الفوري لإطلاق النار ،وإلغاء بعض المواقع العسكرية فالحكومة الانتقالية التى تلت النظام الديكتاتوري 1991م **لموسي تراوري** .[3]

***الأزواد**:الوادي المنبسط ،وتعني الوادي الوفير ،تقطنها عدة قبائل منها "كنته،البرابيش،العرب ،التوارق،تجكنت والسنغاي، ويتألف اقليم الأزواد من منطقتين:الأولى هي الأزواج وتقع على حدود النيجر،وتعيش بها توارق اموشقو ،العرب،البرابيش وكنته،أما الثانية أزواد تقع داخل حدود مالي(ينظر:أحمد عبد الدايم ،**المرجع السابق**،ص 20).

[1] ابراهيم كونتاو ،**المرجع السابق**،ص 34 .

[2] عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي للامن الجزائري،الجزائر ،أروبا ،الحلف الأطلسي**،المكتبة العصرية للطبع و النشر الجزائر،2005م،ص56.

[3] الحاج ولد ابراهيم ،**أزمة شمال مالي إنفجار الداخل و تداعيات الإقليم** ،د ب ن ،2012م،ص ص (1-9) ،ص 3.

وتواصلت المفاوضات وتم عقد الميثاق الوطني وإتفاقية السلام الثانية بين الحكومة الانتقالية المالية برئاسة الملازم الأول "**امادوا توري** "و ممثلي الحركات و الجبهات الموحدة للازواد "MFUA" ، والتي أدت إلى إنهاء التمرد ، وإدماج التوارق في الجيش المالي ،وتم الإعلان عن نهاية الإشتباكات المسلحة ،واستمر الحال الى غاية 2005 م، وفي ماي 2006 وقع هجوم عسكري بكيدال و مناكا من طرف التحالف الديمقراطي للتغير ،كرد فعل على تدهور الأوضاع الأقتصادية للتوارق و عودة الجيش النظامي للمنطقة ،[1] من عناصر قبيلة "كل اضاغ "بعد ان أعلن كل من الزعيمين المتمردين "**إبراهيم أق بهتغا** "و "**الحسن فغاغا**" الحرب من جديد ضد الحكومة المالية ،بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم تارقي أخر هو" أياد أق أغالي " في اقناع الرئيس "**أمادو تومانى توري**" بالمطالب التى قدمها زعما التمرد في 22 ماي 2006م في قصر كولوبا الرئاسي، وأنتهى هذا الفصل من الصراع بتوقيع اتفاقية السلام في الجزائر 2006م(الملحق 04)،في 20 مارس 2008م تم التوقيع على بروتكول تفاهم بين طرفي النزاع ،بوساطة ليبية في العاصمة طرابلس ،للحد من الأعمال العدائية التي سببها الهجوم الذي قام به المتمردون على قاعدة عسكرية للجيش المالي ،وقعت على بعد 150 كم شمال كيدال وهو ما شكل خرقا للاتفاقية الجزائر. [2]

[1] Ferdaous Bouhlel,Hardy "crises touarègues au Niger et au mali**, lfri programme afrique subsaharienne ",**Janvier 2008 ,p05

[2] فائزة ختو ، شهرزاد فكيري ،**الاستراتجية الجزائرية في مواجهة اللاتماثلية في الساحل الافريقي** ، الندوة الشهرية حول جدلية الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي يوم 9 ماي ،جامعة بسكرة،الجزائر ،2015م ص 9.

2. بداية الأزمة المالية سنة 2012م

إن الأزمة التى شهدتها مالي ،والتى أنطلقت شرارتها يوم الثلاثاء17 جانفي 2012م في عدة مدن أهمها تسليت على الحدود الجزائرية ،ومدينة **اغلهوك** في محافظتي **كيدال** و **غاو** ،بعد ستة أشهر من عودة التوارق من ليبيا ،[1] عقب إنهيار النظام الليبي الذي إستوعب آلاف الشباب الملثمين التوارق فترة الجفاف الذي ضرب شمال مالي 1984 م ، إذ مكن ذلك التواجد المكثف للتوارق في ليبيا من إستخدامهم كمرتزقة في حروبها التوسعية ،كما حدث في تشاد ضد نظام **حسين حبرى** في بداية الثمانينات أو لإفادتهم كألوية مجاهدة لتحرير فلسطين و لبنان ضذ العدو الاسرائيلي.[2]

قاد هذا التمرد الحركة الوطنية لتحرير الازواد "**MNLA** "بزعامة الضابط السابق في الجيش الليبي العقيد "**محمد اق ناجم**" ،تأسست الحركة الوطنية لتحرير الأزواد في أكتوبر سنة 2010م و التى تتكون من فسيفساء من الجماعات المسلحة ،و يتمحور هدفها في الإنفصال و حشد الدعم الدولي لمشروع إستقلال الشمال المالي عن الجنوب .[3]

بدأت الأحداث بهجوم على حامية للجيش المالي ،وتم تطويق قاعدة الجيش بمركبات رباعية الدفع مثبت عليها رشاشات ثقيلة ،كما استخدم المسلحون في هجومهم الصواريخ المضادة للدروع وأجهزة اتصالات متطورة خريطة (13).[4]

وأفاد الملازم الأول في الجيش المالي السيد **كوندوكوار** ،الذي كان ضمن وحدة مشاة تؤمن حراسة الحدود الشمالية مع الجزائر ،بأنه من المستحيل أن تكون الأحداث الأخيرة مجرد نتيجة لتراكم سياسي طويل،بل عمل تم التخطيط له من قبل،وأن المهاجمون على علم دقيق بكل تفاصيل

---

[1] كمال محمد جاه الله الحضر ،**مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربي**،قراءات افريقية ،2013م، د ب ن ،ص ص (01-128)ص14.

[2] عبد الله ممادو باه ،**افاق الوضع الامني و السياسي في شمال مالي** ،مكتب الجزيرة للدراسات ،ب ب ن،2012 م،ص ص (01-11)ص 2.

[3] أنور بوخرص ،**الجزائر و الصراع في مالي** ،أوراق كارنبغي للسلام الدولي،2012م، ،ص 6.

[4] عبد الجليل زيد المرهون ،**الحرب الجديدة في مالي** : WWW.Alriyadh.org /article716527html يوم :15.12.2015 ساعة :22:13

المواقع العسكرية للجيش المالي ،ويؤكد كذلك **كوندوكوار** "بان المتمردين حصلوا على صور فضائية دقيقة لثكنات و قواعد للجيش المالي .[1]

الخريطة رقم:13

هجوم المتمردين على مواقع العسكرية المالية

عن:

mubasher.aljazeera.net يوم **2016/05/08م على 22.50**

[1] أحمد ايدابير ،**المرجع السابق** ،ص 142.

نتيجة للعمليات العسكرية الشرسة ضد الدفاع المالي ،أجبر الثوار التوارق الجيش المالي على التراجع جنوبا ،بالرغم من الدعم العسكري الأمريكي ، وأدى إلى تهاوي الدفاعات الأمامية للجيش المالي و الإنهيار الكامل لوحداته، أمام تحالف الإنفصاليين التوارق، وسقوط كبريات المدن الشمالية ،مما ولد موجة إستياء واسعة في كافة الأوساط السياسية والشعبية .وبدأت أصابع الإتهاب توجه للرئيس "**امادوا تومانى توري**" ،**والذي** اتهموه بالتواطؤ مع المتمردين وحرصه على التفاوض و تجنب القتال،أدى هذا الى حدوث تمرد داخل الجيش يوم 22 مارس 2012م،حيث أطاح المجلس العسكري بقيادة النقيب"**امادو سانجو**" بنظام الرئيس "**امادوا تومانى توري**" الذي لم تتبقى من عهدته سوى ستة أسابيع ،اذ يعتبر الانقلاب نتيجة مباشرة للهزيمة التى منيت بها القوات المالية على أيدي المتمردين التوارق .[1]

في ظل هذه الفوضى و الصراع بين العسكريين و السياسيين ،أستغل المتمردون المسلحون الوضع ،وسيطروا في غضون أيام على مدن كيدال و تمبكتوا و غاو كبرى مدن الشمال،[2]وواصلوا تقدمهم نحو الجنوب فاحتلوا دائرة دونتزا التابعة لإقليم "**موبتي**"وبالسيطرة عليها اعلنوا نهاية عملياتهم المسلحة ،لأنهم على حد تعبيرهم توصلوا لتحرير كامل ارضهم منادين بإقامة دولة أزواد ، وفي 16افريل 2012 م أعلنت الحركة الوطنية لتحرير الازواد (خريطة 14) أن الشمال المالي دولة مستقلة للتوارق ،وأن إعلان الاستقلال يسري في الحال ، وإقامة مجلس إنتقالي يضم 28عضوا برئاسة **بلال اغ الشريف** من قبيلة الايفوغاس (ملحق 05)،غير أن رفض المغرب و الجزائر و موريتانيا و السنغال ،ثم الدول الأوربية (فرنسا ،اسبانيا)والولايات المتحدة الامريكية لإعلان قيام دولة من جانب واحد جعل الامم المتحدة ترفض هذا الوليد الجديد .[3]

[1] أنور بوخرص ،**المرجع السابق** ،ص 19.

[2] بدر حسن الشافعي "**التدخل المؤجل :الابعاد الداخلية و الاقليمية لازمة مالي** ،متوفرة على الرابط :WWW.digtl.ahram.org /articles.aspx.serial=1187045يوم 2016/01/12 على 12:15

[3] أحمد عبد الدايم حسين ،**المرجع السابق** ،ص 23.

الخريطة رقم :(14)

منطقة الازواد شمال مالي

عن

http://ewrag.blogspot.com/blog-post.h

يوم 2016/05/16 على 19:20

3. التدخل العسكري في الشمال المالي

أ. التدخل العسكري الفرنسي

أن التدخل الفرنسي العسكري في مالي جاء بعد تدخلات عديدة في القارة الافريقية ،فمند سنة 1960م تدخلت أكثر من أربعين مرة في نزاعات أفريقية و أزمات داخلية ،فأحيانا كانت تتدخل لفائدة أنظمة سلطوية أو ديكتاتورية ،وأحيانا أخرى لفائدة تحولات ديمقراطية،ومرات لمساندة جانب سياسي على حساب آخر،بيد أن مصالح فرنسا دائما كانت الدافع الثابت لتدخلاتها العسكرية في افريقيا .

وبناء على طلب رسمي من الحكومة المالية ، صرح بذلك الرئيس الفرنسي في مقابلة تلفزيونية مشاركة فرنسا في القتال شمال مالي،وأكد أن مالي تواجه إعتداء من عناصر إرهابية قادمة من الشمال،ولقد استجبت لطلب المساعدة المقدمة من الرئيس المالي ،والمدعومة من دول غرب افريقيا.[1]

- **أسباب التدخل الفرنسي في مالي:**

وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في مواجهة أمام الرأي ،فسارعت إلى تقديم الأسباب و الحجج لتبرير عملها فجاءت التبريرات أقل وضوحا و إقناعا ،ويغلب عليها الطابع العسكري ،إذ يرى الأستاذان" **تيو دور كريستاكيس**" و "**كارين باليني** "أن التدخل تمثل في ثلاثة حجج هي:[2]

- الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من الميثاق (التدخل من قبل الأمم المتحدة و ترخيص لدول أخرى بذلك).
- موافقة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري .
- الترخيص من قبل مجلس الأمن في قرار 2085

هذه الحجج مستخلصة من التصريحات المختلفة للمسؤليين الفرنسيين لاسيما الرئيس "**فرنسوا هولاند**" ووزير خارجيته **لورون فابيوس** ،الذي أعلن يوم 19 جانفي 2013م،بأن فرنسا وبطلب

---

[1] عبد النور بن عنتر ، ،**التدخل في مالي ،نضرة في التدخل الفرنسي** ،مركز الجزيرة للدراسات ،د ب ن، 2013م ،ص ص (01-08)ص4.

[2] مبروك غضبان ،**التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته** ،دفتر السياسة و القانون ،العدد :11،الجزائر ،2014،ص ص (61-76)ص 69.

من الرئيس المالي ،وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة ،قد ألزمت نفسها بدعم الجيش المالي في مواجهة العدوان الإرهابي الذي يهدد غرب إفريقيا كلها.

إن هذه الحجج المختلفة و المتباينة تعبر عن التخبط الفرنسي، وعلى غياب الثبات و الشعور بالحاجة لتقديم تبريرات مختلفة ،ولكن تهدف إلى تحقيق نتيجة واحدة وهي إضفاء الشرعية على التدخل من أجل حماية مصالحها،كما يظهر البعد الاستراتجي في هذا التدخل مع وجود منافسين جدد في القارة الافريقية كالولايات المتحدة الامريكية والصين والهند والبرازيل، واكتشاف البترول و اليورانيوم و الفوسفات في شمال مالي ،من قبل شركة ايطالية في 2010م،لدى سعت فرنسا لإيجاد موطئ لها في المنطقة. [1]

- **موقف الداخل الفرنسي من التدخل:**

أجمعت القوى و النخب السياسية الفرنسية على الوقوف وراء الرئيس فرنسوا هولاند في القرار الذي اتخذه،حيث اشاد رئيس حكومة **الرئيس** ساركوزي سابقا "**فرانسوا فيون**" معتبرا التدخل يأتي في اطار الشرعيى الدولية،فيما وصفت" **مارين لوبان** "زعيمة الجبهة الوطنية ،أن التدخل شرعي باستثناء نائب الجمعية الفرنسية "**توال مامير**"الذي رأى ان التدخل هو استمرار لسياسة فرنسا ـ إفريقيا،لكن بعد نحو أسبوع من التدخل العسكري بدأ تصدع الوحدة الوطنية والإجماع بمبادرة من المعارضة اليمينية من تساؤلات منذرة ببدء نقاش سياسي و نهاية الإجماع الوطني ،حيث جاءت التساؤلات من الحزب المعارض الإتحاد من اجل الحركة الشعبية(حزب الرئيس ساركوزي)، والتى لم تلق ردا واضحا من الحكومة الاشتراكية.

- **مراحل التدخل العسكري :**

بدأت فرنسا عملياتها الجوية يوم 11جانفي 2013م بعد صدود قرار مجلس الأمن رقم 2085 (خريطة 15)،معتمدة في ذلك على عتادها الموجود في إفريقيا الخليج العربي ،حيث لجأت المروحيات التابعة للقوات الخاصة ومقرها بوركينافسو وطائرات "**ميراج**" المتمركزة في تشاد،وأربع مقاتلات"**رافال**"من إحدى قواعد الفرنسية في الخليج لتعزيز القدرات الجوية ،وهكذا شنت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الحكومية المالية،بمشاركة جنود نيجيريا و

[1] عبير شليغم ،**المرجع السابق** ، **متوفر** على الموقع : www.acrseg.org/ 36650 يوم 2016/05/18 على 23:14

السنغال،وبمساعدة لوجستية من جانب الدول الغربية،حيث تم قصف المجموعات الاسلامية المسلحة ،يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد،ويصل بلدة ليري في الغرب ،وقد عين الجنرال "**غريغوري**"لقيادة القوات الفرنسية في السنغال ،هيئة بنحو 80 عسكريا مقرها داكار وباماكوا و" **كوينتين**" لقيادة هيئة الاركان العملياتية للحرب في مالي،التي اطلق عليها إسم "سيرفال" او" القط النمر"،أما التركيبة الجوية بقيادة العقيد "لوران راطو"ومقرها العاصمة التشادية نجامينا.

وقد مر التدخل بثلاثة مراحل هي: [1]

- تعمل الخطة على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي والتدريب والتنظيم بهدف وقف إنتشار الجماعات الإرهابية الى الجنوب .

- بدأت القوات الفرنسية التى تقود العمليات العسكرية في إقليم أزواد بشمال مالي ،المرحلة الثانية من العملية العسكرية ،بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى ،وعملت القوات في هذه المرحلة على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة ،وتدمير مخازن السلاح لدى هذه التنظيمات .

- تأمين العاصمة باماكو لضمان الاستقرار ،وتعزيز الحماية للمواطنين الفرنسيين و الأوربيين والمصالح الفرنسية هناك.

[1] ايمان احمد عبد الحليم،**عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي** ،مجلة السياسة الدولية ،على الرابط www.siyassa.org.eg/news يوم 09/03/2016 على 22:10

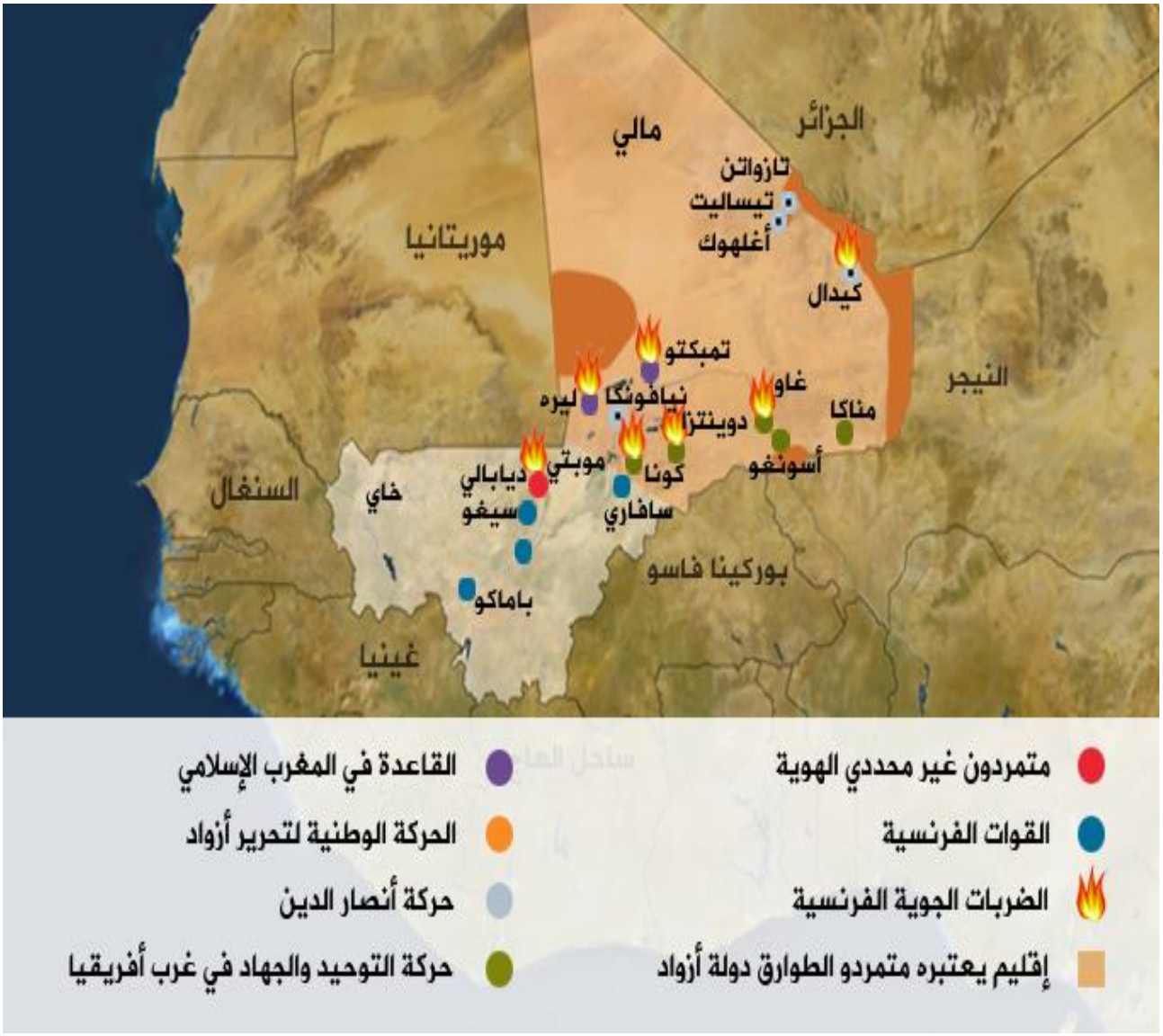

الخريطة رقم :(15)

توضح الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي

عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html يوم 2016/05/19م على 11:00

نتائج التدخل العسكري

أعطى التدخل الفرنسي نتائج مهمة على عدة أصعدة سياسية وعسكرية. من الناحية السياسية ، مكّن هذا التدخل من خلق جو ملائم لإجراء انتخابات على عموم التراب المالي، أفضت إلى ظهور سلطة قانونية على المستوى التنفيذي والتشريعي، وقد ساعد على ذلك الاتفاق الذي أُبرم في واقادوقو بين الحكومة الانتقالية المالية والحركات الأزوادية المسلحة ، والذي ينص على إجراء مفاوضات شاملة بين السلطة التي سيتم انتخابها والحركات الأزوادية حول كافة مشاكل الشمال المالي فور انتهاء الانتخابات،واعتبرت فرنسا هذه الانتخابات نجاحًا سياسيًا لها في مالي يضاف إلى انتصارها العسكري وذلك لفرض تنظيمها، رغم تحفظ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي عليها بحجة عدم إمكانية إجراء انتخابات نزيهة وتوافقية في الآجال المحددة، يمكن أن تساهم في حل الأزمة السياسية في البلاد إلا أن إصرار فرنسا على إيجاد نظام سياسي يمكن التعامل معه فرض إجراء الانتخابات في هذه الظروف الصعبة،و التي قاطعتها بعض الأطراف السياسية الفاعلة ووصفتها بأنها نُظّمت على أساس سيناريو معين يضمن فوز المنتخب الذي ترغب فيه بعض الأطراف الفاعلة في المنطقة. [1]

على الرغم من اتخاذ الرئيس المالي الجديد **إبراهيم ببكر كيتا**، الذي اعتُرف بشرعيته دوليًا مبادرات اتجاه دول الجوار في محاولة لإيجاد حل للوضع القائم في إقليم أزواد، فقد فهمت الحركات المسلحة هذه المبادرات، على أنها محاولة للالتفاف على اتفاق وقادوقو؛ مما زاد اضطراب الوضع السياسي ، حيث لم تبدأ المفاوضات بين الحكومة والحركات الأزوادية، كما نص على ذلك اتفاق واقادوقو. و هددت الحركات الأزوادية باللجوء للعمل المسلح إذا لم تبادر الحكومة المالية باستئناف المفاوضات معها حول إشكالية الحكم في الشمال طبقًا لاتفاقيات واقادوقو في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس المالي أنه لن يتفاوض مع أية مجموعة تحمل السلاح، وهو ما اعتُبر ردًا ضمنيًا على تهديد هذه الحركات.

أما من الناحية العسكرية فقد مكّنت عملية "سرفال" من وقف تقدم المجموعات المسلحة نحو باماكو التي كانت مهددة بالسقوط في فترة وجيزة ،مما يعني القضاء على الدولة

[1] محمد عبد الله ولد ادا ،**الوضع الامني بالساحل و الصحراء،بعد سنة التدخل الفرنسي** ،مركز الجزيرة للدراسات،دب ن 2014م،ص ص(01-08)ص4.

المالية بشكلها القائم منذ الاستقلال إضافة إلى تحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة تنظيم القاعدة وأنصار الدين ،وقامت بملاحقة الجماعات الإسلامية المسلحة في معاقلها الحصينة في **آدرار إفوقاس** وجبال **تقرقرت**. وحسب المعلومات الرسمية فقد مكنت عملية "سرفال" من القضاء على حوالي 400 مقاتل وتدمير 120 سيارة واكتشاف 220طنًا من الذخيرة، وتفكيك معامل لصنع المتفجرات.كما تمكنت الضربات الفرنسية الجوية والهجومات البرية على معاقل المتمردين من استعادة كونا و**دونتزا**, **وغاو** و**تومبكتو وكيدال**، كما استهدفت الطائرات الحربية الفرنسية التي انطلقت من تشاد مناطق في العمق المالي وغطت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب من 2000 كيلومتر من الشرق إلى الغرب.[1]

ب. منظمة الايكواس* (المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا)

بالرغم من أن طبيعة منظمة الإيكواس إقتصادية في جوهرها بموجب"**اتفاقية لاجوس**"النيجيرية يوم 28 ماي 1975م ،إلا أن قادة و رؤساء المنظمة أدركوا بعد ظهور المستجدات الاقليمية و المشكلات الأمنية ،أنه بات من الضروري أن يكون للقضايا السياسية و الأمنية وجود في عمل المنظمة ،ووضع ميثاق للدفاع و الأمن المشترك يحمي دول المنظمة ،لذا قرر رؤساء دول منظمة الايكواس التى تضم خمس عشر دولة (15) بغرب إفريقيا ،في القمة الإستثنائية التي عقدتها في أبوجا النيجيرية يوم 27 مارس 2012م ،حول الأزمة في مالي بعد الإنقلاب الذي أطاح بالرئيس " **بامادو توماني توريه**" وتعاظم تمرد التوارق أنه:في حالة عدم إنصياع حركات التمرد ،فإن المنظمة ستتخذ الإجراءات اللأزمة بما فيها إستخدام القوة، لوضع حد للتمرد و الحفاظ على وحدة مالي الترابية .[2]

---

[1] محمد عبد الله ولد ادا، **المرجع السابق**،ص5.

[2] سيكوبا ساماكيه ،**الانقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية** ،مركز الجزيرة للدراسات ،د ب ن ،2012. ص ص(01-18)ص 4.

***منظمة الايكواس**:المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ،تأسست المنظمة **1975/05/28م** ، تهدف هذه المنظمة الى خلق التعاون الاقتصادي و الاندماج بغية الوصول إلى إتحاد اقتصادي و نقدي يؤدي الى تنمية وتقدم اقتصادي في غرب القارة الافريقية ، تضم المنظمة 15دولة بعدما انسحبت موريتانيا عام 2000م،كل من كوت ديفوار، بنين،غينيا،سيراليون غامبيا،نيجيريا غانا، بوركينافسو،ليبيريا ،غينيا بيساو،جزر الرأس الأخضر، مالي، النيجر، السنغال، توغو

(ينظر:البشير الكوت، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا** ،مركز العالمي لدراسات و الابحاث ،ليبيا ،2008م،ص 144)

كما نددت بتوظيف حركات التمرد المسلحة غير المقبول للأزمة الدستورية في مالي من خلال تكثيف هجوماتها لإحكام سيطرتها على المزيد من مناطق الشمال .

وبعد الإطاحة بنظام الرئيس "**امادوا توماني توري**"* ضغطت منظمة الإيكواس على قائد الإنقلاب "**ساناجو**" للتنازل على السلطة للحكومة المؤقتة بقيادة "**ديونكوندا تراوري**"خاصة في ظل عجز الإدارة الجديدة عن اثبات وجودها سياسيا،كما أن الأحزاب عديدة و مجزأة ما يعرقل إنشاء جبهة وطنية متحدة ،بالإضافة إلى أن الشمال مازال يسوده الإرتباك بشإن مدى تقارب الجماعات المسلحة أو تداخلها ،وظهر ذلك في تنازل الحركة الوطنية للتحرير أزواد عن الأراضي التى استولت عليها،بعد هزم القوات الحكومية ،إلى القوات الإسلامية المسلحة بقيادة جماعة أنصار الدين ، كما قامت المنظمة بإرسال قوات تبلغ حوالي 3300 جندي ، للمساعدة الجيش المالي في استعادة السيطرة على المناطق الشمالية ،وقد طالبت مجلس الأمن بالموافقة على إرسال هذه القوات بموجب الفصل السابع من الميثاق ،مع أهمية التنسيق الإقليمي و الدولي .[1]

وأظهرت اجتماعات الايكواس على مستوى رؤساء الأركان في كل من أبيدجان و باماكو في أوت 2012م ،مدى التباين في وجهات النظر بين الايكواس و الجيش المالي ،الذي يتمثل في تحديد مناطق إنتشار قوات الايكواس ،وفقد رغبت حكومة مالي في نشر قوات الايكواس في شمال البلاد فقط ،بينما رأت الايكواس أنه لكي تنفد العملية بنجاح ،لا بد من إقامة قاعدة لوجستية في العاصمة باماكو في الجنوب ،تشمل فريقا عسكريا و مدنيا ،وتم العمل بوجهة نظر الإيكواس في

***أمادو توماني توري** (ولد في 4 نوفمبر 1948): هو سياسي مالي شغل منصب رئيس جمهورية مالي بين2002–2012. إنقلب على الحاكم العسكري للبلاد موسى تراوري في 1991م وسلم الحكم للسلطات المدنية في العام الذي تلاه. بعد عشر سنوات، قدم تقاعده من الجيش ودخل السياسة كمدني وفاز في الانتخابات الرئاسية لعام 2002. بعد اشتداد المعارك شمال البلاد، تعرض لمحاولة انقلاب في مارس 2012م،تخرج من الأكاديمية العسكرية بمدينة كاتي من فرقة المظليين التي أصبح قائدها الأول سنة 1984، أصبح تومانى توري رئيسا "للجنة الانتقالية لخلاص الشعب" التي أشرفت على تنظيم انتخابات تشريعية سنة 1991 وانتخابات رئاسية سنة 1992، فاز بها ألفا عمر كوناري، وانسحب الجيش من الحياة السياسية حولت مالي بسببه إلى نموذج ديمقراطي افريقي(ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/ يوم 2016/05/19م على19:30

[1] عبد الله ممادوا باه ،**افاق الوضع الامني و السياسي في شمال مالي** ،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن ، 2012م،ص ص (01-11)ص6.

نهاية المطاف، لاسيما وأنها جاءت متطابقة مع الخطة الفرنسية التي كشفت عنها صحيفة "**لوفيجارو**" الفرنسية، نقلا عن وزير الدفاع الفرنسي"**جون ييف لودريان**"،الذي أشار إلى أن "الخطة الفرنسية" المعدة للتدخل العسكري شمال مالي، مبنية على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تقضي باستقرار جنوب مالي وحماية باماكو مع نهاية شهر نوفمبر 2012، والمرحلة الثانية هي وضع القوات الإفريقية التي ستقاتل الجماعات المسلحة في أماكنها شهر يناير 2013 . أما المرحلة الثالثة، فهي بدء العمليات العسكرية شهر مارس كأقصى تقدير.[1]

وقد تبنى قادة الجيوش لدول المنظمة خطة عسكرية تنفد على ثلاث مراحل : .[2]

- المرحلة الاولى: نشر قوات برية في باماكو ،وفي المناطق المحاذية للشمال لتامين المؤسسات و القيام بمهمة الاستطلاع و التحضير.
- المرحلة الثانية :تشكيل القيادة الموحدة بالتنسيق الميداني للعمل العسكري بقيادة دولة نيجيريا نظرا لكونها الدولة الوحيدة القادرة على تلمين الغطاء الجوي لآي عملية ميدانية في المنطقة
- المرحلة الثالثة :الشروع الفعلي في العمليات العسكرية باستهداف معاقل المتمردين لتامين تحرير شمال مالي من قبضتها .

وأخيرا في ظل الوضع غير المتضح المعالم، بدأت فرنسا تسحب بعض قواتها من مالي في إطار عملية إعادة إنتشار عسكري في منطقة الساحل والصحراء، ليضمن هذا الانتشار سرعة التدخل دون عناء كبير لمواجهة تمدد الجماعات المسلحة إلى مناطق اخرى .

[1] بدر حسن الشافعي ، **إشكاليات التدخل العسكري لـ"الإيكواس" في شمال مالي** ،موسسة الاهرام ،متوفر على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2806.aspx يوم 2016/05/19م على20:50

[2] عبد الله ممادوا باه ،**المرجع السابق** ،ص 10.

استنتاج

وفي الأخير يمكن القول بأن حقيقة الأزمة المالية بالرغم من تعدد أسبابها بين ما هي سياسية،اجتماعية واقتصادية،والتي تعبر صورتها على مشكل هوية السكان المحلين، ومشكلات تنمية مناطقهم ،وهي الملفات التي يعود بعضها لستينيات القرن العشرين ،وتكمن خطورة أختزال كل تلك الملفات في أنه يجعل تداعيات الأزمة هي المشكلة الأساسية ،ويحصر معالجتها في التدخل العسكري الدولي أو التصعيد المسلح الداخلي بين السلطة و الجماعات المسلحة .

كما أن واقع الأزمة في مالي ومثيلاتها الإفريقية ،إنما هي أزمة تنمية في الأساس ،وإذا لم يضطلع المجتمع الدولي بدوره الفاعل الواجب في مساندة الدول الافريقية في إحداث تلك التنمية التي تطمح اليها الشعوب الإفريقية ،وبالشكل الذي يصون الاستقرار ويدعمه في القارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية وليس الغربية ،فإنه ينبغي للأفارقة شعوبا وحكومات تذكر أن مستقبل القارة يستند الى تنمية إفريقيا بالأفارقة و للأفارقة.

الفصل الثالث:أزمة مالي ثالثا دراسة في المواقف و الانعكاسات

أولا: مواقف من الأزمة المالية

1. مواقف المنظمات الدولية
2. مواقف الدول الاقليمية
3. مواقف الدول الكبرى

ثانيا: انعكاسات الأزمة المالية

1. انعكاسات الأزمة محليا
2. انعكاسات الأزمة اقليميا
3. انعكاسات الأزمة دوليا

تمهيد

تباينت المواقف الإقليمية و الدولية إزاء الأزمة في مالي بين من أكد على رفض التمرد و دعا الى مواجهته بكل الوسائل مع الحرص على وحدة التراب المالي ،وبين من أكد على المقاربة السياسية ورفض التدخل الدولي ،باعتباره سيسهم في تدهور الأوضاع ومنح الجماعات المتمرد ذرائع لاستهداف المصالح الخارجية في المنطقة .

وإذا كان للتحولات التي عرفها الساحل انعكاسات ملحوظة على الأزمة في الشمال المالي نظرا للروابط القائمة بين سكان هذا الإقليم ودول الجوار ، فإنه من المتوقع ولذات الأسباب أن تكون لهذه الأزمة تداعيات متعددة الأبعاد والتجليات على الفضاء الإقليمي و الدولي، من أجل إستقرار وأمن المنطقة يتوجب وضع أسس للتكيف معها.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المواقف المتباينة حول الأزمة وحلولها بين متناقضين، موقف سلمي يدعوا للحوار وموقف يدعم التدخل العسكري ،وصولا الى تداعيات الأزمة و التدخل العسكري على الساحل الافريقي .

أولا :مواقف من الازمة

يمكن التميز في مواقف المجتمع الدولي و الإقليمي من الأزمة ،بين ثلاثة مجموعات أولها تضم دول كبرى و المنظمات الدولية و الإقليمية أو تلك التى تضم المجموعات الداعمة للتدخل العسكري،وثانيها المناهضة والداعية للحل السياسي ،والثالثة غير حاسمة لدعم التدخل من عدمه.

1ـ موقف المنظمات الإقليمية و الدولية

يرى الملاحظين و الدارسين للقضايا الأمن و النزاع بأن المنظمات الدولية و الإقليمية تعتبر من أكثر الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية ،اذ عملت مجموعة من المؤسسات الإقليمية الدولية على إيجاد حل خاصة بعد تأزم الوضع الأمني في الشمال المالي،وفي هذا الاطار نجد كل من :

أ. موقف الأمم المتحدة* :

جاءت قرارات الأمم المتحدة لتسوية النزاع في مالي في دعوتها إلى إنتهاج لغة الحوار لحل مشكلة تمرد التوارق ،وجاء على لسان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا "**سعيد خبيت**"في داكار بعد إجتماع قادة بعثة السلام الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية أن حل مشكلة التوارق تكمن في الحوار، وأضاف أن الأمم المتحدة أبدت إقتراحا للرئيس "**امادو تومانى توري** "أثناء فترة رئاسته لدولة مالي، بإستضافة قمة في باماكو في جويلية 2012م ،لزعماء دول غرب ووسط الساحل (موريتانيا ،مالي ،النيجر تشاد ،بوركينا فسو،الجزائر ،ليبيا)للبحث في سبل الوصول لحل هذا المشكل .[1]

[1] أحمد ايدابير ،**المرجع السابق** ،ص 194.

***الأمم المتحدة:** منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً. تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1945 في مدينة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا الأمريكيةومند سنة 2011 بعد تقسيم السودان أصبح هناك 193 دولة كأعضاء في المنظمة أما نظام الأمم المتحدة فهو مبني على ستة أجهزة رئيسة، وهي تسمى بمجموعها "منظومة الأمم المتحدة" وهي:الجمعية العامة ،مجلس الأمن، مجلس الوصاية ،الأمانة العامة، محكمة العدل الدولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة(ينظر :**مجلس الامن و الازمات الدولية ،موقع الامم المتحدة** متوفر على الرابط: http/www.un.org يوم 2016/04/10م على 22:45

****بان كي مون** :ولد في كوريا الجنوبية (13 يونيو 1944)و هو أمين عام الأمم المتحدة منذ 1 يناير 2007. وتستمر أمانته لمدة عشر سنوات حسب دستور المنظمة ،حصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة سول الوطنية في عام 1970م، وحصل في عام 1985 على درجة الماجستير في الإدارة العامة من معهد كندي لشؤون الحكم، بجامعة هارفرد. عمل

وكان أهم قرار **للأمم المتحدة** التى أصدرتها حول مشكلة التوارق في مالي إدانة مجلس الامن(الملحق 04) في بيان رئاسي أفعال المتمردين وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور ،وشدد المجلس لهجته على الهجومات المسلحة و المؤطرة من طرف جماعات المتمردة في شمال مالي ،بحيث طلب من المتمردين تفادي كل أشكال العنف و أكد على إيجاد حل سلمي من خلال الحوار السياسي بين الاطراف ، وصرح الأمين العام "**بان كي مون*** قائلا "***هذه رسالة واضحة وحاسمة ،ويجب الإمتثال لها دون تأخير ،وأطالب المتمردين الذين يقومون بالاعتداء و نهب الممتلكات في شمال مالي بوقف أعمال العنف و إيجاد حل سلمي***"

وأعلنت الأمم المتحدة أن القتال بين القوات الحكومية و المتمردين التوارق ،أدى مند جانفي 2012م الى تهجير اكثر من 270الف شخص بحثا عن الأمن إلى الدول المجاورة ،بالإضافة الى تسجيل حوالي 93الف نازح داخل حدود البلاد ،وذلك حسب **المفوضية العليا لشؤون اللاجئين****،التى عبرت عن اهتمامها بالوضع الإنساني في مالي بسبب القتال ،إضافة إلى نقص في المواد الغذائية."[1]

وبعد الإنقلاب العسكري في 22 مارس 2012م ،عقد مجلس الأمن جلسة طارئة في قضية الإنقلاب ،وعبر عن دعوته إلى تثمين الجهود لإعادة العمل بالنظام الدستوري،والجلوس الى طاولة

*__بان كي مون__ :ولد في كوريا الجنوبية (13 يونيو 1944)و هو أمين عام الأمم المتحدة منذ 1 يناير 2007. وتستمر أمانته لمدة عشر سنوات حسب دستور المنظمة ،حصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة سول الوطنية في عام 1970م، وحصل في عام 1985 على درجة الماجستير في الإدارة العامة من معهد كندي لشؤون الحكم، بجامعة هارفرد. عمل وزيرًا لخارجية كوريا الجنوبية(ينظر :متوفر على الرابط http /www,un,org/ يوم 2016/04/13م على 14:00)

__المفوضية العليا لشؤون اللاجئين__: تأسست رسميا في 14 ديسمبر 1950، معتمدة على مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التي وضعت سابقا بهدف حماية اللاجئين. ثم جاء بروتوكول عام 1967 ليوسع نطاق عمل المفوضية إثر انتشار مشاكل النزوح في معظم أنحاء العالم، يوجد مقر المفوضية الرئيسي في مدينة جنيف السويسرية ويضم خمسة أقسام، هي المكتب التنفيذي وإدارة الحماية الدولية المنوط بها تنفيذ التفويض الرئيسي للوكالة وهو توفير الحماية، وإدارة العمليات التي تغطي جميع البرامج الميدانية، وقسم الاتصالات والمعلومات، وقسم إدارة الموارد البشرية. ويزيد عدد مكاتب المنظمة على 260 مكتبا في نحو 115 بلدا، ويعمل 84% من موظفيها في الميدان، وغالبا في مواقع نائية وخطيرة.(ينظر :المفوضية السامية للامم المتحدة للاجئين** متوفر على الرابط: http://www.unhcr-arabic.org يوم 2016/05/08 على 20:45)

[1] أحمد ايدابير،المرجع السابق ،ص 195.

الحوار، وأكد "**سعيد خبيت**"متحدثا عن موقفه كذلك من الإنقلاب العسكري ،بحيث وصفه بغير المقبول لأنه كان ضد رئيس منتخب ديمقراطيا .

وأكدت **منظمة العفو الدولية***أن الشمال المالي الذي يسيطر عليه متمردو التوارق و الجماعات الإسلامية، بات على شفير فاجعة إنسانية مؤكدة ،و في بيان رسمي لها أكدت أن مدن غاو و كيدال و تمبكتو ،شهدت أعمال نهب وخطف و فوضى مند أن دخلتها الجماعات المتمردة ، كما دعت جميع أطراف النزاع إلى إحترام القانون الدولي الإنساني ،وطلبت من السلطات المالية وقف التعرض للذين يناضلون سلميا .

وأضاف "**غايتان موتو** "الباحث في شؤون غرب افريقيا في منظمة العفو الدولية قائلا :***ان ثمة خطر حقيقي من نشوب ازمة انسانية ،لان وكالات الاغاثة كانت تواجه العديد من المشكلات في شمال مالي وهي الاخطر مند الاستقلال 1960م ،حيث ارغمت نهاية افريل الف شخص على مغادرة شمال البلاد بسبب نفص الغداء "*** [1]

ب . الاتحاد الافريقي

رفض الإتحاد الإفريقي ما يسمى بإعلان" الإستقلال "من قبل مجموعة من المتمردين في شمال مالي ، وذلك في أديس أبابا يوم 06 أفريل 2012 م ،حيث أعرب رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي عن الرفض التام للإتحاد الأفريقي للبيان(ملحق04)، الذي أدلت به مجموعة مسلحة " الحركة الوطنية لتحرير الأزواد "بشأن ما يسمى" بإستقلال" "الأزواد ."وأدان بشدة هذا الإعلان الذي يعتبر لاغياً ودون أي قيمة تذكر، كما ذعى المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل لهذا الموقف المبدئي لأفريقيا،كما أستذكر رئيس المفوضية بالمبدأ الأساسي المتمثل في عدم المساس

[1] احمد ايدابير ،**المرجع السابق** ،ص 195.

* **منظمة العفو الدولية** :منظمة دولية غير ربحيّة، يقع مقرها في لندن، أسسها الإنجليزي بيتر بينيسن، أخذت على عاتقها الدور الأهم في حماية حقوق الإنسان وتركّز نشاطها على السجناء خاصةً فهي تسعى لتحرير سجناء الرأي، وهم أُناس تم سجنهم لأسباب متعلقة بمعتقداتهم أو لونهم أو عِرقهم أو لغتهم أو دينهم، عن طريق تحقيق معايير عادلة للمحاكمة لجميع السجناء وبوجه الخصوص لسياسيين منهم أو من تم سجنهم دون محاكمة أو اتهام في الأصل،تعارض المنظمة بشدة عقوبة الإعدام والتعذيب أو أي شكل آخر من العقوبات غير الإنسانية أو المعاملة المهينة للسجناء،بلغ عدد الأعضاء 2.2 مليون عضو ومؤيد.حسب تقرير المنظمة لسنة 2007(ينظر :**منظمة العفو الدولية** https://www.amnesty.org/ar يوم 08/05/ 2016م على 23:00

بالحدود الموروثة من قبل الدول الأفريقية مند نيلها الإستقلال، وجدد التأكيد على الالتزام الراسخ للإتحاد الأفريقي بالوحدة الوطنية وسلامة أراضي جمهورية مالي .وأكد على أن الإتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء لن تدخر جهداً في الإسهام في إستعادة سلطة جمهورية مالي على كافة أراضيها ووضع حد للهجمات التي تقوم بها الجماعات المسلحة والإرهابية في شمال مالي، ومتابعة لبيان مجلس السلم والأمن الصادر في 3 أبريل 2012 ، فإن المفوضية، وبالعمل الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، أتخذت خطوات ضرورية لتطبيق العقوبات الفردية على قادة وأعضاء المجموعات المسلحة المتورطة في الهجمات بشمال مالي، والأعمال الوحشية المرتكبة ضد السكان المدنيين، وذلك لإعداد قائمة بجميع المجموعات الارهابية وكذلك المسلحة الأخرى المتعاونة معها العاملة في أراضي جمهورية مالي، لإدراجها ضمن قائمة الاتحاد الأفريقي للمجموعات الإرهابية.

كما جدد رئيس المفوضية التأكيد على الدعم الكامل للإتحاد الأفريقي للجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" لإتخاذ خطوات ملموسة لحماية وحدة وسلامة أراضي جمهورية مالي بما في ذلك نشر لوائها الاحتياطي .وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن رئيس المفوضية دعى جميع الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي والشركاء إلى تقديم الدعم اللازم لإيكواس كما اكد على مواصلة الاتحاد الأفريقي العمل مع الدول الرئيسية (الجزائر، موريتانيا النيجر) والإيكواس ودوله الأعضاء لتعزيز الاستجابة الجماعية الأفريقية للتحديات في مالي وكذلك لحشد الدعم السياسي والمساعدة من المجتمع الدولي كافة .[1]

2ـ موقف الدول الإقليمية من الأزمة

أ ـ موقف الجزائر

بحكم الحدود الجزائرية المشتركة مع إقليم أزواد والتى تصل الى 1300 كلم، تعتبر الجزائر ما يحدث في مالي تهديدا لأمنها القومي وتتخوف من انتقال الجماعات الإرهابية المتعددة الجنسيات إلى أرضيها لتنفيذ هجماتها، ولمواجهة التداعيات الأمنية لهذه الأزمة ،فقد ظلت تؤكد على أهمية اعتماد مقاربات دبلوماسية لحل النزاع ومنح الوقت الكافي لمختلف الفاعلين لبلورة حل يضمن الاستقرار في المنطقة ، غير أن تعقّد النزاع وتصاعد مخاطره وتزايد الضغوطات الدولية

[1] Directorate of Information and Communication. African Union Commission
: www.africa-union.org 06/05/2016 h 18:00

بشأن اعتماد الحل الزجري، دفع الجزائر إلى تغيير موقفها،كما يبدو أن الموقف الجزائري الذي كان يقضي في البداية بعدم التّدخل العسكري في النزاع يعكس قدرا من التخوف من التورط في مغامرة عسكرية غير محسوبة النتائج،إضافة إلى التعامل الحذر مع المبادرات الفرنسية بالمنطقة خوفا من استهداف مصالحها الإقليمية[1].

وإتخذت الجزائر جملة من التدابير الأمنية والعسكرية والتعاون العسكري والاستخباراتي إقليميا، اذ تكمن الأولى في جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش، الدرك، الأمن، حرس الحدود، والقاضية بنقل قوات برية وجوية إضافية إلى المناطق الحدودية الجنوبية وتشديد الرقابة على تنقل الأشخاص والبضائع في المناطق الحدودية التي أعلنت منذ بداية الحرب مناطق عسكرية،فيما تكمن الثانية في تعزيز قواتها في أقصى الجنوب(إرسال المزيد من العدة والعتاد، إنشاء قواعد جوية جديدة للنقل والدعم اللوجستي، تدعيم سرب المقاتلات العسكرية)لرفع قدرات التحرك السريع للجيش ودرجة تأهب و جاهزيته لتدعيم التغطية الجوية للحدود.

وأتسم الموقف الجزائري بمقاربتين حيال الأزمة المالية على:[2]

- المفارقة الأولى تكمن في استناده إلى مبدأ عدم التدخل وعليه لا يمكن للجزائر أن تستمر على ذات الموقف لأنه مضر بمصالحها الأمنية،وأصبح مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بحد ذاته خطرا على الأمن القومي الجزائري، وعقبة أمام قراءة متجددة للتهديدات الجديدة في المنطقة،و إن المشكلة في مالي تحديدا هي غياب الدولة وإلا لما تمكنت حركات جهادية من الاستيلاء وفي ظرف قياسي على ثلثي التراب المالي تقريبا .
- أما المفارقة الثانية فتكمن في رفضها التدخل من جهة، وفتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية (وهي سابقة في عقيدة الأمن القومي الجزائري)هذا يعني أنها أصبحت ولو هامشيا طرفا في الحرب وبالتالي مستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية في الساحل، ما يجعلها في موقف دفاعي بدل موقف هجومي.

كما قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلام السابقة بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية

---

[1] إدريس لكريني،أحداث **مالي** ،**بين خطورة الوضع و وتعدد المواقف** ،معهد العربية الدراسات ،متوفر على الرابط http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/03 يوم 2016/05/20م على09:15

[2] يحي زبير،**المرجع السابق** ،ص 5

للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبْر وقف تزويد الجيش المالي بالسّلاح، والذي كانت تُبرِّره سابقا بمُحاربة تنظيم القاعدة،كما بدلت الجزائر جهودا جبارة من أجل تسهيل الحوار بين الماليين بإحتضانها العديد من اللقاءات بين الحركات المسلحة لشمال مالي من أجل التوصل إلى حل للأزمة منذ 2012م، حربا تهدد وحدته الترابية فمنذ اندلاع الأزمة بدلت الجزائر إستجابة لطلب السلطات المالية على بذل كل ما في وسعها لتوفير الشروط "الضرورية" لحوار "شامل" بين مختلف حركات الشمال و الحكومة المركزية في باماكو من أجل الأمن و الاستقرار بهذا البلد و أضحت الجزائر بذلك قبلة للمسؤولين الماليين و القارة الإفريقية للبحث عن حل سريع و دائم للنزاع.[1]

وكان الرئيس المالي ابراهيم بوباكار كيتا قد طلب خلال زيارته إلى الجزائر من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة المساعدة من الجزائر ،من أجل ايجاد حل سلمي للأزمة في مالي،و استجابة لهذا الطلب نظمت الجزائر سلسلة من اللقاءات تهدف إلى استئناف مسار المشاورات التمهيدية مع مختلف أطراف شمال مالي المعنية بالنزاع من أجل توفير الشروط الكفيلة بإطلاق حوار شامل،و كانت أول ثمرة لهذه الجهود توقيع ثلاث حركات من شمال مالي على أرضية أكدوا من خلالها "احترامهم التام" للوحدة الترابية و الوطنية لمالي، و يتعلق الأمر بالحركة العربية للآزواد و التنسيقية من أجل شعب الأزواد و تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة حيث التقى ممثلو هذه الحركات من أجل إطلاق الحوار و إنهاء الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعصف بهذا البلد المجاور للجزائر.

وفي التاسع من جوان 2014م وقعت الحركة الوطنية لتحرير الأزاواد و المجلس الأعلى لتوحيد الآزاواد و الحركة العربية للآزاواد بالجزائر العاصمة على إعلان الجزائر، الذي أكدت من خلاله مجددا ارادتها في العمل على تعزيز ديناميكية التهدئة الجارية و مباشرة الحوار الشامل بين الماليين،و حظيت جهود الجزائر من أجل تسوية الأزمة في مالي بمساندة الحركات المسلحة المالية و حكومة مالي و كذا بعثة الأمم المتحدة إلى هذا البلد.

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية،**حل الأزمة في مالي : جهود جبارة للجزائر من اجل تسهيل الحوار بين الماليين**:متوفر على الرابط http://www.aps.dz/ar/algerie/5409 يوم 2016/05/20م على 11.00

و جاء في بيان للحكومة المالية أن حكومة جمهورية مالي قد سجلت بارتياح توقيع إعلان مشترك من طرف ثلاث حركات مسلحة من شمال مالي يوم 9 جوان 2014 بالجزائر، و قدمت الحكومة المالية شكرها للجزائر رئيسا وحكومة و شعبا على جهودها لتسهيل الحوار الشامل بين الماليين من اجل التوصل الى حل شامل ودائم للازمة في شمال مالي،و أكد الموقعون على إعلان الجزائر مساندتهم و دعمهم لجهود الجزائر في ،من جهته أشار رئيس بعثة الأمم المتحدة في مالي" **جيرار كوندرس**" إلى دور الجزائر البناء والمحوري في جهود السلم والمصالحة في مالي.[1]

وفي سنة 2015م تم التوقيع على إتفاق السلم والمصالحة في مالي في 15 ماي من طرف الحكومة المالية والحركات السياسية العسكرية لشمال مالي، وفريق الوساطة الدولية بقيادة الجزائر. ووقّعت تنسيقية حركات الأزواد ممثلة في السيد سيدي إبراهيم ولد سيداتي، اتفاق السلم والمصالحة الوطنية المنبثق عن مسار الجزائر للحوار في 20 جوان2015م بباماكو، بحضور وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة ممثل الجزائر التي قادت الوساطة الدولية في المفاوضات بين الفرقاء الماليين.(ملحق رقم06).[2]

ب . موقف المغرب

قام الموقف المغربي منذ البداية على ضرورة اعتباره معنيا بالأزمة في مالي بحكم الجوار والدور المغربي في العلاقة بين فرنسا وأفريقيا السوداء ،وهذا في محاولة لإحباط الاستراتجية الجزائرية التى تقصيه من المشاورات و التعاون على المستوى الإقليمي الساحلي بحجة أن المغرب ليس بلدا ساحليا .

بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير الازواد استقلال الشمال المالي ،عبر المغرب رسميا عن رفضه الاعلان ،وأصدر بلاغا يدين فيه هذا القرار ،ودعا الاطراف المتصارعة الى الحل السلمي للقضية، واعتبر ان الحركات الانفصالية تهدد السلم و الامن الاقليمي و الدولي ،وقام بمبادرات انسانية قدم من خلالها مساعدات لضحايا النزاع .

---

[1] سيدي أعمر بن شيخنا،**المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر،قراءة في وثائق المفاوضات و السيناريوهات المستقبل** ،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن 2014م،ص ص (01-09)ص2.

[2] وكالة الانباء الجزائرية، **لفرقاء الماليون سيفتحون "صفحة جديدة" في تاريخ بلدهم من خلال التوقيع على إتفاق السلم و المصالحة**،متوفر على الرابط :http://www.aps.dz/ar/monde/15114 يوم 2016/05/20م على 11:30

وكما اعلنت وزارة الخارجية المغربية عن رفضها الاستيلاء على السلطة بالقوة في مالي مشيرة الى ضرورة التمسك بالدستور ،وجاء في بيان الوزارة بعد الانقلاب العسكري "تدعو الى التمسك بإحكام الدستور و احترام المؤسسات المنتخبة ،وأضاف البيان ان المغرب يعد بالعمل من اجل الحفاظ على السلام والأمن و الاستقرار في منطقة الساحل و الصحراء بالتعاون في هذا المجال مع دول المنطقة و المنظمات الاقليمية المعنية ،كما اوضح البيان ان المملكة المغربية تجدد التأكيد على تمسكها باستقرار ووحدة و سيادة اراضي جمهورية مالي مشيرا الى ان الرباط انشأت خلية مهمتها متابعة وضع المواطنين المغاربة في جمهورية مالي ،والسهر على حمايتهم و حماية مصالحهم .[1]

ان الموقف المغربي تحكمه ثلاثة اعتبارات اساسية :مساندة على مواقف الحلفاء الغربيين (الولايات المتحدة الامريكية ،فرنسا)،ونزاع الصحراء الغربية ،والتنافس الاقليمي مع الجزائر وهي اعتبارات متداخلة فيما بينها و متبادلة التأثير ،ولم يتخذ المغرب موقفا معارضا لمواقف الحلفاء حتى انه لم يعلن رسميا عن موقف مخالف لهم بل ظل يتناغم عمليا و مواقفهم ،و فتح مجاله الجوي للطيران الفرنسي ودعم الحملة العسكرية ، والوقوف بنشاط إلى جانب مجموعة الإكواس في ضرورة التعجيل بالحرب مطلع 2013م على معاقل الجماعات المسلحة في الشمال المالي ،وضمن بذلك نفودا اقليميا بمنطقة الساحل و الصحراء ينافس به الجزائر ،اذ تتهم بعض المصادر الإعلامية الجزائرية المملكة المغربية بأن لها علاقة بجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والتى قامت بعمليات استهدفت المصالح الجزائرية بدءا بعملية أكتوبر 2011م، عندما نفذ عناصر تابعين لها عملية اختطفوا خلالها ثلاثة رهائن غربيين (إسبانيين وإيطالية) من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تيندوف جنوب الجزائر،واختطاف القنصل الجزائري وستة من معاونيه في مدينة غاوة. [2]

وفي فيفري 2013م زار العاهل المغربي الملك محمد السادس الأراضي المالية ووقع إتفاقيات إقتصادية عدة مع شركائه الماليين، في إطار جولة قادته إلى عدد من عواصم الغرب

---

[1] عبد النور بن عنتر ،**الاستراتجية حيال ازمة مالي** ،**المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة** ، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة(قطر) 2013م ،ص2.

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم،**أزمة شمال مالي ..الاحتمالات المفتوحة**،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن،2012م،ص ص (01-08)ص07.

الإفريقي ،كما إستقبل ملك المغرب محمد السادس زعيم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد "**بلال آغا الشريف**" بقصره الملكي بمدينة مراكش المغربية في محاولة لتنشيط قنوات الوساطة المغربية، حيث دعا العاهل المغربي إلى إعتماد الحوار السياسي للخروج من الأزمة التي تهدد أمن واستقرار منطقة الساحل والصحراء ودول المغاربة،وأكد وزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزوار وخلال استقباله لوفد عن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد بالعاصمة المغربية الرباط، على عزم بلاده مواصلة جهود الوساطة بين الفرقاء الماليين من أجل طي صفحة الخلاف والتوصل إلى حل سياسي دائم ونهائي، وذلك استنادا إلى رصيد العلاقات التاريخية والروحية التي تربط الرباط وباماكو.[1]

ب ـ **موقف موريتانيا**

في موريتانيا الجار الشمالي لأقيم "ازواد" المضطرب، نأت الحكومة الموريتانية على لسان وزير خارجيتها "**حمادي ولد حمادي**" بنفسها في نزاع شمال مالي واصفة إياه أنه شان داخلي مالي لا علاقة لدول الجوار به،وكان في ختام اجتماع دوري لدول الساحل المعنية بمكافحة نشاط تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي في المنطقة في 24 جانفي 2012م .

ليصرح ثانية في حديث مع إذاعة فرنسا الدولية أربع أيام بعد التصريح الأول قائلا: ***أن التوارق لم يحاربوا دولة أجنبية و لديهم مطالب واضحة بشان الهوية "*** .

ومع زيارة الوزير الفرنسي **هنري دي رينكور** لنواكشوط يوم 10أفريل 2012م ضمن زيارة إقليمية قادته لكل من مالي و النيجر و موريتانيا لاحتواء هذا التوتر، قبل أن يأخذ شكلا علنيا خصوصا بعد أن نقلت إذاعة فرنسا الدولية ،أن الوزير الفرنسي طلب من النظام الموريتاني تخفيف اللهجة تجاه الجارة مالي ،وأن تقوم نواكشط أيضا بتوظيف علاقاتها مع الحركة الوطنية لتحرير الازواد بهدف تسهيل حوار بين اطراف النزاع في مالي ، بما أن الرئيس الموريتاني "**محمد ولد عبد العزيز**"اختار أن يكون دوماً حليفاً لفرنسا في منطقة الساحل ،حرصت باريس على تحديث الجيش الموريتاني، الذي تحرك عدة مرات عابراً الحدود المشتركة مع شمال مالي، التي تبلغ

[1] سارة آيت خرصة ، **سباق بين المغرب والجزائر نحو حل سياسي" لأزمة مالي**،جريدة هسبريس ،المغرب،متوفر على: http://www.hespress.org/politique/239880.html يوم 2016/05/05على 12:45

2000 كم طولاً،ونظرا لطول الحدود ،ولهشاشة النظام وضعف الدولة عدة و عتادا ،فان موريتانيا نادت بالتسوية السلمية تخوفا من الجماعات المسلحة في بلاد المغرب العربي، ولكن على الجانب الآخر كان الرئيس الموريتاني حليفاً لتوارق الأزواد. [1]

إلا أن الموقف الموريتاني سرعان ما بدا أكثر وضوحا بشأن الأزمة في أعقاب تصريح "**مسعود ولد بلخير**"رئيس مجلس النواب الموريتاني ،بوصفه أول موقف مؤيد للانخراط في الحرب يصدر عن سياسي موريتاني رفيع المستوى ،وهو التصريح المتضمن دعوة بلاده في الانخراط في الحرب،التي تشنها فرنسا ومجموعة الايكواس،عبر إشارته إلى أنه ينبغي لموريتانيا أن تلتحق بما وصفه*الجهود الجماعية لدول المنطقة وفرنسا والمجموعة الدولية،من أجل الحفاظ على وحدة و سيادة الجمهورية المالية ،وتضامنه المطلق ودعمه المؤكد اللامشروط للشرعية الدفاع المسلح عن وحدتها الترابية اولا،وعلى أن نعمل ثانيا لضمان سلامتها.*[2]

ما من شك في أن انفصال شمال مالي يشكل تهديداً مباشراً لنظام الرئيس الموريتاني الذي يعاني مواجهات مع المعارضة الموريتانية، التي تأمل في الإطاحة به. وفي ظل وجود التهديد بقلاقل داخلية وقلاقل حدودية من جانب تنظيم القاعدة،عززت موريتانيا وجودها العسكري على حدودها الشرقية، وسط قلق من تنامي نفوذ القاعدة والمسلحين الطوارق الذين أحكموا سيطرتهم على إقليم أزواد المالي المجاور.

وأعلنت وكالة الأخبار الموريتانية إن الجيش أرسل تعزيزات عسكرية من نواكشوط باتجاه منطقة باسكنو شرق موريتانيا،وأن نواكشوط تخشى من عمليات توسعية قد ينفذها مسلحون تابعون لأنصار الدين أو القاعدة أو جماعة التوحيد والجهاد ضد مصالح موريتانية، بعد أن أحكموا سيطرتهم على مناطق مهمة من جمهورية مالي، خاصة بعد تراجع دور جيش مالي إثر الانقلاب

[1] عبد النور بن عنتر ،**المرجع السابق** ،ص 4.

[2] السيد علي أبو فرحة،**التدخل العسكري في مالي تدويل تداعيات إخفاق الدول جون مسبباتها**،قراءات افريقية،د ب ن ،العدد:16 2013م،ص ص(01-128)ص35.

العسكري الذي وقع بالبلاد ،وكانت الحكومة الموريتانية قد أدانت بشدة الانقلاب الذي حدث بمالي يوم الـ22 مارس وأطاح بالرئيس أمادو توماني توريه، وطالبت بعودة النظام الدستوري في البلاد.[1]

ب. موقف تونس

تعتبر تونس دولة غير معنية بالأزمة المالية بحكم أنها دولة غير مجاورة لمالي،لكن تقاسمها الحدود مع ليبيا و الجزائر ووجود سلفية جهادية محلية ،يجعلها تهتم بهذه الأزمة ذات التداعيات العابرة للحدود،لهذا تحركت إلى جانب الجزائر و ليبيا في إطار تنسيق أمني ثلاثي ،ويمكن قراءة الاستراتجية التونسية من خلال مستويين :المستوى الدبلوماسي التقليدي القائم على المناداة بالحل السلمي للأزمة المالية و على ضرورة مكافحة الإرهاب بصفة عامة ،ويتقاطع موقفها بهذا الخصوص مع مواقف الدول المغاربية الأخرى .

وظلت تونس تردد رفضها لأي تدخل عسكري في مالي و الدعوة الى اعتماد حل إفريقي لهذا النزاع ،قبل أن تتراجع عن ذلك و تبدي إحتراماتها للشرعية الدولية ،التي يجسدها قرار مجلس الأمن رقم 2071و2085 ، و تفهمها للقرار السيادي الذي إتخذته الحكومة المالية بشأن التدخل العسكري الفرنسي ،بعد تنامي الضغوطات الإقليمية و الدولية بشإن الأزمة ،حيث عبرت عن دعمها للوحدة الترابية لشعب المالي ، ودعوة لبلورة حوار وطني للخروج من الازمة،وقد صرح "**ابوعياض**" زعيم السلفية الجهادية في تونس في خطاب وجهه الى الجيش والحكومة التونسي حدر فيه من تبعات دعم القوات الفرنسية المتدخلة في مالي،بتسهيل العبور فوق التراب التونسي أو إستخدام المطارات التونسية أو تقديم أي دعم تقني او لوجستي يستهدف قتل المسلمين في مالي .[2]

ت. موقف ليبيا

عارضت ليبيا في البداية مثلها مثل الدول المغاربية الأخرى ،الخيار العسكري محبذة الحل السلمي ،لكن غيرت فيما بعد موقفها لتدعم الحرب في مالي ،وأن كانت طالبت بضرورة التعجل بإنهائها ،حيث ساندت فورا إعلان فرنسا التدخل العسكري ،تخوفا من أن تزيد هذه العملية وضعها

[1] الحاج ولد إبراهيم ،**أزمة شمال مالي،إنفجار الداخل و تداعيات الإقليم**،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن ،2012 م،ص(01-09) ص 06.

[2] ابو السعود الحميدي ،**موقف تونسي جديد من النزاع في مالي** ، مجلة افريكان مانجر ،تونس ،2013،ص ص (01-19)ص17.

الأمني الداخلي تدهورا ، بعد مساهمة الأزمة الليبية في تهيئة الظروف لإنفجار الأزمة المالية ،من خلال إدخال كمية كبيرة من الأسلحة الليبية المتطورة إلى الجماعات المسلحة في شمال مالي وحتى إلى بعض تنظيمات التوارق التى كان بعض أفرادها يشتغلون في كتائب الراحل معمر القدافي أنشاها لخدمة مصالحه مغربيا و ساحليا .[1]

ج ـ موقف النيجر

عارضت النيجر أي تدخل عسكري في مالي ،لأن رد فعل المتوقع في حالة حدوث التدخل العسكري الفرنسي هو ان يتحرك توارق مالي ليدخلوا صحراء الاجاديز شمال النيجر ،كون رئيس وزراء النيجر"بريجي رافينيا" ونائبه من توارق النيجر ،ما يؤثر سلبا على الاستثمارات الدولية في النيجر،كون ان النيجر هي ثالث منتج في العالم لليورانيوم ، واكبر منتجي المفاعلات النووية دوليا،كما توجد بها استثمارات اخرى في مجال الفحم و الذهب في منطقة الاجاديز ،ولا يقطن في هذه المناطق إلا نصف مليون من التوارق.[2]

3 :الموقف الدوليـــة من الأزمة

تباينت المواقف الدولية حول الازمة في الشمال المالي بين من دعم التدخل لحلها وبين من اعتبرها شأن داخلي و منه نجد :

أ. موقف الولايات المتحدة الأمريكية

أمام انفجار الأوضاع في شمال مالي، فإن الموقف الأمريكي لم يخرج عن إطار التحذير من تزايد أعمال التطرف والجريمة المنظمة وارتفاع عمليات اختطاف الأجانب من طرف تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتوسيع العمليات الإرهابية إلى دول الجوار،فهذا الأمر يتطلب مزيدا من تنسيق الجهود مع دول الساحل لتطويق شبكات الإرهابيين والجريمة المنظمة،فواشنطن لم تخف تأييدها والتدخل العسكري شريطة الالتزام بآلية معينة وتوقيت محدد،فالأمريكيون يريدون أولا عودة حكومة مالية شرعية تنبثق عن صناديق الاقتراع، أما الفرنسيون فيريدون عملا عسكريا حاسما وسريعا لأن حركة أنصار الدين والقاعدة في المغرب الإسلامي وباقي التنظيمات الأخرى لن تسمح بإجراء انتخابات في شمال مالي، مما سيحول دون

[1] عبد النور بن عنتر ،**المرجع السابق** ،ص 5

[2] خالد بن سليمان بن عبد العزيز،**مواقف من الازمة المالية**، موسوعة مقاتل من الصحراء،العدد:17، 2016م

قيام حكومة مالية شرعية تمتثل لتدخل عسكري دولي، فقبل اتخاذ قرار التدخل العسكري، كانت واشنطن تدفع باتجاه معالجة الأزمة في شمال مالي، باتباع استراتيجية متكاملة تقوم على المواءمة بين معالجة الوضع الإنساني والسياسي بما فيه مسألة الإرهاب وعودة الشرعية واستمرار المفاوضات مع الشماليين في مالي والحكومة المركزية تحت الرعاية الإقليمية، كما شدد الموقف الأمريكي على ضرورة الإعداد المسبق للخيار العسكري بمزيد من التنسيق مع الأطراف الإفريقية والدولية من أجل ضمان التمويل اللازم لهذه الحملة، دون تناسي أهمية إنجاح العملية السياسية بعودة الشرعية الدستورية للبلاد وإبلاء الأهمية للوضع الإنساني المتفاقم[1].

واستمر الموقف الأمريكي حتى داخل مجلس الأمن، عندما تضمن القرار الدولي 1012 هذه المقاربة الوسطية التي يقودها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة رومانو برودي، إلى جانب خيار استعمال القوة لحل الأزمة،أما عندما قررت فرنسا أخذ المبادرة في تنفيذ قرار الحرب في 11 جانفي 2013م ، فلم تتردد الولايات المتحدة في دعم الخطوة الفرنسية سياسيا ولوجيستيا، بالرغم من طابعها الفجائي في التوقيت والإعداد،حيث قام نائب الرئيس الامريكي "جون بيدن"بزيارة باريس في 3 فيفري 2016م خلال جولته الاوروبية ،ليهنئ الرئيس الفرنسي على قرار التدخل العسكري .[2]

ب ـ موقف الصين

مع التطورات الحاصل في منطقة الساحل و تزايد النشاط الاقتصادي الصيني في المنطقة،باعتبارها فاعل لا يمكن تجاهله ،يرى المسؤولين الأوروبيين أن الصين لها دور متزايد الأهمية في بعثات حفظ السلام في إفريقيا،وبدا هذا واضحا في المحادثات التي أجرتها الصين مع الإتحاد الإوروبي حول الأزمة شمال مالي ،بناء على رؤية المفكر "**ليو هونغ وو**"عميد كلية الدراسات الإفريقية في جامعة الاساتذة "**تشي جيانغ**" شرق الصين،أن الدول الإفريقية تسعى لتحقيق توازن استراتجي في إطار التعاون مع قوى كبرى .

[1] عادل مساوي ،**مواقف دولية من الازمة شمال مالي ، ندوة" المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**"، مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، 2013 م،ص (01-08)ص03.

[2] عبد القادر رويج ،**القاعدة في افريقيا –حواصن منيعة وشرر متزايد**،متوفر على الرابط:

http// www.annaba.org/nbanews/2012/10/219.htm يوم 2016/05/11م على 13:00

تحفظت الصين عن التدخل العسكري في مالي ،خشية أن يكون مقدمة لتشريع مبدا التدخل الذي يعذ مخالفا لمبادئ الصين،بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي المقابل رحبت بالانتخابات الرئاسية المالية ،وبناء على ذلك انطلقت المقاربة الصينية في حل الأزمة من خلال مبدأ الحوار و التفاوض بين الاطراف المتصارعة ،وهذا ما اكده الناطق الرسمي للخارجية الصينية "**لي وين مين**" الذي دعى منظمة الايكواس للمقاربة "الوساطة السلمية" داخل مالي ،وإشراك الأحزاب السياسية وتقديم جملة من الحلول للأزمة ،باعتبار الأمن و الإستقرار في مالي هو أولوية تسعى اليها الصين ،حسب ما صرح به الرئيس الصيني "**شي جيف بينغ**" قائلا : "***ستواصل الصين دعم و تعزيز الجهود من اجل تحقيق السلام و الاستقرار والامن في افريقيا***"[1]

وخلاصة لما سبق يمكن القول أن الصين ليس لها رؤية محددة وإهتمام بارز ،حول المنطقة معينة في القارة الافريقية مثل فرنسا المهيمنة على الغرب الإفريقي و الولايات المتحدة المهيمنة على الشرق الإفريقي،بل تنطلق من مبدأ ملئ أي فراغ بالمنطقة ،بمعنى أن إهتمامها نابع من مصالحها الاستراتجية كهدف خفي ،ومن تعزيز الحوار والاستقرار كهدف بارز في دبلوماسيتها.

ثانيا : إنعكاسات الأزمة المالية

مند بداية التمرد في الشمال المالي ،كان لهذا التمرد تداعيات كبرى ،وتأثيرات جانبية على المستوى الإقليمي و الدولي ،اذ ادرك ساسة المنطقة ان ترك الامور وعدم الاهتمام بما يجري من شانه ان يؤثر على امن دول الداخلي لكل بلد ،ويزعزع استقرار المنطقة ككل .

1. إنعكاسات الأزمة محليا

خلفت الحرب المالية بين الحركة الوطنية لتحرير الازواد و القوات الحكومية أزمة حادة في البلاد،بعد انهيار مؤسسات الدولة وزحف المتمردين جنوب مالي ،اذ عمت الفوضى وحدثت اعمال عنف ونهب على نطاق واسع في مناطق الشمال ،لا سيما مدينة غاو ،واستغلت هذا الوضع الجماعات الإجرامية الموجودة في المنطقة ،والتى كانت تعمل على التهريب و الجريمة المنظمة وقطع الطرق،ونتج عن ذلك ايضا حالات رعب وخوف شديدين ونزوح سبع مئة وواحد وخمسون (751)ألف من سكان إلى الدول المجاورة ،ليبدؤوا العيش في أوضاع مأساوية في المخيمات

[1] ليو هونغ وو،**الصين وافريقيا تقرران التعاون من اجل تنمية** ،مقال مترجم متوفر على الرابط:
http//www.arabicchina.org.cn يوم 12/05/ 2016 م على 09:30

ونزوح مائتين وواحد وخمسون (251)الف إلى الأقاليم الجنوبية ،في أكبر واخطر نزوح شهدته المنطقة.[1]

أما الفساد المتوطن على جميع مؤسسات الحكومة المالية ،فقد شكل عقبة إضافية أمام وصول الماليين إلى الرعاية الصحية و التعليم الأساسين ،وتزايدت المخاوف من تدهور الوضع الأمني ،وعودة الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة لتتحصن في الشمال المالي ،فقد قامت فرنسا و الإتحاد الأوروبي بدور رئيسي في المسائل العسكرية لإصلاح قطاع الأمن ،وكذا الأمم المتحدة من خلال بعثاتها المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بسيادة القانون و الاستقرار السياسي وقد ترددت هذه الأطراف بالمطالبة العلنية بتحقيقات في الجرائم المرتكبة في حق العزل،كما مارس صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ضغوط على الحكومة ،بشأن سوء تسير الاقتصاد ، كما تعرضت نحو عشرون (20)مدرسة في شمال مالي في أوقات مختلفة من جانب أفراد الجماعات المسلحة والمليشيات الموالية للحكومة والبعثة الأممية ،وأضحت مراكز إيواء لهم ،كما أعتقل العديد من الاطفال المشتبه في دعمهم للجماعات المسلحة في كل من السجن المركزي و معسكر الدرك في العاصمة باماكو،في مخالفة لبرتوكول وقعته الحكومة في 2013م ،والذي ينص على وجوب وضع الاطفال في مراكز للرعاية تديره منظمة حقوق الاطفال للطوارئ و الاغاثة التابعة للأمم المتحدة .[2]

كما أدت الازمة إلى إتلاف العديد من المساحات الزراعية الواسعة ،وهلاك الآلاف من الأبقار و الأغنام ،وتدني أسعار القطن و أسعار البترول في السوق العالمية سنة 2012م،وإلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد ،وقد أعلن صندوق النقد الدولي عقب زيارة قام بها أحد وفوده الى مدينة باماكو،أن الإقتصاد المالي الذي كان متأثر بسوء محاصيل موسم (2011-2012م) ،يمر بمرحلة صعبة وأضاف كذلك أن سيطرة المتمردين على الشمال المالي عطل بشكل كبير الانتاج الزراعي و التجارة ،وتراجع إجمالي الناتج الداخلي المالي الى 1,5 % سنة 2013م ،كما تأثرت الصناعة كثير ،حيث أغلقت حوالي 20 % من مصانع العاصمة باماكو.[3]

---

[1] الامانة العامة ،**الاحداث في مالي** ،اتحاد علماء افريقيا،متوفر على الرابط: www.africanulama.org يوم17 /2016/04م

[2] محمد البتر احمد موسى ،**قراءات في الازمة الانسانية في مالي اسبابها و تداعياتها في القارة الافريقية** ،قراءات افريقية العدد:16،د ب ن ،2013م ،ص ص (01-128)ص71.

[3] عصام عبد الشافي ،**التداعيات الاقتصادية في القضية المالية** ،قراءات افريقية ،العدد: 16،2013م ،ص ص(01-128)ص 64.

2 . إنعكاسات الأزمة إقليميا

أ ـ انعكاسات الأزمة المالية على الجزائر

خلفت أزمة مالي الأخيرة وتدخل القوات الفرنسية في شمال البلاد مأزقاً حقيقياً للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء، حيث كانت دائماً تتخذ الحذر والابتعاد عن التأثيرات، وقد ظهر ذلك جلياً في تعاملها مع موجة الحراك العربي وحتى في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا، أو سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة تأكيداً منها لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة نظراً إلى خبرة جيشها في المنطقة وبأسه الشديدين .وقد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق وبجماعة أنصار الدين، وبخاصة **رئيسها إياد أغ غالي**، لكن ادى انسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها؛ وربما هذا أحد أسباب فتحها لأجوائها للتدخل الفرنسي الفجائي في 2013م لكن الجزائر سرعان ما دفعت ثمناً سريعاً لهذا التعاون مع التدخل الأجنبي. [1]

فجاءت عملية احتجاز جزائريين وأجانب في المجمع الغازي في عين أميناس في 16 جانفي 2013م،حيث اقدمت جماعة من "**لواء الملثمين**"او ما يطلق عليهم "**لواء الموقعين بالدم**".التى اسسها المتشدد المعروف "**مختار بالمختار**" احتجاز مئات العمال كرهائن،وفي عملية تحرير الرهائن والتي استمرت مدة اربعة ايام ابانت الجزائر على جاهزية عالية لقواتها الخاصة وسرعتها في عملية التحرير ،حيث اقتحمت القوات الجزائرية المحطة مما خلف خسائر بشرية ،وكانت نتاج العملية اطلاق سراح العمال الجزائرين البالغ عددهم 685 اضافة الى 107 من اصل 132اجنبي العاملين في المصنع ،في حين قتل 37 رهينة و32 مسلح من جماعة" **لواء الملثمين**"، [2]الأمر الذي عرّض الجزائر لانتقادات دول غربية بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها وقد تعاملت الجزائر مع هذا الموقف خوفاً من تحولها إلى باكستان أخرى في المنطقة، وهي بذلك تمرر رسالة إلى القوة الفرنسية أن ليس معنى فتح المجال الجوي أن الجزائر رخوة ومجالها مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة، بل هي قادرة على حماية مجالها الجغرافي

[1] ممادو باه ،افاق الوضع الامني و السياسي في مالي ،ص 8.

[2] ، فريديوم اونوها،**التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي و مخاوف الأمنية المتفاقمة** ،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن 2013م ،(01-13)ص 11.

من دون مساعدة؛ وذلك ما يفسر قيادتها عملية عين أميناس رغم وجود أجانب .كما تبعث رسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلاً فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر، وأخيراً لتبين للعالم أن هذه العملية- عين أميناس ما هي إلا بداية لتأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة . ولتبرر موقفها من عدم المشاركة في التدخل .[1]

ب .إنعكاسات الأزمة المالية على موريتانيا

ثمة معطيات جغرافية وجيوسياسية واقتصادية من شأنها أن تستدرج تداعيات الحرب التي اندلعت في إقليم أزواد إلى موريتانيا وأن تشكل أرضية مواتية لتفاقمها وعوامل مساعدة على تعميق مفعولها،فعلى الصعيد الجغرافي تتوفر موريتانيا ومالي على حدود مشتركة يبلغ طولها 2237 كلم تمتد من نهر السنغال جنوبا إلى الحدود مع الجزائر شرقا وشمالا، وتمر هذه الحدود عبر مناطق صحراوية تتعذر مراقبتها ويصعب تحصينها.

أما على الصعيد الجيوسياسي، فإن موريتانيا ومالي ينتميان إلى منظمات وهيئات شبه إقليمية واحدة مثل منظمة استثمار نهر السنغال (OMVS) واللجنة الدولية المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل (CILSS) ووكالة أمن الملاحة الجوية في إفريقيا (ASECNA).

وعلى الصعيد الاقتصادي تقوم بين البلدين منذ القدم تبادلات تجارية مكثفة تتمثل في تصدير المواشي الموريتانية إلى مالي واستيراد موريتانيا للحبوب والخضروات والفواكه المالية إضافة الى تواجد جاليات موريتانية بالمدن المالية تمارس التجارة بمختلف أنواعها، كذلك تواجد جاليات مالية وافرة العدد بموريتانيا، ويضاف إلى هذا وذاك وجود روابط روحية بين الماليين زنوجا كانوا أم عربا، وبين الموريتانيين على اختلاف أعراقهم، وذلك من خلال الطرق الصوفية المشتركة المتمثلة في الطريقة التيجانية والقادرية ،وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى وجود مخيمات شبه دائمة للاجئين الماليين داخل الأراضي الموريتانية، وهي تأوي نازحين عربا وتوارق اضطروا إلى الهجرة نتيجة لما عانوه من تمييز عنصري ، وعنف وتعسف خلال الأزمات المتكررة التوارق في سنوات: 1992، 1994، 1996 و2006، كما أن الحرب في الشمال المالي المتاخم

[1] خالد حنيفي ،"**تدر السيناريو الباكستاني :مأزق السياسة الفرنسية في مالي** ،المركز الاقليمي للدراسات . القاهرة ،2013م

للحدود الموريتانية، مرشحة بأن تكون لها انعكاسات وتداعيات على مختلف أوجه الحياة بموريتانيا نتيجة للعوامل التي تقدم ذكرها. [1]

في ما يتصل بالمجال الأمني، فإن من شأن هذه الحرب أن تعمق الشرخ بين القبائل العربية الأزوادية ذات الإمتداد الموريتاني والأعراق الزنجية الأخرى،لاسيما قبائل البونبارا والفلان الذين عاشوا في تفاهم وانسجام مع جيرانهم الموريتانيين في جنوبي شرق مالي، مما قد يقود إلى خلق النعرات العرقية وظهور المشاعر العدائية التي قد تتطور إلى احتكاكات ومواجهات دموية قد تنعكس سلبا على علاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة لحد الساعة بين البلدين الجارين.

وقد تتجلى تداعيات هذه الحرب على موريتانيا في النتائج الوخيمة التي قد تنجر عن الصدامات الدموية بين الحركات التحررية الأزوادية الجهادية والعلمانية المنتمية إلى القبائل العربية، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وأنصار الشريعة والحركة العربية لتحرير أزواد، وتلك المنتمية إلى القبائل التارقية، مثل أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد ومختلف الكتائب والسرايا المرتبطة بتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي. ذلك أن العلاقة بين هذه الجماعات المسلحة المتخاصمة مع القانون إزاء الحدود الموريتانية يمكن توغلها داخل التراب الموريتاني وهذا قد يشكلان خطرا جسيما على أمن موريتانيا وسلامة أراضيها وطمأنينة مواطنيها،كما أن إمكانية تسلل عناصر من الإرهابيين السلفيين والانتحاريين الجهاديين ضمن حشود اللاجئين المتدفقة على موريتانيا، تمثل هي الأخرى إحدى التداعيات المقلقة لموريتانيا.[2]

ج. إنعكاسات الأزمة المالية على النيجر

كانت النيجر من بين الدول الداعية إلى التدخل الأجنبي منذ البداية، خوفاً من انتقال عدوى الانفصال كما أصابها في التسعينيات من بعض الحركات التارقية من احتجاجات أسوة بإخوانهم في مالي .لكن تبدو الحكومة المركزية في نيامي أكثر تنظيماً وقوة من نظيرتها في باماكو، من حيث القدرة على إخماد أي تمرد من طرف التوارق .في كل الأحوال فإن حكومة

[1] محمد الأمين ولد الكتاب ، **تداعيات حرب الشمال المالي على الأوضاع في موريتانيا ،التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة** ،مؤتمر المغاربي الدولي يومي28.27 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ،ورقلة ، الجزائر، 2013م،ص 55.

[2] محمد الأمين ولد الكتاب،**المرجع نفسه** ،ص 56.

النيجر كانت دائماً تدعو إلى التدخل الدولي في شمال مالي لطرد التوارق والجماعات الإرهابية وكانت مستعدة حتى للمشاركة في العملية العسكرية والتنسيق الميداني .

د إنعكاسات الأزمة المالية على نيجيريا

شهدت نيجيريا هجومات قامت بها جماعة انصار والمسلمين في بلاد السودان تضامنا مع ما يحصل للمسلمين شمال مالي ، فقد تم اختطاف" فرانسيس كولمب" في سبتمبر 2012م ،وهو مواطن فرنسي يعمل في كاتسينا النيجيرية لحساب شركة" فيرغت "الفرنسية ،وبررت الجماعة فعلتها بالقرار الفرنسي الذي اتخدته فرنسا للتدخل العسكري في مالي ،اضافة الى رفضها مساهمة القوات النيجيرية في بعثة مالي،كما نصبت الجماعة كمين في استهداف شاحنة نقل جنود نيجيريين في ولاية كوجي كانوا في طريقهم للانضمام لبعثة مالي ،وقد اسفر هذا الكمين عن مقتل جنديين.[1]

3 . **إنعكاسات الأزمة دوليا**

أ. إنعكاسات الأزمة المالية على أوروبا

أما المصالح الأروبية فترتبط بالأزمة المالية والإقتصادية التي عانتها أوروبا ،وأدت ذلك إلى تبني سياسات تقشف قاسية في بعض الدول وهو الأمر الذي دفع بإفريقيا الغنية بثرواتها الطبيعية إلى أن تصبح المنفذ الرئيسي للأوروبيين ،لا سيما مع اشتداد حدة المنافسة مع بعض القوى الاقتصادية الصاعدة في اللنظام الدولي مثل الصين ،الهند وروسيا،هذا إلى جانب الهاجس الأمني الذي تعانيه الدول الأوروبية نتيجة لتزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات القادمة من منطقة الساحل ، لذلك انطوت عملية التدخل العسكري في مالي على أهداف إستعمارية جديدة ،وقد هددت القاعدة فرنسا والدول المتعاونة معها ومن بينها الجزائر ،بتوسيع عمليات اختطاف الرهائن في الساحل الإفريقي وأينما وجد الفرنسيون أو الأوروبيين في كل مكان وذلك مع تنفيذ "حركة الشباب" في الصومال تهديداتها بإعدام أحد الرهائن الفرنسيين مع بدء العملية العسكرية في مالي ،في عملية أدت إلى مقتل جنديين فرنسيين خلال محاولتهما تحرير الرهينة،وكل ذلك يعطي الانطباع بأن العملية الفرنسية في مالي سيصاحبها وقوع خسائر بشرية كبيرة على عكس الحال في العملية التي سبق ونفذتها في ليبيا.[2]

[1] فريدوم اونوها،**المرجع السابق** ،ص 11.

[2] أميرة محمد عبد الحليم،**ما بعد الحرب :التداعيات الداخلية و الإقليمية للحرب في مالي** ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط:/http//www.ar.qawim.org يوم 2016/05/19م على 11:15

وعلى الرغم من أن العملية العسكرية في مالي أدت إلى إلحاق خسائر بشرية ومادية باهظة في صفوف المقاتلين ،إلا أنها لن تقود إلى نصر حاسم حتى بعد هزيمة العناصر المرتبطة بالجماعات الإسلامية ،إذ أن توجههم نحو قواعد في الجبال والكهوف البعيدة لبداية حرب عصابات ،مما يحول مالي إلى مستنقع أخطر من أفغانستان على محيط أكبر ثلاث مرات خصوصا، وأن الحرب في مالي قد تزيد من عمليات التجنيد للمقاتلين الإسلاميين بسبب الاستياء الذي يسود شعوب الدول المجاورة في الجزائر، تونس ، ليبيا،المغرب وموريتانيا ، وحتى في الدول الإفريقية المشاركة في بعثة "الإيكواس" ،وكل ذلك يساعد على عمليات تجنيد المقاتلين.[1]

ونظرا لخصوصية الأزمة في مالي وتشابه مصيرها بالحالة الأفغانية ،وما تطرحه من أبعاد لا تتعلق فقط بقضايا الإرهاب ،وانتشار الفساد ،وندرة الموارد ،والجفاف وانتشار الأمراض وغيرها من القضايا التي قد تدفع الحرب في مالي في اتجاهات غير متوقعة ،فإن تطورات هذه الأزمة ستلقي بضلالها على الاستقرار و التنمية. إلا أن الداخل المالي والإقليم المحيط سيكونان الأكثر تأثرا بهذه الأزمة .

أما القوى الغربية ،فستعمل على استغلال هذه الأزمة في تحقيق مزيد من النفوذ، والاستحواذ على مزيد من الثروات،وبناء القواعد العسكرية ، للسيطرة على هذا الإقليم الحيوي القريب من دول الشرق الأوسط المنغمسة في تطلعات "الربيع العربي"، والتي تحتوي هي الأخرى على مصالح استراتيجية للقوى الغربية .

ب. **الولايات المتحدة الامريكية :**

تمثل المدركات الاستراتيجية المعيار العام الذي يتم على أساسه قياس الاهتمام الأمريكي تجاه القارة الإفريقية ، كقارة تركز في الآونة الأخيرة أكثر بمنطقة الساحل الإفريقي، فالساحل يعتبر مجالا جغرافيا إفريقيا ومن أكثر الأقاليم التي تتوفر على مجموعة من المعضلات الأمنية ،اخطرها تغلغل الجماعات الإرهابية و توسع نطاق نشاطها مع المنظمات الإجرامية ،وهو ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية أكبر تهديد لمصالحها وأمنها الداخلي، ولهذا اصبحت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب ومن هنا تظهر أهمية منطقة بالنسبة للإدارة الأمريكية ،حيث أن الاهتمام بهذه المنطقة يندرج في إطار الحرب العالمية

[1] شريف شعبان مبروك،**أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي** ،مركز الأهرام لدراسات السياسية و الاستراتجية، مصر 2013 م ،متوفر على الرابط: http//www.ar.qawim.org/index.phpotion يوم 2016/05/20 على 21:40

الأمريكية على الإرهاب،فواشنطن تعتبر دول الساحل الإفريقي تحمل خصائص الدول الفاشلة،كعدم قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية في الحكم ،وعدم قدرة المؤسسات السياسية تلبية المطالب الشعبية.

حيث يؤكد صناع القرار في الإدارة الأمريكية أن الجماعات الإرهابية تستمد قوتها من هاته المشاكل ،بالإضافة للبطالة وسوء المعيشة و الاضطهاد،ومن هذا المنطلق رأت الإدارة الأمريكية بضرورة التواجد في منطقة الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى ،خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة و القتال ولاءها لأسامة بن لادن في نهاية سنة 2006م ،مؤسسين بذلك تنظيم إرهابي تابع للقاعدة ومستقل عنه في نفس الوقت،و بالرغم من الوضع المتردي في المنطقة إلا أنه لم يصل بعد لمرحلة التهديد المباشر للمصالح الأمريكية،حيث نجد أن الولايات المتحد الأمريكية اكتفت بتقديم الدعم الاقتصادي ،كما انها لم تقم بعمليات عسكرية مباشرة على غرار فرنسا ،وبالرغم من تسارع وتيرة العنف التي أنتجت مأزق أمني في المنطقة ،من خلال التطورات الأمنية الحاصلة في الساحل الافريقي ،جعلت الولايات المتحدة الامريكية تحاول صياغة سياسة أمنية ترمي إلا القضاء على التهديدات الأمنية من جهة،وحماية مصالحها بتأمين مصادر الاستخراج البترولي من جهة أخرى. [1]

[1] سمير قلاع الضروس ،**المرجع السابق** ،ص 124

استنتاج

نستنتج في الأخير أنه منذ البدايات الأولى لظهور أزمة مالي تباينت مواقف الدول ،حيث تبين أن هناك ارتباكا واضحا في التعاطي معها من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية، بين من كان يفضل المقاربة الدبلوماسية والسياسية، وبين من أكد على ضرورة التدخل العسكرية.

رغم أن الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" حاولت طمأنة دول الجوار بالتأكيد على احترام سيادتها وحدودها، إلا أن حدوث الانفصال أو استمرار الوضع عمّا هو عليه حاليا، سيفتح الباب أمام مجموعة من المخاطر يمكن أن تطال دول المنطقة المغاربية وحتى العالمية، ذلك أن التدخل الأجنبي في المنطقة شكل في العقدين الأخيرين ذريعة لشن عمليات عنيفة من قبل الجماعات المسلحة، كما أن نجاح الانفصال سيفتح باب من الاضطرابات في المنطقة بما يهدّد وحدة الدول واستقرارها.

كما أن عدم الاستقرار في مالي سيعزز من قوة الجماعات المسلحة في المنطقة ويوفر لها ملاذا آمنا للانتعاش والتطور والانتشار ومن جهة أخرى، يمكن أن يشكل العمل العسكري الفرنسي في مالي مبررا لاستهداف المصالح الغربية والفرنسية في منطقة الساحل الافريقي علاوة على الانعكاسات الإنسانية في علاقتها بتدفق اللاجئين وتنامي الهجرة إلى دول المنطقة (الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا)

خاتمÜÜÜÜÜÜÜÜـ ـة

ختاما وعلى ضوء دراستنا للأزمة المالية ومدي تأثيرها على منطقة الساحل الإفريقي كشفت الأحداث التي شهدتها مالي عن كثير من الأبعاد ،حيث أضحت أزمة معقدة ومتشعبة ابتداءا من كونها سلسلة طويلة من الصراع الداخلي ، ومحاولة الانفصال عن الدولة ،ثم لتعدد أطرافها مرورا بالأسباب الكامنة وراء تصاعدها وتطورها ،والتدخل الدولي في ثنايا هذه الأزمة ،لا سيما التدخل العسكري الفرنسي الذي جاء لأغراض تخدم مصالحه ،حيث انتهزت فرصة الأحداث الداخلية لمالي لاستعادة هيمنتها المفقودة في المنطقة ،ولكي تلاحق تطور تحركات الولايات المتحدة الامريكية والتى أثارت مخاوفها من وجود عسكري تتضرر به مصالحها الحيوية.

ويخلص موضوع أزمة مالي وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي إلى جملة من النتائج :

- أن الساحل هو مكان و مجال للتنافس الدولي الحاصل بين المصالح الأجنبية و المصالح الوطنية لول الساحل،مما أدى إلى عسكرة المنطقة ،فوجود إحتياطات ضخمة من الموارد ذات البعد الإستراتيجي خصوصا من النفط و الغاز و اليورانيوم ،جعل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الصين تستعمل كل التبريرات لوضع موطئ قدم لها في المنطقة لاستغلال هذه الثروات المتاحة بأبخس الأثمان.

- لا يمكن النظر إلى الساحل الإفريقي بأنه منطلق للمخاطر و التحديات الأمنية ،بل الفراغ الذي تعيشه المنطقة جعلها أرضا خصبة لبروز تلك المخاطر ،والتى حلت محل البعد التنموي و إعمار الساحل .

- إن الآليات التى وضعتها الدول الكبرى للحد من الأزمة ،ركزت بصفة أكبر على الجانب الأمني فقط ،دون البحث عن الأسباب الحقيقية و الجوهرية المؤدية للانفلات الأمني ،والتي تتطلب التركيز على عملية التنمية والإعمار.

- أن القوة العسكرية وحدها أثبتت فشلها في العديد من الأوقات ،فبالرغم من تطور العتاد فشلت فرنسا في إعادة الأمن و الاستقرار في شمال مالي، وأن أهم المقاربات التي قدمتها الجزائر والتي كانت آخرها في جوان 2015م ،هي الفاعل الرئيسي كون أن أمن الساحل و المنطقة من أمن الجزائر،وذلك بتفعيل الجانب السلمي في حل الأزمة ،على الأليات الصلبة كالتدخل العسكري.

وبتحليل أسباب التى أدت لتمرد التوارق وإعلان إنفصالهم عن دولة مالي نجد:

- تهميش قبائل التوارق :فلا تواجد لهم على المستوى الإداري ولا السياسي.
- لجوء النظام السياسي لدولة إلى سياسة القمع و التجويع (بقتل النساء و الأطفال،تسميم الأبار)
- غياب برامج التنمية في المناطق الشمالية من مالي(عدم وجود طرق،وندرة مياه الشرب،قلة المدارس...الخ)
- العامل الإثني :المتمثلة في معارضة الدائمة من قبل التوارق الذين كانوا أسياد الصحراء للسود الذين كانوا عبيدا و خدما لسادتهم التوارق ،الذين أصبحوا يسيطرون على السلطات في البلدان التى يعتبرها التوارق موطن لهم.
- العامل السياسي:إذ لا يعترف التوارق بوجود الحدود ،حيث يروا أنهم أسياد الصحراء يجوبونها مند قرون،لكن في السنوات الأخير أصبحت وضعيتهم جد صعبة ،بسبب رسم الحدود التى قسمتهم على عدة بلدان.
- العامل الاقتصادي:وهي النتائج المترتبة على التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينيات والتى غيرت مسار حياة التوارق،حيث فقدوا الآلاف من ماشيتهم ،واصبحوا دون مورد مالي .

لكن جملة هذه الأسباب تجتمع في عامل واحد وهو العزلة القاتلة و الفقر في الصحراء حيث أدخلت الأزمة الأخيرة التي قامت بها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد الدولة في فراغ سياسي ،والذي تزامن مع الإنقلاب العسكري سنة 2012م ،الأمر الذي ضاعف المخاوف بشأن عدم الإستقرار الإقليمي في الساحل الافريقي.

واستجابة للتداعيات الإنسانية التى خلفها مشهد الأزمة المالية يستدعي ضرورة تدخل المنظمات الإقليمية خاصة و الدولية للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية في المنطقة ،نظرا لأهمية منطقة الساحل بما تفرزه من تهديدات على المستوى الإقليمي و العالمي من جهة ،ومنطقة شمال مالي التى تعتبر نقطة تقاطع للجماعات المسلحة و جماعات التهريب و الجريمة المنظمة إضافة لما يعرف بتنظيم القاعدة في غرب افريقيا من جهة أخرى، كما أن التمدد الغربي في الساحل أدى إلى تفاقم الأزمة في مالي ،حيث باتت الأراضي المالية مفتوحة أمام التدخلات

الأجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، التى تتهم التوارق براعيتهم لعناصر القاعدة ومن ثم إجتياح المنطقة بذرائع مكافحة الارهاب .

فالمشهد المالي لا يزال ينتج العديد من الأحداث وما كتب إلى حد هذه السطور يعتبر إستعراضي وليس حصري من أجل توضيح طبيعة الأزمة المالية و ما ترتب عليها من تداعيات على الساحل الإفريقي.

التوصيات

1. على المستوى السياسي

- دمج التوارق في مختلف مؤسسات الدولة ،بما يسهم في ترسيخ روح المواطنة وتعميق الشعور بحس المسؤولية بينهم ،ويخلق الشعور بالولاء و الانتماء .
- إتاحة الفرص للكفاءات وإطارات المنطقة للوصول الى المناصب القيادية في الدولة وإشراكهم في السلطة ،بغية تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن.
- تكريس مبدأ ادارة شؤون الدولة وفق منظور التسيير اللامركزية (حكم محلي)،وتولية قيادات محلية من أبناء المنطقة في مختلف المؤسسات ،نظرا لدرايتهم الكبيرة بنوعية مطالبهم واحتياجاتهم اليومية.

2.على المستوى الاقتصادي

-اعتبار المنطقة أولوية في التنمية من خلال بعث مشاريع تنموية تستهدف عمق المناطق التى يتواجد بها التوارق خاصة الشمال المالي،مما يسمح بالنهوض بالواقع الاقتصادي للمنطقة ،عوض تركهم فريسة يسهل عملية توظيفهم في مختلف الجماعات ،سواء التهريب الجريمة المنظمة ،التنظيمات الإرهابية ، عصابات السلاح و المخدرات.

- تفعيل الاتفاقيات التجارية و الاقتصادية الموقعة بين الحكومات و التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية من أجل تمويل مشاريع التنمية.

- الاعتماد أكثر على آليات العمل الاقليمي و التنسيق المتعدد الأطراف بين الفواعل المعنية بعمل السلم و الأمن في المنطقة، لتسهيل الحصول على التمويل الكافي لتنفيد مشاريع اقتصادية كبرى في المنطقة.

- توسيع شبكة التشاور و التنسيق مع المنظمات الاقليمية و العالمية ،خصوصا ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي ،للاطلاع أكثر بمشاكل و احتياجات المنطقة.

3. على المستوي الاجتماعي

- التعامل مع أصل مشكل التوارق والاعتراف بخصوصياتهم الثقافية والحضارية و اللغوية والعمل على ترسيخها دستوريا و اجتماعيا.

- تطبيع العلاقات بين التوارق و مختلف أطياف الشعوب الأخرى ،عوض عزلهم و اشعارهم بالغربة في أوطانهم.

- تشجيع التوارق على الانخراط في الأحزاب و الجمعيات وهيئات المجتمع المدني من أجل إيصال مطالبهم لسلطات العليا.

- العمل على مد علاقات طيبة مع اعيان ومشايخ قبائل التوارق ليشكلوا فيما بعد قنوات وساطة نظرا للثقل الديني و التاريخي و الاجتماعي الذي يتمتعون به.

الملاحـ_ _ _ _ _ _ _ _ÜÜÜ

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ق

الملحق رقم (01):تجمع دول الساحل والصحراء (س ـ ص)

تجمع دول الساحل والصحراء

ملحق مشروع ميثاق الأمن لمنطقة دول الساحل والصحراء (س. ص)

طبقا للمادة (2) من المعاهدة المتعلقة بإنشاء منظمة دول الساحل والصحراء الموقعة في 4 فبراير 1998 بطرابلس ـ ليبيا ـ

اقتناعا بضرورة حفظ الأمن والسلام هما الكفيلان بتطور دائم.

رغبة في تقوية التعاون في مجال الأمن المشترك للوصول إلى أهدافهم.

نظرا لاتساع تهديد وتشابك مشاكل الأمن التي تعاني منها القارة الأفريقية بصفة عامة ودول الساحل الصحراوية بصفة خاصة، فإن دول منظمة الساحل الصحراوية اتفقت على ما يلي:-

مادة (1): تم اتخاذ ميثاق أمن دول (س. ص) لحفظ الأمن والاستقرار.

مادة (2): تلتزم الدول الأعضاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها الآخر واحترام سيادتها، وحفظ وحدة أراضيها ومواطنيها وممتلكاتها وثرواتها.

مادة (3): تلتزم الدول أعضاء المنظمة بمنع استعمال أراضيها في عمل ضد سيادة الطرف الأخر وضد سلامة أراضيه.

مادة (4): تلتزم الدول الأعضاء بعدم تقديم أية مساعدة مباشرة أو غير مباشرة سياسية أو عسكرية للعناصر المناوئة لأحد الأعضاء.

مادة (5): يلتزم الأعضاء بمنع استعمال القوة أو التهديد بها أو التحريض ضد أحد أعضاء التجمع.

مادة (6): تلتزم دول التجمع بحل خلافاتها ونزاعاتها الحدودية وغيرها، بالطرق السلمية باستعمال وسائل التفاوض والتحكيم ولجان المساعدة التي ستكون لهذا الغرض.

مادة (7): تلتزم الدول الأعضاء بترسيخ قيم التسامح واللطف ونبذ كل شكل من أشكال العنف والتطرف و الإرهاب بكل أشكاله.

مادة (8): يلتزم الأعضاء بتطوير التعاون في مجالات الأمن العام والجهاد ضد التهريب والهجرة والتطرف والجريمة العظيمة، والمحاربة بكل الوسائل ضد تهريب المخدرات ومادة العقاقير النفسية وتهريب الأسلحة والذخائر وكل تهريب ممنوع.

مادة (9): تجتمع الجهات الأمنية في الدول الأعضاء بصفة دورية للتعاون المشترك للبحث والكشف عن المجرمين والجناة ضد دولهم وتبادل المعلومات للوصول آلي الأهداف المشتركة.

مادة (10): تلتزم دول (س. ص) بانسجام مواقفها في المحافل الدولية والإقليمية فيما يتعلق بكل شؤون الأمن ذات المصلحة المشتركة المتعلقة بوحدة الأراضي والسيادة والاستقرار في دولها.

إن مشروع هذا الميثاق قد كتب في نجامينا يوم 17 سبتمبر 1999 ، من نسختين، باللغتين: العربية والفرنسية مع إلزامية النصين.

الملحق رقم (02): الحركات المتمرد في مالي منذ التسعينات

الحركة الشعبية لتحرير الأزواد :تأسست سنة 1990 تتموقع على الحدود مع الجزائر أما المناطق التي تخضع منطقة بوراسة لنفوذها "تالاتاي"و "ميناكرا" شمال وشرق البلاد ، تقوم على أسس هذه الحركة على تجمعات قائمة على النسب و الأصول وتوصف بأنها الحركة الأكثر اعتدال من بين المجموعات التارقية ، توقيعها على اتفاق تمنراست بالجزائر عام 1991أدى لانشقاقات عديدة عنها .

الجبهة الإسلامية العربية للأزواد :تأسست في 27 جوان 1988 في موريتانيا ، أعلنت الكفاح المسلح سنة 1991 كرد فعل على الاضطهاد الذي وقع على السكان العرب في قطاعات "غاو" و " تمبكتو" ، تعبر الفصل الثاني الموقع على اتفاق " تمنراست" بعد الحركة الشعبية ، تجمع هذه الجبهة في صفوفها التوارق الإضافة للعرب الماليين المنحدرين من قبائل متمركزة في قطاعات السودان الفرنسي القديم وهي الحركة الوحيدة التي تظم في صفوفها أساسا العرب وسط الحركات البربرية و لذلك فهي تحظى بدعم الجزائر .

الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد :أنشئت سنة 1991 وهي منشقة عن الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزاواد ، وقد تراجعت عن اتفاقها الوطني الموقع عليه في تمنراست بوقت قليل بعد مصادقتها عليه وذلك لأنها ترى أن الإرادة المعلنة من طرف النظام المالي لم تتبعها أفعال سواء تعلق الأمر بإدماج المقاتلين أو بنتائج لجنة التحقيق في المجازر التي مست التوارق

الجيش الثوري لتحرير الأزاواد :أنشئ سنة 1991 غير راض عن الإتفاقيات المبرمة مع الحكومة المالية ، تدخل في مواجهات مع الحركات الأخرى، خاصة مع الحركة الشعبية لتحرير الأزاواد .

الحركات و الجبهات الموحدة للأزواد :تضم الحركة الشعبية لتحرير الأزواد ، الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد ، الجبهة الشعبية

لتحرير الأزواد و الجيش الثوري لتحرير الأزواد ، تجمعت بمناسبة مفاوضات باماكو سنة 1992 وقد أضعف الصراع على النفوذ داخل المنظمة من موقفها في مفاوضاتها مع الحكومة المالية . هذا بالإضافة إلى عدة حركات مضادة من بينها :

الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد :تأسست سنة 1994 تكونت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي ، وهذه الميليشيات تتشكل من عناصر سود أفارقة تنحاز لسكان الحضر ضد السكان الرحل كالتوارق و العرب الذين تصفهم بالمتواطئين مع المتمردين .

الحركة الشعبية "غوندا كوي ":وهي حركة مضادة للتوارق ،تأسست في 14 ماي 1994 توجه وتمول من طرف عصابات "المايغا وتوري" وتعني "غوندا كوي" سادة الأماكن وملاك الاراضي ، تصف نفسها بأنها حركة حضرية مسلحة للمقاومة ضد أعمال العصابات الترقية ، معارضتها للاتفاق الوطني جعلها تحصل على دعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السياسية و المالية ومنها جزء من التحالف من أجل الديمقراطية في مالي الموجود في السلطة، وبذلك تحولت إلى قوة سياسية حقيقية بعد سنة واحدة فقط من إنشائها

.

الملحق رقم(03): اتفاقية تمنراست

نص اتفاقية تمنراست 1990

الماده الأولى: وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي، وخاصة المناطق رقم:

6.7.8 إبتداءا من 06 جانفي 1991 على الساعة الثانية زوالا.

الماده الثانية: يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام،

واستبعاد كل العناصر المساعدة في الخارج.

الماده الثالثة: ينبغي أن تستقر قوات المقاتلين التابعين للحركة الشعبية أو الجبهة الإسلامية العربية

للأزواد في أماكنها الحالية، و كل تنقل فردي او جماعي لهده القوات خارج هاته الاماكن يكون دون سلاح.

الماده الرابعة: القوات المالية مطالبة بوقف كل العمليات، تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الأزواد.

الماده الخامسة: انسحاب عناصر القوات المالية المسلحة ،من تسير شؤون الادارات المدنية ،والغاء بعض المناصب العسكرية.

الماده السادسة: القوات العسكرية المالية، مدعوة لتجنب أماكن الرعي و الأماكن الآهلة بالسكان.

الماده السابعة: تفرغ القوات المسلحة المالية، لمهمة الدفاع عن التراب الوطني.

الماده الثامنة: بإمكان المقاتلين الأزواد الالتحاق بصفوف القوات المسلحة المالية في إطار شروط يحددها

الطرفان.

الماده التاسعة: إنشاء لجنة مكلفة بانهاء العمليات المسلحة ،ومتابعة تطبيق بنود الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيطا في القضية

الماده العاشرة: لجنة إنهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية، وعدد متساوي من الطرفين.

الماده الحادية عشر: مقر هده اللجنة مدينة غاو Gao

الماده الثانية عشر :كل السجناء و الاسرى و الرهائن المدنين الموجودين في حوزة الطرفين يطلق سراحهم،في مدة اقصاها 30 يوما ابتداء من توقيع الاتفاقية.

الماده الثالثة عشر: الاتفاقيات تدخل حيز التطبيق إبتداءا من تاريخ التوقيع عليها.

المصدر: أحمد شنة، العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية،

(الجزائر: مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، د.ت)، ص ص. 173،174

الملحق رقم (04):النص الحرفي لإتفاقية2006

إتفاقية الجزائر2006

- نؤكد على تمسكنا بالجمهورية الثالثة لمالي ونؤكد أيضا تمسكنا بإحترام الوحدة الترابي والوحدة الوطنية.
- نؤكد حرصنا على السلام والإستقرار والأمن في بلادنا والتفرغ في بلادنا لمهمات التنمية الإجتماعية والإقتصادية لمناطق الشمال ومنها" كيدال."
- نطمح على ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة" كيدال "في المجال الإجتماعي والإقتصادي.
- نؤكد ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ في الإعتبار خصوصية مناطق الشمال ونذّكر بمكتسبات العقد الوطني نيسان) أبريل 1992 (الذي أعترف بخصوصية شمال مالي وضرورة تكفل أهالي كل منطقة بقضاياهم المحلية ، ومشاركتهم في التسيير الوطني والتأسي الوطني والتأسي لمسار تقتصادي للتعاون والتنمية بمساهمة شركاء أجانب.
- أخذا في الإعتبار تفكك منطقة كيدال القاحلة ، نظرا إلى عدم تطورها وإفتقادها الواضح للهياكل القاعدية الضرورية لتطويرها ونظرا إلى إرتباط أهالي المنطقة بالرعي، مقتنعون بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تجنيد كل الموارد البشرية وتثمين الطاقات المحلية.
- أخذا في الإعتبار التلازم بين التنمية و الأمن و الإستقرار ونظرا إلى التزام الحكومة بإيجاد حل سياسي مستديم بل نهائي لحال الأزمة، سيتم أخذ الغجراءات اللاحقة لمصلحة منطقة كيدال.

الملحق رقم(05) :بيان استقلال أزواد

نحن: الحركة الوطنية لتحرير أزواد

باسم الشعب الأزوادي الحر الأبي، وبعد المشاورات مع:

- اللجنة التنفيذية
- المجلس الثوري
- المجلس الاستشاري
- المكاتب الإقليمية
- قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي

إذ نذكر بمبادئ القانون الدولي و المواثيق القانونية الدولية الرئيسية التي تظم حق الشعب في تقرير المصير، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المادتين 1 و 55 ، و الأحكام ذات الصلة الواردة في الإعلان الدولي لحقوق الشعوب الأصلية.

وبالنظر إلى الرغبة التي أعرب عنها صراحة في رسالة مؤرخة في 30 ماي 1958 موجهة إلى الرئيس الفرنسي من قبل الوجهاء و الزعماء الروحيين من جميع مكونات الشعب الأزوادي.

تذكيرا بأنه في عام 1960 ، بمناسبة منح الاستقلال لدول غرب إفريقيا، ألحقت جمهورية فرنسا إقليم أزواد إلى ما سمي مالي التي صنعت في حينه بدون موافقة الأزواديين .

وتذكيرا بالمجازر و الأعمال الوحشية و الإذلال و السلب و النهب و الإبادات الجماعية في الأعوام:

1963و 1990 و 1995و 2006 التي استهدفت الشعب الأزوادي.

كما نذكر بسلوك الاحتلال المالي غير الإنساني اتجاه الازواديين، و الذي استغلت فيه الجفاف الذي ضرب المنطقة في الأعوام 67،73 ،84 ، 1010لإبادة شعب أزواد و استدرار المساعدات الدولية.

نظرا لتراكم 50 عام من الفساد، وسوء الحكم بتواطؤ مع السياسيين، مما يعرض حياة السكان للخطر في أزواد ، و يهدد الاستقرار الإقليمي و السلم الدولي ،وبالنظر إلى التحرير الكامل لأراضي أزواد

نقرر بشكل لا رجعة فيه استقلال دولة أزواد، اعتبارا من يوم: 06 -04- 2012 ونعلن:

1. اعترافنا بحدود دول الجوار و احترامها
2. الانخراط الكامل في ميثاق الأمم المتحدة
3. نتعهد بالعمل على توفير الأمن، و الشروع في بناء مؤسسات تتوج بدستور ديمقراطي لدولة أزواد

المستقلة

4. اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية لتحرير أزواد تدعو المجتمع ال دولي إلى الاعتراف بأزواد دولة

مستقلة بدون تأخير.

5. اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية لتحرير أزواد تستمر في تسيير شؤون أزواد حتى ى تم تعيين سلطة

وطنية أزوادية.

بلال أغ الشريف :الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد

04/06/2012 به غاو

المصدر :الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

http://ar.mnlamov.net/index

الملحق رقم (06): بيان الاتحاد الافريقي

الاتحاد الإفريقي

بيان صحفي

الاتحاد الإفريقي يجدد التأكيد على موقفه

بشأن ضرورة العودة إلى النظام الدستوري في مالي

أديس أبابا، 29 مارس 2012 : يتابع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الدكتور جان بينغ عن كثب تطور الوضع في مالي.

ويرحب رئيس المفوضية بالتجاوب السريع من قبل قادة المنطقة حول الوضع في مالي و القرارات الهامة التي اتخذتها القمة الاستثنائية لهيئة رؤساء الدول و الحكومات بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، التي عقدت في أبيدجان، يوم 27 م ارس 2012 ، ويرحب على نحو خاص بقرار قمة ايكواس ارسال وفد عالي المستوى الى باماكو يترأسها رئيس كوديفوار "الحسن وتارا" ويضم رئيس الاتحاد الافريقي رئيس البنين "توماس يايي بوني"وقاد دول آخرين في المنطقة لتسهيل العودة الى النظام الدستوري

و مواصلة الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة أراضي مالي، وفقا للقرارات ذات الصلة للاتحاد الإفريقي و إيكواس، ويكرر رئيس المفوضية المناشدة العاجلة إلى منظمي الانقلاب في مالي للاستجابة دون تأخير مطالبات الاتحاد الإفريقي و إيكواس بالعودة إلى النظام الدستوري و إبداء التعاون اللازم مع وفد إيكواس للتوصل إلى حل سريع للأزمة. ويؤكد رئيس المفوضية على أن الاتحاد الإفريقي، وبالتنسيق الوثيق مع إيكواس و الأمم المتحدة سيواصل تعبئة المجتمع الدولي لدعم الجهود الهادفة إلى حل الأزمة في مالي بما في ذلك خلال العقد السريع لاجتماع مجموعة المتابعة و الدعم وفق ا لأحكام ذات الصلة الصادرة عن الاجتماعيين 314

و 315 ، لمجلس السلم و الأمن اللذان عقدا 20 و 23 مارس 2012 على التوالي.

المصدر: Directorate of information and communication. African Union commission

قائمة المصادر و المراجع

الكتـــــــب

1. بن عنتر عبد النور ،**البعد المتوسطي للامن الجزائري**،المكتبة العصرية للطبع و النشر الجزائر،2005م .
2. جمال عبد الهادي ،**المجمع الاسلامي المعاصر(ب) افريقيا** ،الوفاء للطباعة ،1995م.
3. الدالى الهادي مبروك ،**التاريخ السياسي و الاقتصادي لافريقيا** ،دار المصرية اللبناني ،القاهرة، 1999م.
4. الهزايمية محمد عوض ،**حاضر العالم الاسلامي و قضايا السياسية المعاصرة** ،دار حامد الاردن، 2012م.
5. وهبان احمد ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001م .
6. المنجد صلاح الذين ،**مملكة مالي عند الجغرافيين المسلمين** ،دار الكتاب الجديدة ،بيروت(لبنان)1982م.
7. فاضل علي باري ،**المسلمون في غرب افريقيا تاريخ وحضارة**،دار الكتب العلمية ،لبنان 2007م.
8. فليب عطية،**امراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث**،مطابع السياسة ،الكويت،199 م.
9. فرهاد ابراهيم، **الطائفية والسياسة فى العالم العربى** : نموذج الشيعة فى العراق ، مكتبة المدبولى، القاهرة، 1996م
10. القشاط محمد سعيد،**عرب الصحراء الكبرى التوارق**،مركز الدراسات وابحاث شؤون الصحراء طرابلس،2005م
11. شاكر محمود ،**مالي مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا**،المكتب الاسلامي، ط2،،بيروت (لبنان)،1986م.
12. أحمد شنة، **العاصفة الزرقاء:** تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية الجزائر: مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، د.ت.

الرسائل الجامعية

13. ابصير محمد طالب ، **المشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريقي** ،مذكرة ماجستير علاقات دولية (غير منشورة)جامعة الجزائر،2011,2010 م.
14. ايداير أحمد ، **التعددية الاثنية و الامن الاجتماعي ، دراسة حالة مالي** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(غير منشورة)،الجزائر ،2012م
15. بوبيه نبيل ، **الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الاجنبية** ،مذكرة ماجستير في الدراسات السياسية (منشورة)،القاهرة ،2009م.

16.منايفي فريال ،**الترتيبات الامنية للولايات المتحدة الامريكية في الساحل و انعكاساتها على الامن في الجزائر** ،مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية ،بسكرة ،الجزائر(غير منشورة) 2011.2010 م .

17.عمورة اعمر ،**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي ـ مقاربة جيوامنية ـ** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3،الجزائر (غير منشورة)،2011,2010م.

18.قلاع الضروس سمير ،**المقاربة الجزائرية للبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،(غير منشورة)2013,2012م.

19.رسولي اسماء ،**مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الامريكية بعد 11سبتمبر** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر، (غير منشورة)،2011,2010م.

20.ظريف شاكر ،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل الافريقي**،مذكرة ماجستير،جامعة الحاج لخضر الجزائر ،(غير منشورة)2010,2008م.

المقالات

21.باكير على حسن ،**التنافس الدولي في افريقيا الدوافع و الاهداف و السيناريوهات المستقبلية** ،مركز الجزيرة للدراسات ، د ب ن ،2009 م

22.بن عنتر عبد النور،**التدخل في مالي ــ نظرة في التدخل الفرنسي** ،مركز الجزيرة للدراسات ،د ب ن 2013

23.بن عنتر عبد النور ،**الاستراتجية حيال ازمة مالي** ،**المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة** ، مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة 2013م

24.بوخرص أنور ،**الجزائر و الصراع في مالي** ،أوراق كارنبغي للسلام الدولي،2012م

25.بن عائشة محمد امين،**الدبلماسية الجزائرية والمعضلة الامنية** ،المركز الديمغرافي العربي ،الجزائر،2015

برقوق محند ،**الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية** ،**العالم الاستراتجي**، مركز الشعب للدراسات الاستراتجية ،العدد 01،الجزائر ، 2008م.

26.بوقارة حسين ، "**مشكل الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**"، العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد: 7، الجزائر،2008م

27.الحاج علي احمد،**الدولة الافريقية ونظريات العلاقات الدولية** ،**السياسة الدولية** ،العدد: 1،مصر 2004م

28.الحاج ولد إبراهيم ،**أزمة شمال مالي**،**إنفجار الداخل و تداعيات الإقليم**،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن 2012 م

29. حمدي عبد الرحمن ،**افريقيا و القرن الواحد والعشرون رؤية مستقبلية** ،مركز الدراسات القاهرة،1997م

30. الحميدي ابو السعود ،**موقف تونسي جديد من النزاع في مالي** ، مجلة افريكان مانجر ،تونس 2013م

31. الحضر كمال محمد جاه الله ،**مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربي**،قراءات افريقية العدد:16 ،د ب ن 2013م

32. حنيفي خالد ،"**ندر السيناريو الباكستاني :مأزق السياسة الفرنسية في مالي** ،المركز الاقليمي للدراسات . القاهرة ،2013م.

33. كونتاو ابراهيم ،**النزاع المسلح في مالي** ،قراءات افريقية ،العدد :16،د ب ن، 2013 م

34. الكوت البشير، **المنظمات الإقليمية الفرعية في افريقيا** ،مركز العالمي لدراسات و الابحاث ،ليبيا ،2008م

35. محمد حسين احمد عبد الدايم ،**تاريخ القضية الازوادية** ،قراءات افريقية العدد: 16،2013م

36. محمد البتر أحمد موسى،**قراءات في الأزمة الإنسانية في مالي أسبابها ها وتداعياتها في القارة الافريقية،** قراءات افريقية العدد:16 ،د ب ن 2013م

37. محمد عبد الله ولد ادا ،**الوضع الامني بالساحل و الصحراء،بعد سنة التدخل الفرنسي** ،مركز الجزيرة للدراسات،دب ن 2014م،

38. محمود حسين،**جمهورية مالي** ،افاق افريقية ،العدد: 26،د ب ن ،2007م

39. ممادو باه عبد الله ،**افاق الوضع الامني و السياسي في شمال مالي** ،مكتب الجزيرة للدراسات ،د ب ن،2012 م.

40. مساوي عادل ،**مواقف دولية من الازمة شمال مالي ، ندوة" المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، 2013 م.

41. سيكوبا ساماكيه ،**الانقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية** ،مركز الجزيرة للدراسات ،د ب ن ،2012 م.

42. العلوي الحسين الشيخ ،**منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي** ،مركز الجزيرة للدراسات، د ب ن 2015 م.

43. عبد الحليم ايمان احمد ،**عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي** ،مجلة السياسة الدولية ،2013م

44. عبد الحليم اميرة محمد ،**تنظيم القادة في الساحل الافريقي والثورات العربية** ،مجلة افاق افريقيا ،العدد38 2013م

45. عصام عبد الشافي ،**التداعيات الاقتصادية في القضية المالية** ،قراءات افريقية ،العدد: 16،2013م

46. مبروك غضبان ،**التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته** ،دفتر السياسة و القانون ،العدد :11،الجزائر 2014م،

47. فريديوم اونوها،**التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي و مخاوف الامنية المتفاقمة** ،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن 2013م

48. قوي بوحنية ،**الاستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي** ،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن 2012م.

49. السيد علي أبو فرحة،**التدخل العسكري في مالي تدويل تداعيات إخفاق الدول جون مسبباتها**،قراءات افريقية،د ب ن ،العدد:16، 2013م

50. سيدي أعمر بن شيخنا،**المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر،قراءة في وثائق المفاوضات و السيناريوهات المستقبل** ،مركز الجزيرة للدراسات،د ب ن، 2014م

51. شليغم عبير ،**التدخل الفرنسي في مالي ـ البعد النيوكولونيالي ـ تجاه افريقيا**،المركز العربي للابحاث و الدراسات ،الجزائر.

52. شافو رضوان ،**قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957-1962م** المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية انمودجا،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الوادي ،العدد11،الجزائر ،2013م

53. شريف شعبان مبروك،**أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي** ،مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتجية ،مصر ،2013م.

54. زبير يحي ،**الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل** ،مركز الجزيرة للدراسات .2012م

ملتقيات

55. يونس ازروال ،ليلى لعجال ،**اثر المشايع الفرنسية و الاجنبية في منطقة الساحل الافريقي على دور الجزائر** ،ملتقى دولي :دور الجزائر الاقليمي المحددات والابعاد، ،جامعة تبسة ،الجزائر ، يومي 28 و29 افريل 2014م

56. محمد الأمين ولد الكتاب ، **تداعيات حرب الشمال المالي على الأوضاع في موريتانيا** ،**التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة** ،مؤتمر المغاربي الدولي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة . الجزائر، يومي27.28 فيفري 2013م

57.فائزة ختو ، شهرزاد فكيري ،**الاستراتجية الجزائرية في مواجهة اللاتماثلية في الساحل الافريقي** ، الندوة الشهرية حول جدلية الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي يوم 9ماي ،جامعة بسكرة،الجزائر ،2015م

58.ملاح السعيد،**التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي** :"تأثير مشكلة التوارق على استقرار منطقة الساحل الافريقي" ملتقى وطني،جامعة بسكرة ،الجزائر، 2008 م.

59.عبد الكريم بوحميدة ،مراد اولاد النوي،**دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير قانونية في منطقة الساحل** ،دور الجزائر الاقليمي المحددات والأبعاد ،الجزائر،29,28 ماي 2015م

60.عبد الوهاب بن خليف ،**الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ـ تهديدات و حلول ـ** الملتقى الدولى حول **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** ،يومي 24-25،جامعة قالمة ،الجزائر ،2013م

مراجع بالاجنبية

61. Mehdi Taje, « **Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain »** ,college de defence del'OTAN,**NDC occasionel paper**19,décembre 2006**.**

62. Gérard-François Dumont , **"la sécurité du Sahra et du Sahel: la géopolitique des population du sahe**l" ,Paris, Cahier du CREM, n° 13, Decembre 2009, .

63. MehdiTaje, "**Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au SaheL**" ***CLUB***n:01, aout2010, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest CSAO/OCDE

64. Ferdaous Bouhlel,Hardy "crises touarègues au Niger et au mali**, lfri programme afrique subsaharienne ",**Janvier 2008

65. Thomas More Institut ,"Towards a Sustainable Security in the Maghreb: An Opportunity for the Region, a Commitment for the Europea Union". Spacial Report , 2010 ,p11.

66. Jean-Charles ANTOINE ,Le trafic d'armes légères en provenance d'Europe de l'Est: L'expansion mondiale.
http://www.regard-est.com/home/breve_contenu.php?id=1283

67. United Nations Development Programme ,New York Ny 10017a : Colorcraft of Virginia2011 p175

الموسوعات

68. خالد بن سليمان بن عبد العزيز،**مواقف من الازمة المالية**، موسوعة مقاتل من الصحراء، العدد:17 2016م

مواقع انترنت

69. اجلال رافت ،**السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء** ،**مجلة السياسية الدولية** متوفر على الرابط:www.degitalahram.org.egy/article.aspex/serial=22019700eid=26

70.أميرة محمد عبد الحليم،**ما بعد الحرب :التداعيات الداخلية و الإقليمية للحرب في مالي** ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط:/http//www.ar.qawim.org

71. عبد القادر رويج ،**القاعدة في افريقيا –حواصن منيعة وشرر متزايد**،متوفر على الرابط:

http// www.annaba.org/nbanews/2012/10/219.ht

72.شريف شعبان مبروك،**أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي** ،مركز الأهرام لدراسات السياسية و الاستراتجية، مصر 2013 م ،متوفر على الرابط:http//www.ar.qawim.org/index.phpotion

ليو هونغ وو،**الصين وافريقيا تقرران التعاون من اجل تنمية** ،مقال مترجم متوفر على الرابط:

http//www.arabicchina.org.cn

73. عبد الجليل زيد المرهون ،الحرب الجديدة في مالي : WWW.Alriyadh.org /article716527html

74. بدر حسن الشافعي "التدخل المؤجل :الابعاد الداخلية و الاقليمية لازمة مالي،متوفر على الرابط : WWW.digtl.ahram.org /articles.aspx.serial=

75. إدريس لكريني،أحداث **مالي** ،**بين خطورة الوضع و وتعدد المواقف** ،معهد العربية الدراسات ،متوفر على الرابط http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/03

76. جميل عودة،**العصيان المدني**،مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث متوفر على الرابط http://www.alshirazionline.org/news

77. ابوزيد كمال الدين، **تجمع دول الساحل والصحراء**،متوفر على الرابط http://alwafd.org/%D8D9%88

78.سارة آيت خرصة ، **سباق بين المغرب والجزائر نحو حل سياسي" لأزمة مالي**،جريدة هسبريس المغرب،متوفر على الرابط:http://www.hespress.org/politique/239880.htm

79. **دول الساحل الأفريقي متوفر على الرابط:**
http://www.europesolidaire.eu/article.php?article_id=880

80. حدود دول المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية متوفر على الرابط:
http://ewrag.blogspot.org/2012/06/blog

81. **الرهائن الاجانب في الساحل الافريقي منذ 2007 عن :**
http://www.agoravox.fr/actualites/international/article/sahel-une

82. **نشاط تنظيم القادة في بلاد المغرب الاسلامي على مستوى منطقة الساحل الافريقي عن:**
http://www.avomm.com/La-mefiance-reciproque-entre-pays

83. منظمة العفو الدولية متوفر على الرابط : https://www.amnesty.org/ar

84. الامانة العامة ،**الاحداث في مالي** ،اتحاد علماء افريقيا،متوفر على الرابط: www.africanulama.org

85. وكالة الانباء الجزائرية، **لفرقاء الماليون سيفتحون "صفحة جديدة" في تاريخ بلدهم من خلال التوقيع على إتفاق السلم و المصالحة**،متوفر على الرابط :http://www.aps.dz/ar/monde/15114

86. الحركة الوطنية لتحرير الازواد متوفر على الرابط: http://ar.mnlamov.net/index

87. الموارد الطاقوية في دول الساحل متوفر على الرابط :WWW.ALQUDS.CO. UK/MAY

88. الموقع الجغرافي لدولة مالي متوفر على الرابط : www.opendemocracy.net510 472Recherche par image

89. خريطة توضح الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي متوفر على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html

90. هجوم المتمردين على مواقع العسكرية المالية متوفر على الموقع :mubasher.aljazeera.net

91. توزع التوارق في منطقة الساحل الافريقي متوفر على الرابط
www.monde- diplomatique.fr/cartes/touaregs1995

الفهـ ـ ـ ـ ـارس

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي	11
02	دول الساحل الافريقي	12
03	حدود دول المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية	19
04	طرق تهريب السلاح في افريقيا	23
05	مناطق تواجد التهديد الارهابي في الساحل الافريقي	25
06	نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على مستوى منطقة الساحل الافريقي	26
07	طرق الرئيسية للهجرة غير شرعية	28
08	الموارد الطاقوية في دول الساحل	32
09	موقع الموارد الطبيعية للساحل الأفريقي	33
10	الموقع الجغرافي لدولة مالي	36
11	توزع التوارق في منطقة الساحل الافريقي	45
12	سلطنات التوارق في الساحل الإفريقي	46
13	هجوم المتمردين على مواقع العسكرية المالية	55
14	منطقة الأزواد شمال مالي	57
15	الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي	61

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تجمع دول الساحل والصحراء	18
02	الحركات المتمرد في مالي منذ التسعينات	52
03	اتفاقية تمنراست1990م	52
04	اتفاقية السلام 2006م	53
05	بيان استقلال أزواد	56
06	بيان الاتحاد الافريقي	71

فهرس الموضوعات

مقدمـــــــــــــة	**أ ــ هـ**
الفصل الأول :الساحل الإفريقي ـ دراسة في الأهمية الجيوستراتجية	
أولا:الساحل الإفريقي ـ نظرة جيوسياسية	**07**
1. الموقع الجعرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	**08**
2. الأوضاع العامة لمنطقة الساحل الإفريقي	**13**
3. الدور الجيوستراتجي لمنطقة الساحل الإفريقي	**30**
ثانيا: الأهمية الجيوسياسية لدولة مالي	
1. الموقع الجغرافي والسياق التاريخي لدولة مالي	**34**
2. التركيبة الإجتماعية لدولة مالي	**37**
3. النظام السياسي لدولة مالي	**39**
الفصل الثاني :أزمة مالي ـ دراسة في الأسباب و التطور	
أولا :أسباب أزمة مالي	**42**
1. الأسباب السياسية	**47**
2. الأسباب الإقتصادية	**49**
3. الأسباب الإجتماعية	**50**
ثانيا:التطور التاريخي للأزمة المالية	
1. السياق التاريخي للأزمة المالية	**51**
2. بداية الأزمة المالية 2012 .2013م	**54**
3. التدخل العسكري في مالي	**58**
الفصل الثالث : أزمة مالي ـ دراسة في المواقف و الإنعكاسات	
أولا :مواقف من الأزمة المالية	**68**
1. موقف المنظمات الدولية	**69**
2. موقف الدول الإقليمية	**72**
3. مواقف دول الكبرى	**80**
ثانيا :انعكاسات الأزمة المالية	
1. انعكاسات الأزمة محليا	**82**
2. انعكاسات الأزمة إقليميا	**84**
3. انعكاسات الأزمة دوليا	**87**
خاتمة	**92**

ملاحق	**97**
قائمة المصادر و المراجع	**105**
الفهارس	**113**
فهرس الموضوعات	**116**